جـــــــامعة الجزائـــــــــر

كليـــة العلـــوم السياسية والإعـــلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# المواطنة العالمية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

من إعداد :

بـــــراك صوريـــة

تحت إشراف :

د. سليم قـــلالـــة

**السنة الجامعية 2004-2005**

# الفهرس

**مقدمة:**

تنتقل الإنسانية اليوم عبر عملية معقدة ومركبة صوب صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة التقنية الكونية. وتأتي هذه الثورة في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتا الإنسانية عقب الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ الثورة العلمية والتكنولوجية، والتي جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل.

وبدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير بالتدريج ليس في بنيتها التحتية فقط، وإنما أيضا في أسلوب الحياة وأنماط التفكير ونوعية القيم السائدة وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ الستينيات ظهر مصطلح جديد أطلقه علماء الاجتماع من أبرزهم دانيل بل DANIEL BEL لوصف المجتمع وهو المجتمع ما بعد الصناعي، غير أنه تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفي الذي حدث، ومن ثم جاء علماء الاجتماع بمصطلح لمجتمع المعلومات، وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية الحاسب الآلي.

لقد أدى الكمبيوتر إلى إحداث ثورة فكرية كبرى في مجال الإنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية، والذي بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية وينفذ إلى مختلف الأقطار التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، ما من شانه أن يؤثر على القيم والاتجاهات والعادات لإدراكنا أننا بصدد تشكل عالم جديد، تصبح فيه العبارة التي مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيرا عن وصف أثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم.

وهناك اتفاق بين الباحثين على أنه حدثت في بنية المجتمعات ما بعد الصناعية ثورة هادئة في القيم، وهذه الثورة لها شقان يتعلق الأول بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، ويتعلق الشق الثاني بالتحول الجذري والجوهري في العلاقة بين النخب السياسية والجماهير، بالانتقال من صياغة النخب لاتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسيا لتحقيق الأهداف السياسية التي ترسم لها، إلى تحدي الجماهير للنخب من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية والتدخل في عملية صنع القرار.

إن أهم ملامح العالم المعاصر نشوء تشكيلات سياسية تحمل ملامح قروسطية، فعلى الدول عبر الحدود أن تقتسم ولاء مواطنيها مع سلطات محلية واجتماعية عالمية من جهة ومع سلطات فوق دولية من جهة أخرى، هذه القروسطية الجديدة تعني بأنه يجب التفكير في الارتباطات والهويات الاجتماعية والسياسية ضمن مفاهيم وانتماءات وتصورات عملية شاملة.

وأدى التحول الثقافي إلى تغيير جوهري في بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت على أسلوب الحياة في المجتمعات، ومن هنا طرحت موضوعات جديدة أهمها نوعية الحياة، حماية البيئة، وظهور تيارات ثقافية تدعوا للإحياء الديني، وهناك بوادر وعي كوني أصبحت مكوناته لا تفصل بين القيم المادية والمعنوية، وتجاوز بذلك كل أنماط الوعي السابقة، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عالمية، تشتد في الوقت الراهن الخلافات حول صياغتها واتجاهاتها.

ولم تعد اهتمامات الفرد في ظل التطورات الحاصلة تنحصر في الشأن المحلي ومحددة بحدود إقليم الدولة، وأنها اتسعت لتشمل ما يحدث على مستوى العالم ككل وما يجري داخل المجتمعات الأخرى، وله رأي وتأثير فيما يحصل من أحداث في ضوء تشكل مجتمع كوكبي تتداخل فيه مصالح وهموم الشعوب والمجتمعات وتدور حول قضايا مشتركة معولمة مرتبطة بالمصير الإنساني ككل. ويتمحور موضوع دراستنا حول الإشكالية التالية:

هل يمكن إقامة مجتمع مواطنة عالمية تنتمي فيه الشعوب إلى منظومة سياسية واحدة ؟

ولتحديد أبعاد موضوع الدراسة نقوم بطرح الأسئلة التالية:

- هل نحن أمام تحول جديد ينقلنا من مجتمع الدولي التعددي إلى أسـرة إنسانية تضامنية ؟
- هل القيم العلمية والتكنولوجية تعبر عن ثقافة عالمية، أم أنها تعكس تقنيا في الغرب فقط ؟
- هل يمكن أن تنشأ في المجتمعات والآراء السياسية العامة أنظمة متنامية تدرك ما في المواطنة العالمية من تضامن إلزامي ؟

- ما هي القوى التي ستحاول السيطرة على عملية صياغة الوعي الكوني، والتي ستكون قادرة على تمثيل الشعوب ما بعد القومية ؟
- هل يمكن التفكير في قانون عالمي وفي أخلاقيات جديدة بينما لا توجد تجمعات عالمية حقا؟

**فرضيات الدراسة**

- إن النشاطات العابرة للحدود القومية دائبة على تحويل العالم تحويلا جذريا، بما يفضي إلى تفويض وتآكل حدود التمايز بين ما هو داخلي وما هو عالمي.
- إن اتساع العولمة ونمو الحكم العالمي يدمر تدريجيا الهويات القومية، وينتج عالميين معروفين على أساس أنهم مواطنون في العالم وأصحاب نظرة عالمية واسعة.
- يمكن صياغة نسق عالمي للقيم يطبق في كافة الدول وتكون له القوة الملزمة.
- إن عدم المساواة واللاتكافؤ الاقتصادي وتنامي التحديات لا ينتج مواطنين عالميين.

**أسباب اختيار الموضوع**

أصبح العالم في ظل ظاهرة المعلومات – الأكثر صعوبة وتعقيدا – أكثر تجريدا، حيث صرنا نتعامل مع المجردات من رموز وسمات وعلاقات وترابطات ومؤشرات وسيناريوهات، وأصبحت الحقائق مشتتة نستخلص جوهرها من فوضاها، ولذا فإن هدف الدراسة هو محاولة لرصد ملامح هذا المجتمع العالمي الجديد بصورة دقيقة من خلال دراسة علمية شاملة للتطورات والتغيرات العميقة الحاصلة فيه، من نظم اقتصادية واجتماعية وقيمية وكذا دراسة اتجاهات الأفراد، والتوصل إلى فهم صحيح للواقع الاجتماعي الراهن.

**أدبيات الدراسة:**

لقد تنبه الدارسون في الغرب لظهور اتجاهات قيمية عالمية لدى الأفراد، وبوادر لتمع كوزموبوليتي آخذ بالتشكل والتجذر يوما بعد يوم، ومن أبرز هؤلاء (على سبيل الذكر وليس الحصر):

- بيبا نوريس **Pippa Norris** : تطرقت لموضوع المواطنة العالمية في العديد من الدراسات أهمها:
- الاتصالات في الديمقراطيات ما بعد الصناعية ( **Avirtus circle, communications in post industrial democracies, 2000**).
- نحو علم سياسة كوني ( **Towards a more cosmopolitan political science, 1997**)
- المواطنون الناقدون، دعم كوكبي للحكم الديمقراطي العالمي( **« Critical Citizens » global support for democratic governance, 1999**).
- الاتصال الكوكبي والهويات الثقافية ( **Global communication and cultural identities 1999**)

وحاولت نوريس في هذه الدراسات الإشارة إلى جميع التطورات التي ساهمت باتجاه الوعي الكوني، وكذا الصلات البينية للتكنولوجيا الحديثة (الإنترنت) والشعوب في العالم، وتحليل ظاهرة انبعاث العالمية إلى الجماهير، من خلال الاستعانة بالأساليب المسيحية، ودراسة الاتحاد الأوربي كنموذج للهوية العالمية

- دافيد هيلد **DAVID HELD** في كتابه

التحولات الكوكبية ( **Global transformations : politics, economics and culture, 1999**)

وركز هيلد دراسته على دور العولمة في زيادة عدد العالميين، وتراجع الدولة القومية وسلطتها على الأفراد، ودور البيئة في تشكيل وتكثيف علاقات الأفراد فيما بينهم على مستوى القارات.

- أنتوني غيدنزَ **ANTHONY GIDDENS** في كتابه:
- انفلات العالم (**Run Away world 2000**)
- نتائج الحداثة (**The consequences of modernity 1990**).

قام غيدنز بدراسة عمق التأثير لظاهرة العولمة على جميع ا لالات الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وتوصل إلى نتيجة مفادها تشكل مجتمع معولم أطلق عليه « ا لتمع الكوزموبوليتاني المعولم »، واعتبر أن الجيل الراهن هو الجيل الأول لهذا ا لتمع.

## منهجية الدراسة

لقد أصبح متعذرا على علم الاجتماع والسياسة اللحاق بالواقع الاجتماعي أمام موجة الأرقام والبيانات، لنكتشف أنه بات من الضروري البحث عن منهجية ومفاهيم جديدة على مستوى الأفكار، النظريات والمبادئ لدراسة التطورات الحاصلة في ا لتمع العالمي. وسنحاول في هذه الدراسة نظرا لتشعب الموضوع وتداخل أبعاده توظيف العديد من مناهج التحليل، كالتحليل السيسيولوجي لتحديد العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد، والمنهج الوصفي القائم على التحليل والتركيز وذلك بدف التشخيص، وتفسير للقضايا المعاصرة، والاستعانة بالمقارنة الإنسانية ومحاولة ترهينها بصفة كاملة بمعنى عودة ا عة المعيارية في العلاقات الدولية.

كما سنعالج أبعاد الظاهرة (المواطنة العالمية) من منظور كلاني بسبب المواضيع وترابطها، وهذا بالاستعانة بالأساليب الكمية من إحصائيات وبيانات ومؤشرات والكيفية من خلال رصد مجمل التحولات وانعكاساتا على الأفراد وعلاقاتم الاجتماعية، وفي خلق قيم عالمية مشتركة، ودور هذه القيم في رسم السياسة العالمية المستقبلية.

وسنتناول موضوع المواطنة العالمية في خطة مقسمة إلى ثلاث فصول، نتطرق في الفصل الأول إلى ا لتمع ما بعد الصناعي الذي انتقلت فيه الرأسمالية إلى مرحلة العالمية أو الشمولية، وتتعمق فيها ظواهر الاعتماد المتبادل والاندماج بفعل ظاهرة العولمة والشركات

المتعددة الجنسيات وكذلك دور التقنية في خلق مجتمع معلوماتي تستبدل فيه أسس الاقتصاد الجديد من رأسمال وعمل وإنتاج بأخرى جديدة، وتتراجع فيه أهمية الدولة القومية بصعود الدولة الإقليمية والمدن العالمية.

ونحيط في الفصل الثاني بملامح مجتمع المواطنة العالمية، بتحديد نشأته التاريخية ودور كل من العولمة والأفكار البيئية في تشكيل الروابط العالمية، والتطرق إلى الخيارات المتعددة لتمثيل هذا المجتمع، من مجتمع مدني عالمي ومؤسسات عالمية وبرلمان كوكبي.

وسنعالج في الفصل الثالث الرهانات المختلفة حول الدور الذي تلعبه الثقافة في مجال العلاقة بين الشعوب وفي أنظمة القوة نفسها، وتبيان الطبيعة التعايشية أو التصادمية للتفاعل الثقافي العالمي.

# *الفصل الأول*

## المبحث الأول: الرأسمالية الشمولية

### المطلب الأول: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

عايش الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية(**1945-1970**) فترة تميزت بدرجة عالية من النمو المزدهر, وكانت البلدان الصناعية الرأسمالية من أقوى الأطراف الفاعلة والمستفيدة من هذا النمو, حيث شهدت انتعاشا واضحا في تراكم رأس المال, وارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي, ودرجة عالية من الاستقرار النقدي والتحكم في الدورات الاقتصادية, وتزايدا ملحوظا في مستويات الدخل والمعيشة, إلى الحد الذي دفع الكثيرين للزعم بأن عصر الأزمات الكبرى للرأسمالية قد ولى إلى غير رجعة, إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي لهذه الدول إلى **4%** , ولم يزد معدل الدخل السنوي على **2.5%** ولم يتعد معدل البطالة عن **3%**.[1]

ويعود هذا النمو الاقتصادي إلى عوامل جوهرية, يمكن تصنيفها على صعيدين:

**الصعيد الداخلي**: ويتمثل في زيادة معدلات الاستثمار التي احتاجت إليها عمليات إعادة التعمير والبناء, والتقدم التكنولوجي في أساليب الإنتاج, وما أدى إلى زيادة في الإنتاجية. وتبني الدول الرأسمالية للسياسة الك ية, التي اعتمدت على التدخل الحكومي, وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والأشغال العامة والـ ال العسكري, الأمر الذي أدى إلى توسيع الأسواق الداخلية واستقرارها [2].

**الصعيد الدو**لي: ويتركز أساسا في مجموعة من العوامل الإيجابية التي توفرت للدول الصناعية الرأسمالية, تأتي في مقدمتها آليات بيربيتون وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف, واستقرار في أحوال السيولة الدولية, ومؤسسات البنك الدولي, التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية, واتفاقية الجات **GATT** التي ساهمت في تخفيض

الحواجز الجمركية). وكذلك بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة الدول الصناعية, وهو الأمر الذي أدى إلى تمكينها من الحصول على المواد الخام والطاقة بأسعار رخيصة, في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ في الدول النامية (3).

وبدأت في بداية السبعينيات تظهر تغيرات هامة والعديد من المشكلات أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية, حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي, وازدادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد. كما ارتفع العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) والدين المحلي, وكان السبب الجوهري لهذه المشاكل يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن انخفاض معدل الربح في قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي. وقد نشب إثر هذه الأزمة صراع فكري بين الكي ييين والليبراليين الجدد حول عدم فعالية النموذج الك ي في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية, وعدم قدرة التدخل الحكومي على ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل. وانتهي هذا الصراع بانتصار الليبرالية الجديدة التي دعت إلى القضاء على دولة الرفاه, وتقييد التدخل الحكومي, واعتماد الرأسمالية على آليات السوق الحرة (4).

كما شهدت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي على الصعيد العالمي مجموعة من التغيرات الجوهرية, شكلت عناصر اضطراب قوية, في طريقة أداء الرأسمالية عالميا. وتتمثل أهم هذه التغيرات في:

- انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف, إثر تخلي الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أوت **1971**, والدخول في مرحلة التعويم **Flooting** وفوضى أسواق النقد الدولي, والتي شكلت عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية لا تزال مستمرة إلى غاية اليوم.
- رفع مجموعة الأوبك أسعار النفط خلال **1994/73** وعام **1980/79**, الأمر الذي انهى حقبة رخص مواد الطاقة, وخلق مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) سارعت البنوك التجارية الدولية وصندوق النقد الدولي, لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي تعاني عجزا في ميزان منتوجاتها.

- تباين علاقات النمو اللامتكافىء بين الدول الصناعية الكبرى, وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي, حيث يتزايد الوزن الاقتصادي لدول غرب أوروبا واليابان مع تراجع نسبي للوزن الأمريكي, وكذا ظهور علاقات توتر اقتصادي ونقدي فيما بينها[5].
- تعاظم ظاهرة العولمة ودور الشركات التجارية العملاقة, وقد نتج عن ذلك نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتحويل والتسويق على المستوى العالمي ككل. وأصبح نشاط هذه الشركات بتخطيها الحدود الإقليمية, السمة الجوهرية للاقتصاد العالمي الراهن.
- اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج أسواق مالية في هذه الأسواق, أهمها تزايد دور البنوك التجارية في عملية الاقتراض الدولي, وبروز نظام القروض المشتركة **Syndicated loons**, وتعاظم حجم السوق الأوروبية للدولار. وتزامن كل ذلك مع تخفيف القيود على الصرف الأجنبي, والمعاملات المالية الخارجية, بسبب انتهاج سياسة التحرير المالي, وكانت نتيجة ذلك تضخم شديد في مقدار السيولة الدولية, إذ أصبح رأس المال ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة. كما خلق ذلك ما يسمى بالاقتصاد الرمزي الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المادية (كالأسهم والسندات, وصكوك المديونية, وشهادات الإيداع) ليصبح منفصلا عن الاقتصاد الحقيقي ( عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك), وتطغى عليه عمليات المضاربة. فبعد أن كان تزايد الأرباح يرتبط بتزايد عمليات الاستثمار والإنتاج والتشغيل , أصبح الربحي الأساسي للشركات يتحقق الآن من عمليات المضاربة على أسعار الصرف الأجنبي وعلى الصكوك المتداولة في بورصة الأسواق المالية.
- تفاقم علاقات العجز والفائض بين الدول الرأسمالية الصناعية ( أمريكا اتجاه أوروبا واليابان ودول جنوب شرقي آسيا) من ناحية, وبين هذه المراكز, والدول النامية

من ناحية أخرى وقد أدى ذلك إلى نتيجتين مهمتين الأولى تتمثل في تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة لأول مرة في تاريخها, والثانية فهي نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة للدول النامية.

- النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته مجموعة الدول المصنعة في جنوب آسيا (هونغ كونغ, سنغافورة, تايوان, كوريا الجنوبية ), وغزو منتجاتها لأسواق الدول الصناعية الكبرى, مما أدى إلى التأثير سلبا في بعض الصناعات المحلية بهذه الدول وأهمها الصناعة الإلكترونية [6].

وقد شهد النظام الاقتصادي العالمي مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة أهمها الاندماج المتزايد للاقتصاديات, وتحول الدول الشيوعية سابقا والبلدان النامية إلى نظام الاقتصاد الحر, وتبني سياسة الخوصصة, وتركيز الدول الصناعية على الخدمات كمصدر لتحقيق النمو بدلا من الصناعة. وكذا تفتح الأجهزة العمومية وقطاع الخدمات وإخضاعهما للتنافس الدولي. وتحول المعلومة إلى مصدر جديد للربح, بحيث أصبحت المعرفة حسب روبارت رايخ **ROBERT REICH** عاملا أساسيا للمنافسة المستقبلية بين الشركات الكبرى التي تتحالف فيما بينها لتعبئة الموارد المالية والبشرية لتطوير التكنولوجيات الجديدة[7]

ويمكن رصد في هذا السياق ثلاث عوامل أساسية تتحرك الشركات الكبرى على أساسها:

- **عوامل مرتبطة بتكاليف الإنتاج**: وتتمثل أساسا في التجديد المتواصل للمنتوج, وتتطلب هذه العملية تقنيات عالية وتكاليف عالية, والبحث عن مجال تجاري واسع ومتجانس لتسويق المنتوجات. وقد نجم عن هذا الأمر تقليص دورة المنتوج, وتعتبر صناعة الاتصالات والإلكترونيات الأكثر تميزا بهذا الأسلوب.
- **عوامل مرتبطة بالطلب**: وذلك بوجود اتجاه عالمي على الطلب على منتوجات تخضع لمقاييس عالمية موحدة, مما يساعد على خلق أسعار مناسبة, والبيع بطرق وتقنيات تسويقية متقاربة.

- **عوامل مرتبطة بالإستراتيجية الشركات**: من خلال تبنى أنماط وطرق إنتاجية أكثر مرونة[8].

وتبع هذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة, عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح يتميز بخصائص رئيسية تتجلى في:

***أولا: الدور الجديد للمؤسسات المالية والتجارية الدولية***

تعتبر المؤسسات المالية الدولية الدعامة التنظيمية للاقتصاد العالمي الراهن من خلال إشرافها على برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في برامج التثبيت الهيكلي **Stabilisation adjustment programmes** التي يطبقها صندوق النقد الدولي, وبرامج التكييف الهيكلي **Structural adjustment programmes** التي يشرف عليها البنك الدولي [9].

وقد انبثقت المؤسستان عن مؤتمر" بريتون وودز" في جويلية **1944** بدف إرساء قواعد لنظام نقدي جديد, يمنع الفوضى في العلاقات الاقتصادية والمالية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية, ويحكم تدفق المعاملات المالية والتجارية بين كافة الدول. وتحاول المؤسستان تعميم فلسفة الليبرالية الجديدة في العالم, عن طريق ربط منح القروض لدول العالم الثالث, بإزالة الحواجز الجمركية, وتراجع دور الدولة الاقتصادي, والخصخصة وفتح الأسواق أمام التجارة, ورأس المال الأجنبي [10].

1. **صندوق النقد الدولي**: حددت مهام الصندوق عند إقامته حول أربعة أهداف أساسية:
   - تثبيت أسعار الصرف وتجنب التنافس على تخفيض العملات.
   - حرية تحويل العملات حرية كاملة, وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية.
   - تزويد الدول الأعضاء مؤقتا بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها تصحيحا لاختلال موازين مدفوعاتا.
   - إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية, والمساهمة في تحقيق مستويات عالية من الدخل القومي.

ويتكون الصندوق من رصيد من العملات تقدمها الدول حسب حصتها المحددة لها بنسبة الربع ذهبا, والباقي بالعملة الخاصة. وبمقدار ذلك تحدد حقوق التزامات كل دولة, هذه الأخيرة تستطيع الحصول على العملات المطلوبة من الصندوق في حالة اختلال طارئ (قصير الأجل) في مدفوعاتنا الدولية, مقابل الدفع بعملتها الخاصة, أو بالدولار الأمريكي الذي تعادل قيمته أمام الذهب وزن **189** غراما [11].

وتنبع أهمية الصندوق من السلطات الهائلة التي يملكها, والنابعة من وظيفته كوكالة تسليف دولية رئيسية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما يعد الأداة المفضلة من أجل فرض الانضباط المالي على الدول النامية, من خلال مجموعة من الشروط تستهدف:

- القضاء على عجز ميزان المدفوعات.
- خفض العجز في الموازنة.
- الحد من عرض النقد[12].

أما السياسة الاقتصادية المحددة من البنك, والتي يجب على الدول تطبيقها فتتضمن مايلي:

- إلغاء الضوابط المفروضة على النقد الأجنبي والاستيراد.
- تخفيض قيمة سعر التبادل.
- برامج لمكافحة التضخم تشمل:

أ- ضبط عمليات التسليف المصرفية ومعدلات فائدة المال.

ب- ضبط العجز الحكومي ووضع قيود على الإنفاق, وإلغاء الإعانات المقدمة للمستهلكين.

ج- ضبط زيادات الأسعار.

د- تشجيع مبادرات القطاع الخاص.

وتبرز أهداف البنك العالمي الذي يضم نفس أعضاء صندوق النقد الدولي, من خلال الممارسات العملية المتمثلة في:

- الحفاظ على مواقع الاحتكارات والمؤسسات المالية الكبرى, والشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي, وخصوصا اتجاه استثماراتا في بلدان العالم الثالث.
- عدم تقديم القروض والتسهيلات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي.
- المساعدة في توسيع أسواق الصرف أمام منتجات الشركات المتعددة الجنسيات.
- إلزام دول العالم الثالث المدينة, بانتهاج سياسة اقتصادية ومالية, تصب في النهاية في إطار اقتصاد حرية السوق وانفتاحه [13].

ولا تختلف سياسات البنك في تلك المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي, إذ يعتبر مجمعا عالميا لرؤوس الأموال الفائضة لدى الدول الرأسمالية التي تبحث دائما عن مجالات للاستثمار المربح والمضمون. ومن آليات عمل البنك عند تطبيقه لبرامج التكييـف الهيكلي ما يلي:

- إجراء تعديلات على برامج الاستثمارات الحكومية.
- إعادة النظر في التعريفة الجمركية والحد من القيود على الواردات.
- تشجيع القطاع الخاص, وفرض عملية الخصخصة [14].

ويرسل كل من البنك العالمي وصندوق النقد العالمي دوريا بعثات إلى الدول للتفتيش والرقابة والتأكد من تنفيذ الإجراءات المطلوبة. وأدت هذه السياسات المفروضة على البلدان النامية إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية جديدة ضاعفت من الأوضاع المتردية أصلا (كما هو الشأن في روسيا, ودول أمريكا اللاتينية) حيث أدت إلى:

- ارتفاع معدلات البطالة واتسع معدل الفقر.
- تردي واقع الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم.
- ضعف قدرة الدولة وتميش سلطتها على الاقتصاد الوطني.

- تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات [15].

وتتحول الاقتصادات الوطنية على ضوء ما سبق بفعل الدور الجديد للمؤسسات المالية العالمية إلى مجال مفتوح لانتشار النظام الرأسمالي.

***ثانيا: تحرير الأسواق المالية***

يشكل القطاع المالي مركز ثقل في أداء الرأسمالية العالمية في الوقت الراهن, لاسيما بعد التحرير الشامل للأسواق المالية مما أدى إلى كسب رأس المال طابعا عالميا مستقلا عن نظم الإنتاج, وتكوين سوق مالي كوني يتحكم في تنقل رؤوس الأموال بين نقاط مختلفة من العالم. كما يشهد سوق العملات اندماجا ملحوظا حيث ترتفع عمليات الصرف يوميا إلى **1000** مليار دولار, أي أكثر من المخزون الإجمالي لاحتياطات الصرف لدى كل الحكومات. وهذا ما يعبر عنه **FLED BLOCK** بدكتاتورية الأسواق المالية [16].

وبدأت عملية التحرير المالي والاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي, مع وصول مارغريت تاتشر **MARGRET THATCHER** إلى رئاسة الوزارة في بريطانيا, وتولي بول فوكــر**PAUL FOKKER** رئاسة البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. و تميزت فترتما الممتدة ما بين **1980-1985** بــ :

- التحول إلى مالية السوق, أو اقتصاد السوق المالية على غرار اقتصاد السوق, وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها, وتحرير القطاع المالي.
- رفع الرقابة على رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة وبريطانيا, وإزالة كافة الحواجز, واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.
- توسع كبير في أسواق السندات وتحريرها من كافة القيود ( فيما يقارب **30%** من مجموع الأصول المادية معتمدة عالميا)، مما ساعد الدول الصناعية على تمويل العجز في ميزانيتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأصول في الأسواق المالية العالمية ولاسيما سندات الخزينة.

- توسيع وتعميق الإيداعات المالية, مما سمح بجمع كمية كبيرة ضخمة من الادخار العالمي, وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات, ونمو سريع في الأصول المالية [17].

وتلت الخطوات التي قامت بها مارغريث تاتشر وفولكر, مرحلة التعميم ومنهم الأسواق المالية الناشئة, وامتدت هذه الإجراءات من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بـ :

- تحرير أسواق الأسهم, وكانت الانطلاقة من بورصة لندن سنة **1986** بعد الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم **BIG BANG** وتبعتها فيما بعد البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها, مما أدى بربطها ببعضها البعض على غرار أسواق السندات.
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينيات, وربطها بالأسواق المالية العالمية, ثم ربطها بشبكات الاتصال, وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها, مما زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية, والتي تسببت في خسائر كبيرة للاقتصاد العالمي, وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية, لاسيما في الولايات المتحدة. ولا تزال تبعات هذه الأزمة مستمرة لغاية اليوم.
- زيادة التداخل والاندماج بين الأسواق المالية العالمية إلى حد أصبحت فيه سوقا واحدة, وذلك بفضل وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية, الأمر الذي ساهم في زيادة حجم المعاملات في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها[18].

وقد أدت هذه الإجراءات إلى التخلي عن الوساطة البنكية في إجراء المعاملات المالية, والتخفيف من الرقابة, وإزالة الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال عالميا, وتوحيد الأسواق المالية العالمية. كما أن زيادة الايداعات المالية أدت بالاقتصاد العالمي أن يصبح ممولا بواسطة الأدوات المالية , وبهذا يسيطر القطاع المالي على الاقتصاد العالمي.

وانعكس تحرير الأسواق المالية واندماجها على إحداث نمو كبير في تدفق عالمي للاستثمارات الخارجية المباشرة في التسعينيات, حيث بلغت نسبة نموها 13% ما بين 1990-1997 لتصـل إلى 50% في الفترة الممتدة من 1998-2000.

أما حجمها فقد بلغت سنة 2000 حوالي 1.5 تريليون دولار. وتسيطر الدول الصناعية على تدفقات رؤوس الأموال بنسبة 94% على التدفق الخارجي و70% على التدفق الداخلي خلال سنة 2001. وقد تزايد تدفق الاستثمارات على الدول المتطورة بنسبة 23 % خلال 1990-2000 [19].

إن بروز حركة رأس المال بين الدول كالعجلة المحركة للاقتصاد العالمي بدلا من التجارة الدولية, يجعلنا ندرك أن القوة المالية أصبحت هي المؤثرة والمتحكمة في الاقتصاد. غير أن التحرير المالي العالمي أصبح مصدرا لمخاطر كثيرة لاسيما وأن الحكومات عاجزة على التحكم في ميكانزماته وتطوره. فالتحدث عن الحركة العالمية المتنامية لرؤوس الأموال , يجرنا للحديث عن الأموال غير المشروعة – الناتجة عن عمليات غسل الأموال – المستثمرة في النظام المالي العالمي, والتي ترجع مصادرها إلى تجارة المخدرات والأسلحة , تهريب الأموال العمومية...الخ. وقد أشارت الدراسات إلى أن قيمة المبيعات غير المشروعة تصل إلى 800 مليار دولار سنويا, ويغسل منها 320 مليار دولار ليعاد استثمارها. ويستلزم هذا الانزلاق المتصاعد والخطير في النظام الاقتصادي العالمي حسب روبرت رايخ ROBERT REICH إلى إنشاء مركز سياسي قوي يعمل على إرساء قواعد خاصة بالتعامل التجاري والاقتصادي , لعدم الوقوع في خلط بين السوق والمافيا من جهة , وبين اللامركزية وعملية التحرير وغياب المراقبة من جهة أخرى [20].

## ثالثا: النمو السريع للتجارة العالمية

برزت منذ بداية عقد الستينيات ظاهرة النمو السريع لحجم التجارة الدولية, حيث تجاوزت وتيرة النمو السنوية 7 % خلال سنوات قليلة. واستمر هذا التطور في الاتجاه نفسه إذ تضاعفت نسبة التجارة العالمية بالمقارنة مع الدخل القومي, وأصبح الحجم المكثف للمبادلات يتراوح ما بين 7000 و8000 مليار دولار سنويا. ويشمل ذلك التبادل الصناعي والخدماتي. إذ ارتفع معدل التجارة من 16 % سنة 1960 إلى 40% سنة2001 [21].

وتعود زيادة المبادلات بشكل أسرع من زيادة الإنتاج العالمي إلى تنامي الاعتماد المتبادل للاقتصاديات, وفتح الأسواق العالمية, إذ ارتفع حجم التجارة العالمية خلال الفترة 1990-1995 إلى أكثر من 4 مرات من نمو الإنتاج العالمي. وأخذ هذا الفارق الكبير يتقلص تدريجيا و وتحول من نسبة 9.8 % للتجارة العالمية مقابل 4 % للإنتاج العالمي عام 1994, إلى 8.2% مقابل 3 % عام 1995, ثم إلى 4% مقابل 2.5% عام 1996 , وإلى 2.5 % مقابل 0.7 % في سنة 2001 [22].

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يركز نشاطه أساسا على التصدير خلال العقدين القادمين, لم يعد يقتصر فقط على هذا الجانب ( تصدير السلع), وإنما تحول إلى نقل المصانع التي تصنع المنتجات إلى الخارج (DECOLISATION) بدف التقليص من تكاليف النقل, والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة, واكتساب أسواق جديدة. كما أن تغير بيئة الاقتصاد العالمي أدى إلى استبدال منطق تقسيم العالم إلى مناطق (ZONES) بمنطق تقسيمه إلى شبكات (RESEAUX), يشكل فيها كل قطب نقطة تقاطع من شبكات متعددة أخرى. وهذا ما أطـلـق عليه بيار فالتز (PIERRE VELTZ) تسمية اقتصاد الأرخبيلات, والذي يساهم في تركيز الثروة في الأقطاب الكبرى [23].

وقد ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في تكريس ظاهرة الشمولية في العلاقات الاقتصادية العالمية, وتزايد نمو التجارة الدولية, من خلال انتهاجها أسلوب تعدد الأطراف, وامتلاكها صلاحيات واسعة على اعتبار أن نطاق اهتماماتا لا ينحصر في تجارة البضائع, وإنما تعدى إلى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية, ليشمل مهام أخرى تتمثل في:

- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- ضبط علاقات التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية المرتبطة بالأمور التجارية بدف تحقيق انسجام أكبر في وضع السياسات الاقتصادية الشاملة.
- تسوية الـ اعات التجارية.

كما تسعى المنظمة إلى تشجيع المبادلات عن طريق التخفيض التدريجي للعراقيل الجمركية, وتطوير التجارة الدولية بتعزيز مبدأ التبادل الحر, عبر ضمان المنافسة الحرة ومن تم تكريس الـ عة الليبرالية في العلاقات الاقتصادية العالمية, من خلال إجراءات تعاقدية من شأنا أن تشكل مصدر تحديد وتطبيق للسياسات التجارية, وتحرير التبادلات التجارية, وتفتح اقتصاديات الدول [24].

وتضع المنظمة قضايا جديدة في جدول اهتماماتا مثل خرق مبدأ المنافسة الحرة وتوظيف الأطفال, وسياسة الأجور المنخفضة والاستقرار النقدي, وخاصة عدم استقرار معدلات العملات الذي من شأنه أن يؤثر على شروط المنافسة الحرة في الأسواق [25].

ويشهد النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ضوء ما سبق مرحلة جديدة تتسم بتفتح وتحرير اقتصاديات الدول, وذلك ابتداء من منتصف التسعينيات بانضمام العديد من الدول إلى منظمة التجارة العالمية والبالغ عددها **140** دولة في سنة **2000**. وبذا أصبحت المنظمة تشرف على **80 %** من التجارة العالمية, كما أضحت سياستها بخصوص تكريس مبدأ تحرير التبادلات التجارية شرطا ضروريا لاستمرارية تراكم رأس المال [25].

## المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

إن موضوع الشركات المتعددة الجنسيات, متلازم مع الظروف التي تطورت الرأسمالية في إطارها, وانتشرت في أنحاء العالم في القرن التاسع عشر. فعلى ضوء المذهب الحر, قامت شركات أوروبية عديدة (بريطانية وفرنسية وألمانية, ثم بعدها أمريكية) بالاستيطان في العديد من الدول, لتسيطر على عمليات الإمداد بالمواد الخام, وعلى المنافذ الرئيسية لتسويق منتجاتا. وازدادت أهمية هذه الشركات بظهور الحركة الاستعمارية, حيث فتحت فروع لها في المستعمرات التابعة لحكوماتا, باعتبارها مؤسسات وطنية توسع نشاطاتا بحرية ضمن حيز قانوني موحد ومتكامل.

وتعاظمت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات باتساع نشاطها كتأكيد على قوانين الاقتصاد الرأسمالي الهادفة أساسا إلى التوحيد المتزايد للسوق, وال عة نحو تركز النشاطات. وازداد نشاط الشركات في السبعينيات نتيجة لقرار الولايات المتحدة بالتخلي عن قاعدة الدولار أمام الذهب, وسياسة إزالة العراقيل أمام التبادل, مما وفر سيولة أكثر للتجارة الدولية, وزيادة في تدفق الاستثمارات. انتقلت الشركات من عملية الربط بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة, إلى الاستقلال بأعمالها داخل دولها, والتحول نحو السوق العالمي [26].

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات عاملا جوهريا من عوامل التغيير والتحول البنيوي في الـالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية, عن طريق إيجاد مراكز جذب جديدة. وتيئة مناخ ملائم لخلق نمط جديد من أنماط تقسيم العمل على الصعيد الدولي, والسعي نحو تركز النشاطات, وقيام احتكارات [27].

ورغم تواجد هذه الشركات ليس بظاهرة جديدة في النظام الاقتصادي العالمي, غير أن التزايد المذهل لعددها وحجمها, واتساع رقعة نشاطها هو الذي تغير واستجد, حيث أصبحت الأطراف الرئيسية الفاعلة في العلاقات الدولية والاقتصادية. ويشير تقرير الأمم المتحدة لديسمبر **1995** أن عدد هذه الشركات قد بلغ **40.000** شركة ( بعدما كانت سنة **1975** في حدود **11000** شركة, و**37000** في عام **1990**) تمتلك **270.000** فرع في جميع أنحاء

العالم. وتشغل 73 مليون عامل (43 مليون في البلد الأم, 30 مليون في الخارج) ويبلغ رأسمالها الإجمالي 5200 مليار دولار(28)

وتخترق الشركات الفضاءات الاقتصادية الأجنبية لاستفادتها الكبيرة من المزايا التي تتيحها عملية التوطين في أماكن عديدة أهمها القرب من المصادر الأولية, الوصول المباشر إلى سوق المستهلكين, النظم الضريبية, مستوى الأجور, ضعف المنافسة الأجنبية. ونتيجة لهذا التوطن أصبحت الدول والأقاليم تتنافس على إقامة مصنع فوق أراضيها, أو الاحتفاظ بمصنع موجود قد تفكر الشركة المتعددة الجنسيات في نقله, الأمر الذي نجم عنه قوة مساومة غير متكافئة بين الجماعات السكانية والشركات المتعددة الجنسيات. وهذا ما مكنها من نقل أنشطتها واستثماراتها من قطاع لآخر, وزيادة قدرتها على السيطرة على الظروف الطارئة, ومضاعفة قوة تأثيرها على الدول(29).

تحولت الشركات المتعددة الجنسيات إلى شبكات عالمية منظمة, تنتهج استراتيجية ثابتة وأهداف دقيقة, ورهانات كونية, حيث أن اقتصاد العالم حسب بول هيرست **PAUL HIRST** وجراهام تومسون **GRAHAME THOMPSON** تيمن عليه قوى شاملة لا يمكن التحكم فيها, تتمثل في الشركات فوق قومية لم تعد مجبرة على توجيه ولاءها لأية دولة, وإنما تختار موقعها ومكانها وفق عامل المنفعة القصوى. وتعود قوة هذه الشركات إلى مجموعة من الأسباب أهمها تحكمها في النشاط الاقتصادي لأكثر من قطر, وقدرتها على استغلال الفوارق بين الدول ومرونتها الجغرافية بالإضافة إلى اندماج أسواق العالم بفضل انتقال السلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة, ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق لدرجة تصبح فيها سوقا واحدة(30).

وتسير هذه القوى الشاملة وفق استراتيجية عالمية للأسواق والمنافسة تنظر من خلالها للعالم كوحدة متجانسة, حيث أصبحت تنتج وتبيع السلعة ذاتها في كل مكان متجاوزة الفوارق بين المستهلكين. وتسعى من خلال سيطرتها على التكنولوجيا والاستثمارات, لإدماج عمليات إنتاج السلع والخدمات في نظام شبكي يتعدى الحدود الوطنية , وتحكمه مراكز قرار مترابطة فيما بينها في كافة المجالات ( البورصة , البنوك , النقل). بمعني آخر فإن

فعالية الشركات المتعددة الجنسيات تتوقف على قدرة القيادة المركزية في الشركة الأم على التحكم وتنسيق ورقابة أنشطة كافة فروعها ابتداء من المراحل الأولى للإنتاج بالإشهار والتسويق لغاية الاستهلاك[31].

ويعتبـر رايـخ **REICH** أن هذه الشبكات العالمية التي تتعدى الحدود الجغرافيـة وتنفصل عن السيادة الوطنية للدول, تمارس سلطة مراقبة نشاطاتا في إطار الثالوث الاقتصادي العالمي ( صندوق النقد الدولي, البنك العالمي, ومنظمة التجارة العالمية ). وتساهم "كـلاعب فعال وشامـل" في أسـواق التكنولوجيا الدقيقة, لتصبح بمثابة شبكات حقيقية للأحلاف الاستراتيجية, يتم ضمنها إنتاج سلعة تكون بمثابة منتوج - نظام (**Produit - Systeme**) نظرا لتعدد وتشـابك الأطراف المشاركة في إنتاجها, إلى حد تصبح هذه السلعة حسب تعبير فلاديمير أوندراف (**wladimir andref**) تمثل سلسلة متلاحقة من القيم المضافة[32].

وتتجه الاستراتيجية الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات نحو اندماجها مع بعضها لتتحول إلى شركة عالمية عملاقة ( مثل اندماج شركتي **Alcatel** و**Sharp** لصناعة الهاتف النقال وشركتي **Danone** و**Coca Cola**)، حيث يرى **Bartlett** بأن الأحداث تتخطى مرحلة الشركة المتعددة الجنسيات والتي يوجد فيها مدير في المركز يتولى مهمة التنسيق بين أنشطة الشركات المستقلة المتوطنة في الأطراف، لتصل إلى مرحلة الشركة العالمية التي تعتبر نشاطاتا كمجموعة من المراكز المتداخلة والمنتشرة جغرافيا, وتربطها استراتيجيات ومقاييس ومعلومات مشتركة[33].

ويذهب **NELSON** إلى أن الشركة الدولية أصبحت لها وجهة عالمية موظفوها من كل الجنسيات والأعراق والأديان, وتنتج وتسوق في كل مكان, وتبدأ الشركة في هذه المرحلة بالتحلل أكثر فأكثر من الارتباط بقطر أو أقطار معينة, سواء أكان صلة تاريخية أو موطنيه. وتقوم بتقسيم أي بلد إلى موقع إنتاج أو تجميع, أو مصدر محتمل , أو سوق مرشح للاستغلال. وتحكمها في كل ذلك الاعتبارات الربحية والإستراتيجية، لتتحول في النهاية كما يقول ألفن توفلر إلى شركة عديمة الجنسية.

إن التحول في طبيعة الشركات وفي طريقة إدارتا وتعدد نشاطها, جعل النشاط الاقتصادي يتكامل وظيفيا عبر الحدود الوطنية بطرق أضعفت سلطة الدول و وقوة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية. وعليه فإن التغيير الذي يحدث اليوم في موضوع الشركات العديمة الجنسية ليس تغير دولي فقط ليقتصر على انتشار جغرافي متزايد. وإنما هو تحول عالمي شامل يتسم بالحركية, أين تجسد خلالها الشركة النظرة العالمية للأسواق، وتعزز على أساسها التشابه والتنميط في الإنتاج واستهلاك السلع والخدمات (34).

**المطلب الثالث : العـــولمـــة**

لا يزال النقاش دائرا حول ظاهرة العولمة التي ينظر إليها كمصفوفة من العمليات المتداخلة والمترابطة مع بعضها، وليس كعملية أحادية تدور بكل مركزي حول الاقتصاد.

ويختلف الباحثون طبقا لذلك في تحديد مصطلح العولمة، فقد عرفها **صـــادق العظم** على أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتـــــاج.

ويرى الدكتور **صبــري عبد الله** العولمة أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والثقافة، والاجتماع والسلوك، حيث يكون الانتهاء للعالم كله، متجاوزا بذلك الحدود السياسية للدول.

ويذهب **محمد الأطرش** إلى اعتبارها بشكل عام اندماج لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة المعومات ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق. وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية، وانكسار سيادة الدولــــة (35).

ويعرفها الكاتب الفرنسي **دو لفوس** من زاوية أخرى على أساس أنها تبادل شامل بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على ضوئه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها. وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس الأماكن الملغية المسافات(36).

ويمكن النظر إلى العولمة استنادا إلى تعاريف السابقـــة على أنـــا:

أ- **العولمة كعملية انتقـــــال**: أي اعتبار العولمة عملية مكثفة لانتقال أو تبادل الأشياء بين وحدات سواء كانت اقتصادية أم سياسية أو ثقافية. بعبارة أخرى هي انعكاس لظاهرة الاعتماد المتبادل بين الـــدول.

ب- **العولمة كعملية تحـــويل**: بمعنى أن العولمة تحدث على المستوى النظام ككل وليست مجرد عملية تفاعل بين الوحدات. إذ تؤثر في منظومة النظام بمثل ما تؤثر في هوية الوحدات.

وتصبح العولمة بمقتضى ذلك عملية متعددة الأبعاد تحدث من الخارج إلى الداخل عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج المتغيرات والقوى المنظومية، التي تؤدي إلى تغيير صوتا ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تمثل الوحدات.

ونصل حسب هذا المفهوم إلى فكرة تصور العالم كمكان واحد، يضم وحدات شديدة التشابك، مما يجعل من مبدأ السيادة أمرا نسبيا. وخلق دولة تنافسية محكومة بتوجيهات السوق بناء بالتدريج لحسابات فاعلة جديدة في النظام العامي. ويترتب على ذلك عدم إمكانية الحديث عن هذه الوحدات إلا في إطار تفاعلي مع بعضها البعـ ـض [37].

وتظل الدول في مكانا غير أن التحول يحدث في هويتها وقدراتا المركزية. وفي هذا السياق تذهب **SASSEN SASKIA** إلى القول بحدوث عملية المادة تركيب الدولة وموضعها، على مواقع مؤسساتية أخرى خارج نطاق التراب الوطـ ـني[38].

ويسوقنا هذا الرأي إلى مناقشات حول إمكانية قيام حكومة كوكبية، تتمركز على آفاق التعاون بين مراكز سلطوية ناشئة خارج الدول في النظام الكوني.

ج- **العولمة كعملية** تجـ ـاوز: ينطلق هذا المفهوم من فكرة كوكبة النظام، حيث تتحول العولمة من عملية إزالة الحدود الفاصلة بين الوحدات وهويتها، إلى مرحلة تغيير شروط وجود الإنسان، بمعنى قيامها بتجريد السلوكات الإنسانية عن السياق السكاني والزمـ ـان[39].

وتولد العولمة مفهوما كوكبيا لوجودنا، بفعل بنية معلوماتية واتصالية تجعل من العالم شبكات من التدفقات بدلا من وحدات، وتفكك مركزية القوى وتجردها من سياقها المكاني وطبيعتها السياسية، لصالح شبكات تبادلية عبر قومية، ذات هوية جديدة تتداول نفس الرموز والأسواق والسلـ ـع[40].

وتتضارب الآراء حول تاريخ ظهور العولمة حيث يرجعه البعض إلى القرن التاسع عشر، أثر اتساع نطاق التجارة، وتنامي الظاهرة الاستعمارية، وتطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من تطورات تكنولوجية.

ويرجع فريق آخر ارتباط ظهورها بانهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتبلور نظام دولي جديد.

ويستند بعض المفكرين في تاريخ ظهور العولمة بظهور كتاب ((حرب وسلام في القرية الكونية )) لمارشال **ماك لوهان** في فترة السبعينات، ومؤلف **زبغنيو بريجنسكي** (( أمريكا والعصر الإلكتروني )) أين أصبح مصطلح العولمة متداولا خاصة بعد حرب الخليج الثانية[41].

ويعتقد رأي آخر بأن بداية بروز ملامح الظاهرة يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، خلال اتفاق الدولة الصناعية على إزالة الحواجز الجمركية بينها. وإنشاء الاتفاقية العامة لتعريفه الجمركية **GATT** والتي تبلورت بعد نصف قرن في إطار المنظمة العالمية لتجارة (مؤتمر الدار البيضاء **1995**)، أين سمعت هذه الآلية التنظيمية الاقتصادية كما يقول **كامل عمران** بتسليع كل شئ وفي كل مكان، إلى حد استبدال الإنتاج المحلي بالإنتاج الكوني المتداخل مع سوق العالمية [42].

ويرى مانويل والرشتاين بأن العولمة مرتبط ظهورها منذ البداية، بنشأة الرأسمالية في القرن السادس عشر، عندما طغى التبادل السلعي على الاقتصاديات المحلية[43]، غير أن **سمير أمين** اعتبرها قد سبقت الثورة الصناعية، لأنها ظاهرة لا تقاس بالتبادل السلعي، وإنما بحرية حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي. وهذا الشرط لم يتحقق إلا في إطار الرأسمالية الإمبريالية المتسمة بدخول رأس المال بفعل عملية التركز المستمر إلى رأس مال احتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي، اتسع تحويله ليشكل في النهاية نظام رأسمالي عالمي أساسه حركية عالمية لرأس مال متعدد الجنسيات، تعجز الدولة في إطاره عن ضبط عملية التراكم التي تتجاوز حدودها[44].

وبإجمال مختلف وجهات النظر يمكن القول أن العولمة نتاج تراكمي لمجموعة من التغيرات والتحولات في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، المصاحبة للرأسمالية في تطورها التاريخي والمتزامن مع ظهور الدولة، وبداية انتشار الثورة الصناعية.

وتوجد مجموعة من العوامل وراء تعاظم ظاهرة العولمة تتمثل في:

**دور التقـــنية:** تعتبر التقنية محركا أوليا للعولمة، لــتأثرها البالغ على وسائل وطرق الإنتاج واقتصادياته، وعلى تدفق الموارد المعلومات. فالتغيرات في الـالات التقنية بإمكانا إعادة خلق صناعات جديدة بأكملها.

ويحدث النمو الاقتصادي العالمي حسب نظرية **KNORATIV** عبر سلسلة من الموجات طول الواحدة منها خمسون عاما. بدأت بموجة البخار والنسيج، مرورا بالحديد والصلب والسكك الحديدية، ثم موجة تقنية المعلومات التي بــدأت بالصورة والكلمة المطبوعة لتصل إلى الإلكترونيات الدقيقة المرتبطة بالكمبيوتر والإنسان الآلـــي[45].

وتؤثر التقنية على ظاهرة العولمة من ثلاث جوانب أساســية:

- اتساع طرق الإنتاج الشامل لتلبية احتياجات أعداد كبيرة من المستهلكين على المستوى العالمي.
- تحسين طرق النقل والمواصلات لتسهيل تسويق الإنتاج إلى كل أنحاء العالم بصفة منخفضة وسريعـــة.
- معالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في مختلف أماكن العالـــم.

وقد أثرت الثورة المعلوماتية بشكل خاص على مجال التمويل وأسواق المال العالمية، الأمر الذي جعل العولمة تتجلى في الجانب المالي أكثر منه في الإنتاج والتبادل السلعـــي[46]

**تحرير الاقتـصاديات:** بــدأت حركة تحريــر الاقتصاديات بتــخلي الولايــات المتحدة الأمريكية عام **1971** عن مبدأ مبادلة الدولار بسعر ثابت أمام الذهب لعدم قدرتا الالتزام بذلك. وتلت هذه السياسة عملية تعويم أغلب العملات الرئيسية، ترتب عنها نمو تجارة العملات عالميا.

وتمثل نقطة التحول في مجال التحرير، تخلي حكومة جيمي كارتر عن سياسة وضع حدود قصوى لأسعار تذاكر السفـــر داخل الولايات المتحدة. وظهر إثرها مدرسة اقتصاديات العرض، التي تدعو إلى تنشيط الاستثمار وتخفيض الضرائب ورفع القيود. وقد

طبق **رونالد ريغان** هذه السياسة في أوائل الثمانينات، بتخفيض ضرائب الدخل والأرباح، ورفع القيود الحكومية على المال المالي، وإزالة لائحة **كيـو**، التي تضع قيودا على استخدام سعر الفائدة في المنافسة بين البنوك في الولايات المتحـ ـدة [47].

ثم بـدأت حركة تحرير الاقتصاد تعم العالم تدريجيا، لا سيما بعد ظهور اشتراكية السوق في الصين، وإفساح الدول المال للمبادرة الفردية رغم محدودية مساحة تحرك القطاع الخاص.

أما الدول النامية فبدأت عملية التحرير من خلال الدعوة المتزايدة والمفروضة من طرف المنظمات المالية الدوليـ ـة.

وتتضح صلة تحرير الاقتصاد بالعولمة من حيث:

- هناك رابطة فكرية بين التحرير داخليا والعولمة، فالدول الليبرالية اقتصاديا هي أكثر الدول تحريرا لأسواقها. و أتاحت حركة تحرير الأسواق المالية كالبورصات مثلا، الفرصة للأجانب بتملك الأسهم، وإدارة الاستثمارات المالية فيهـ ـا.
- رفع القيود عن القطاع الخاص، يساهم في نموه من خلال بحثه عن أسواق جديدة تضمن استمرارية نموه وزيادة نشاطاته الخارجيـ ـة [48].

## المبحث الثاني: المجتمع المعلوماتي

### المطلب الأول: مفهوم المجتمع المعلوماتي

ظهر تعبير مجتمع المعلومات في الدراسات النظرية خلال الثمانينيات كمصطلح جديد للدلالة على وضع المجتمع في العصر القادم, بعد ظهور التوجهات الجديدة التي انطلقت تحت تأثير التغيرات السريعة لثورتي المعلومات والاتصالات [49].

ويأتي المجتمع المعلوماتي بعد عدة مراحل مر بها التاريخ الإنساني حددها ألفن توفلر في ثلاث موجات:

**الموجة الأولى**: وتمثل الثورة الزراعية, وبدأت حوالي 8000 قبل الميلاد وتراجعت ما بين فترة 1950-1750, واعتمدت على الزراعة والعبيد.

**الموجة الثانية**: وتمثل الحضارة الصناعية, وبدأت بالظهور سنة 1750, وتطورت فيها صناعة الحديد ومصافي البترول, ونمو في كافة المجالات. واجتاحت هذه الموجة أوروبا, وأمريكا الشمالية, وبعض المناطق الأخرى في العالم.

**الموجة الثالثة**: عصر التقنيات والمعلومات والمعرفة, وظهرت ما بين 1955-1965 في الولايات المتحدة, عندما ابتكر الحاسب الآلي واستخدم في مجالات عديدة, وتشكل المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها أساس نشاط المجتمع المعلوماتي. ويجعل من تكنولوجيا المعلومات جزءا لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ويخلق تغيرات بنيوية عميقة في جميع مجالات الحياة [50].

ويرجع نشوء المجتمع المعلوماتي إلى مجموعة من العوامل حددها بول كيندي :

1- **الانفجار السكاني**: حيث وصل عدد سكان العالم إلى (6) ستة ملايير نسمة عام 1999. وتخوفا من تأثيرات هذه الزيادة على تناقص المصادر الاقتصادية والغذائية, تم الرجوع إلى المعلومات والدراسات للبحث عن البدائل لخفض السكان, وتجديد مصادر الغذاء.

2- **التعدي على البيئة**: إن زيادة التدهور البيئي, وخاصة في الدول الصناعية (مثل دفن النفايات النووية تحت الأرض), دفعت إلى البحث عن وسائل الحماية والتعاون الدولي, ووضع الاتفاقيات التي تحول دون تدمير البيئة.

3- **الثقافة البيولوجية**: فالتطورات الهائلة في مجال هندسة الجينات, ومحاولة التوصل إلى الخريطة الوراثية للإنسان, أدى إلى تطور المعلومات وإثارة قضايا أخلاقية وإنسانية كمسألة الاستنساخ.

4- **زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب**: توجد عدة عوامل ساهمت في اتساع هذه الفجوة منها زيادة السكان, ندرة المصادر, الديون,...الخ [51].

وقد حـدد **Goddard** أربعـة عناصر مترابطة في الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي, تتمثل في:

أ- احتلال المعلومات لمرحلة مركزية كمصدر استراتيجي, يعتمد عليه الاقتصاد العالمي, حيث تعتمد التجارة الدولية على الاتصالات, والشبكات الإلكترونية. وتحتل المعلومات العنصر الأساسي للنشاطات.

ب- وفرت تقنيات الاتصالات والحاسب الآلي البناء التحتي الذي يمكن من معالجة المعلومات وتوزيعها بسرعة ودقة.

ج- النمو المضطرب لقطاع تجارة المعلومات من الاقتصاد, وابتكار الكثير من التقنيات الجديدة, الشيء الذي جعل هذا السوق في تجدد مستمر.

د- نمو اقتصاد المعلومات, مما أدى إلى تكامل الاقتصاد الوطني والدولي عن طريق الانتقال السريع للعمليات التجارية المتبادلة. وكذا سرعة الإنجاز والتواصل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة محليا ودوليا [52].

ويقوم المجتمع المعلوماتي على خمسة ركائز أساسية تتكون من:

1. **الثقافة**: وتعتبر أهم ركيزة لمجتمع المعلومات. ويمكن رصد ثلاث ظواهر حولت تكنولوجيا المعلومات إلى قوة تغير عميق في ميدان الثقافة:

- **الوسائط الإعلامية المتعددة:** والتي حطمت الحواجز بين وسائط المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال.
- **التكنولوجيا الثقافية:** التي حررت الأفراد من قيود التواجد في المكان معين للاتصال والنفاذ إلى المعلومات.
- **الإنترنت:** التي غيرت شروط التبادل بين الأفراد, وسهلت الوصول إلى المعلومات والإطلاع على المعرفة.
- **التعليم:** يؤدي التعليم دورا حيويا في مجتمع المعلومات, ويشكل تعليم الرياضيات والعلوم التجريبية, قاعدة التقدم التكنولوجي الذي يعتمد عليه اقتصاد المعرفة.
- **البحث العلمي:** وهو يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.
- **الانترنيت:** تعد أفضل ما يمثل مجتمع المعلومات. وهي أداة رئيسية للنشر العلمي والتبادل المعلوماتي والاقتصادي, والتعاون في مجالات البحث العلمي, ووسيلة تساعد على نقل التكنولوجيا, ونشر الثقافة والتواصل بين الشعوب, مما خلق ثقافة إلكترونية حديثة تعتمد على الحوار بين الشعوب. وتعتبر الانترنيت جزء من قطاع الخدمات, حيث تدل الإحصائيات على أن أكثر من 50% من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة. وهكذا أصبح الاستثمار في مجال المعلومات والانترنيت أحد عوامل الإنتاج, لأنه يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل.
- **المعلومات سلعة وخدمة:** تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في مجتمع المعلومات, وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي. وتصنف هذه المعارف إلى عدة أنماط هي:

  - معرفة ماذا **know-what**: وهي معارف علمية أساسية يمكن أن تفيد في تكوين ثقافة عامة حول الظواهر العلمية.

  - معرفة لماذا **know-why** : هي المعارف الأكثر تخصصا والتي يحتاجها الباحثون والمختصون , لمعرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر العلمية.

  - معرفة كيف **know- how** : هي الخبرة أو المهارة التي يتقنها الخبير في مجالات اختصاصية جدا.

- معرفة من **know-who** : وهي معرفة الخبراء والاختصاصيين الذين يتقنون تنفيذ أحد الجوانب العلمية , وتعد المعرفة عنصرا أساسيا في الإنتاج [52].

ويستمد المجتمع المعلوماتي خصائصه من سمات التكنولوجيا ذاتها والمتميزة بـ :

✓ أن المعلومة غير قابلة للاستهلاك أو التحول, لأنها تراكمية, وأكثر الوسائل فعالية لجمعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة في استخدامها العام من طرف المواطنين.

✓ أن قيمة المعلومات تكمن في استبعاد عدم التأكد, وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار القرارات الأكثر فعالية.

✓ أن سر الوقع الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات يقوم على أساس التركيز على العمل الذهني أو ما يسمى بأتمتة الذكاء. وتعميق هذا العمل الذهني من خلال تجديد المعارف , وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان , وتجديد النسق الاجتماعي.

✓ أصبحت المعلومات موردا تنمويا يفوق في أهميته, الموارد والمال الذي أوشك بدوره أن يكون مجرد معلومات, وبهذا أصبح العلم هو ثقافة المستقبل [53].

وقد أضحت الثقافة صناعة قائمة بذاتها, ومؤسسة اجتماعية ذات درجة عالية من الاستقلالية, تتفاعل مع غيرها من المؤسسات, في إطار منظومة تتيح المنفعة المعلوماتية لكل الأفراد, والنفاذ إلى شبكات المعلومات العالمية, وتداول الآراء والأفكار دون قيود. ولتحقيق هذه الأهداف أعلن الاتحاد العالمي للاتصالات في قمة جنيف **2002** عن إستراتيجية المعلومات العالمية الجديدة , والملخصة في التوجهات التالية:

- تنمية البنية المعلوماتية من خلال الاستثمارات الخاصة.
- المنافسة وفق قوانين السوق.
- قواعد وتنظيمات مرنة لتسهيل عمل مؤسسات الاتصال وتنظيم المنافسة بينها.
- حق الدخول إلى شبكات الاتصالات.
- التوجه العالمي لخدمات الاتصالات[54].

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي التسلية والسلعة الجديدة, والحل لجميع المشاكل في المجتمع. وباتت تدريجيا تحل محل الكثير من مؤسسات المجتمع الرأسمالي السياسية

والتعليمية, كما أضحى الحديث عن حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال لا معني له مع تزايد التجارة الإلكترونية الواقعة سيطرة النخب المتحكمة بشبكات الاتصال والمعلومات. وبذا اتسعت التغيرات الجذرية الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات بفعل الثورة المعلوماتية لتشمل مؤسسات التمع والمفاهيم والتصورات, والنظريات الاقتصادية عن القيمة, والثروة والملكية[55].

وقد أثارت عملية قياس تحول التمع إلى التمع المعلوماتي الكثير من النقاش. فهل تقاس بوجود التقنية , أو ما يسمى **Harness of New Technology**, ولكن لابد هنا من تجديد التمع ذاته زمنيا , وكمية التقنية. و عبر ويبستر **Webster** عن هذه بسؤاله ما الكمية اللازمة من التقنية لتحديد التمع بأنه معلوماتي؟ هل هي الإنفاق التقني أم الانتشار التقني في التمع ؟ وهل يقاس الانتشار بالإنفاق على تقنيات المعلومات, أم بكمية المعلومات المقدمة ومداها؟ [55]

وتشير هذه الأسئلة التي تبقي مطروحة إلى استخدام التقنية (ظاهرة غير اجتماعية) لتحديد واقع اجتماعي مستمر التشكل والتغير.

## المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة

إن العالم يتحرك بخطوات متتابعة نحو اقتصاد معلوماتي عالمي. وتسارعت هذه العملية بفعل شبكة المعلومات العالمية , والأسواق المالية , وتطور وسائل النقل , وطلب عالمي على نفس النوعية من المنتوجات. وقد أوجدت تقنية المعلومات اقتصادا جديدا يختلف تماما عن الاقتصاد الصناعي, حيث أصبح الإنتاج لا يخضع لقوانين الدولة, واستبدل العمل التقليدي للإستيراد والتصدير بين الأمم, بنظام عبر الأمم لتسويق المنتوجات [56]. كما تضاف القيمة في هذا الاقتصاد إلى عدة أقطار, فعندما يشتري مواطن أمريكي مثلا سيارة بونتياك كومانس من شركة جنرال موتورز, فإن هذا المشترى يقوم بصفقة تجارية عالمية , ذلك أن مبلغ العشرة آلاف دولار, ستتوزع على النحو التالي:

- دولار إلى كوريا الجنوبية(تجميع القطع).
- **1750** دولار إلى اليابان (ثمن تقنيات دقيقة).
- **750** دولار إلى ألمانيا (ثمن تصميمات).
- **450** دولار إلى تايوان سنغافورة (ثمن قطع دقيقة).
- **250** دولار إلى بريطانيا (أجور إعلان التسويق).
- **50** دولار إلى ايرلندا (ثمن معلومات).
- والباقي إلى واضعي استراتيجيات التسويق, ومصرفيين في نيويورك, وأصحاب أسهم شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة وخارجها [57].

ويعتمد الاقتصاد المعرفة على المعلومات وأدواتا من حاسب آلي إلى وسائل اتصال, إلى برمجيات. وتبرز أهمية المعلومات من خلال تعدد أدوارها, فهي سلعة وخدمة اقتصادية, وبرامجها, وبنوك بياناتا ومحتواها بمثابة أصول اقتصادية. كما أن موارد المعلومات لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة, فتجارة المعلومات لا تقيدها الحدود الجغرافية, ولا يمكن احتوائها أو السيطرة عليها باستراتيجيات تجارية أو وقائية [58].

ويمكن رصد ملامح الاقتصاد المعلوماتي من خلال:

- الاندماجات الاقتصادية المتزايدة التي تتم حاليا بين قطاعي المعلومات والإعلام.
- اهتمام منظمة التجارة العالمية بمسألة التجارة الالكترونية, وتسعير خدمات الانترنيت, لاسيما ما يتعلق بالمادة الخام لصناعة المعلومات. كما صنفت المنظمة العالمية للتجارة المعلومات تحت قطاع الخدمات.
- التغيرات الجذرية الحاصلة في اقتصادات النشر الطباعي والترفيه والسينما, وخروج تكنولوجيا المعلومات بمفهوم اقتصادي جديد وهو اقتصاد الانتباه والتركيز **Attentional Economy**, ويهدف إلى ترشيد استخدام الإنسان لحواسه البصرية والذهنية, وقدراته على التركيز بمواكبة سرعة تجدد المعلومات ومعدل تدفقها [59].

وحاول **FRITZ MACHLUP** أن يقيس حجم النمو في اقتصاد المعلومات (أي قياس مجتمع المعلومات من الناحية الاقتصادية), فميز بين خمس مجموعات تتمثل في:

- التعليم ( الجامعات, المدارس, الإدارات...).
- وسائل الاتصالات ( الراديو, التلفزيون...).
- الآلات المعلوماتية ( الحاسب, الهاتف النقال...).
- تطبيقات المعلومات ( القانون, الطب, التأمين...).
- الأنشطة المعلوماتية ( البحث العلمي, التطوير...).

وتحاول الدول اليوم تسريع هذا التحول البنيوي للتقليص من مخاطر المرحلة الانتقالية ولتطوير الاقتصاديات وزيادة الإنتاجية والتوزيع, وتسهيل التجارة. وقد جاء في تقرير اللجنة الإنجليزية-الأمريكية في سنة **2000** أن التجارة الإلكترونية ستكون محرك النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين, حيث وصل حجم التجارة عبر الانترنيت **2.6** مليار دولار عام **1997**, وبلغ **37.5** مليار دولار عام **2000**. ولهذا وضعت اللجنة عددا من المبادئ المتعلقة بتسهيل التجارة الإلكترونية منها:

- قيادة القطاع الخاص عملية تطوير التجارة الإلكترونية.
- تعزيز التعاون الدولي لبناء البيئة المناسبة للتجارة الإلكترونية.

- عدم وضع الضرائب على النقل الإلكتروني.
- حماية الخصوصية الفردية في المعاملات التجارية.
- تأمين وصول جميع الأفراد إلى الخدمات الإلكترونية (في الدول الغنية والفقيرة).
- تشجيع التعاون الأمني الدولي لمحاربة الأنشطة غير القانونية على الانترنيت [60].

ومواكبة لهذا التحول تقوم الدول بالبحث عن التقنيات الجديدة التي تدعم صناعة الخدمات, وتحديد الصناعات الهيكلية المستقبلية, والتي من المحتمل أن تكون أربع صناعات, حيث تشكل صناعتا الكومبيوتر والإلكترونيات أهم التيارات الصناعية مستقبلا. وترتبط الصناعتان ببعضهما ارتباطا وثيقا, نظرا لانتشار استخدامات الكومبيوتر في مجالات عديدة, ويعود ذلك إلى زيادة قدرته الاستيعابية, وانخفاض تكلفته. وتوحي الثورة الإلكترونية بكل خصائصها, بأن الصناعات المستقبلية ستتحول من الاعتماد على الطاقة إلى الاستراتيجيات الاقتصادية ذات التقنية العالية والتكلفة المنخفضة [61].

وتقود هذه التحولات إلى إعادة النظر في مفهوم العمل من الإنتاج والبيع, وتكوين رأس المال, ومصدر الثروة التي تحولت إلى معلومات, ليمتد التغير إلى هيكل السلطة برمته. ويقوم الاقتصاد المعلوماتي على العناصر التالية:

**1. الإنتاج:**

يعتبر الإنتاج جوهر الجملة الاقتصادية وارتكز على الأشياء المادية, أي انحصر في الأنشطة الصناعية والزراعية, في حين اعتبرت الخدمات قطاعا غير منتج. وقد سيطرت الصناعة على النشاط الاقتصادي في منتصف القرن الثامن عشر حيث سادت الثقافة الصناعية المستوحاة من الفكر الديكارتي في القرن السابع عشر, والتي دعت إلى إمكانية تحويل العمليات تدريجيا إلى مكونات صغيرة. وطبق هذا النهج التجريبي والتحليلي في الاقتصاد والإنتاج الذي كان قائما على تقسيم المنتوجات إلى أجزاء ثم تجمع. أما العمليات الأخرى كجمع الأموال, وشراء المواد الأولية, واختيار العمال, واستخدام التقنيات المتاحة, والقيام بالدعاية والبيع فكانت مهام مستقلة عن بعضها [62].

ويعتمد النموذج الجديد للإنتاج اليوم على منظور كلي, يوصف بالمرحلة ما بعد الديكارتية أو الكلانية **Holistic.** ويعتبر هذا المنهج التكاملي كعملية تركيبية ومتزامنة بدرجة متزايدة , حيث لا يمثل مجموع الأجزاء الأخرى. فالمعلومات التي يجمعها أخصائيو التسويق والبيع تفيد التصاميم التي يقوم بها المهندسون الذين يحتاجون تمويل القسم المالي لابتكاراتهم, وتوفير رؤوس الأموال يعتمد بالدرجة الأولى على رضا أو استيلاء العملاء. ويتوقف كل ذلك على دقة عمليات التسليم, ويعتمد ذلك بدوره على عوامل أخرى, والدخول في مستوى الجزئيات واستخدام تصاميم عن طريق الكومبيوتر يؤدي إلى دمج وظائف في أجزاء متناهية الصغر, واستبدال المكونات والأجزاء الكثيرة, بكليات تجمعها [63].

تتحرك العملية الصناعية الآن باتجاه مزيج معقد من المنتوجات اللاجملية, وبعبارة أخرى الاتجاه نحو سلع زبائنية **Ustomization** (بمعنى الإنتاج حسب الطلب), تتم صناعتها بعمليات كلانية متواصلة تحت إشراف الزبون. ويعكس هذا التوجه الجديد حدوث ثورة عميقة في العملية الإنتاجية, وامتدادها إلى كافة طبقات المجتمع. فأصبح الإنتاج لا يبدأ أو ينتهي داخل المصنع, وإنما يمتد إلى ما بعد المصنع على شكل خدمات ما بعد البيع , مثل ضمانات الكومبيوتر, أو تقديم مساعدات للزبون عند شرائه للجهاز. كما يستند مفهوم الإنتاج إلى ابعد من ذلك, ليشمل مسألة التخلص من المنتج غير المستخدم بطريقة مناسبة بيئيا. وبهذا ستضطر الشركات إلى البحث عن الطرق الملائمة للتخلص من منتجاتها, الأمر الذي يجرها إلى مراجعة مواصفات المشروعات, وطرق الإنتاج والتكاليف. وستؤدي الشركات في هذا الصدد مزيدا من الخدمات لوظيفة الإنتاج وخلق قيمة مضاعفة, وعندها سيشمل مفهوم الإنتاج مجموع هذه الوظائف [64].

لقد أحدثت الثورة المعلوماتية نقلة حاسمة في العملية الإنتاجية التي انتقلت من طور الإنتاج إلى طور إعادة الإنتاج, حيث أصبح كل ما ينتجه مجتمع المعلومات قابلا لإعادة الإنتاج والنسخ سواء كانت سلع أو خدمات أو حتى خبرات, لتشمل العملية نسخ العمالة البشرية من إنسان آلي ونظم ذكية. وفرضت المعلوماتية وصناعتها القائمة على طابع إعادة الإنتاج فكرا اقتصاديا مغايرا فيما يخص نظرية القيمة والملكية, وعلاقة المنتج بالمستهلك,

وعلاقة صاحب رأس المال بعمالته. كما لم يعد تقييم المشاريع يقتصر على حساب العائد المباشر أو التكلفة المادية على المدى القصير, وإنما يمتد لتلك الغير مباشرة, والآثار التي تظهر على المدى الزمني الطويل. وبذلك هزت تكنولوجيا المعلومات علاقات الإنتاج الصناعي, وكشفت عن الخلل الموجود في الركائز الأساسية للمنظومة الرأسمالية (65).

2. **رأس المال الفكري**:

ستكون لرأس المال الفكري أهمية كبيرة مستقبلا, فهو اليوم العامل المسيطر في الإنتاج, وأهم سوق في العالم. وباعتقاد **DRUCKER** فإن المصدر الأساسي في الاقتصاد لم يعد رأس المال ولا المصادر الطبيعية ولا العمال, وإنما سيكون المعلومات. ولن تكون نشاطات منع الثروة تتمحور حول توزيع رأس المال لأنه يتجه حيث يكون مطلوبا, ويتضاعف عند حصوله على أفضل عائد , ويمتاز بالحركية وعدم الاعتماد على الدعم المركزي, أو الموارد الطبيعية. وقد جعل هذا الشكل الجديد من رأس المال النظرية الماركسية والرأسمالية, التي تفترض طابعا كميا لرأس المال لا معنى لها اليوم (66).

إن التحول نحو رأس المال المعرفي يؤدي تدريجيا إلى جعله مجرد رموز مخزنة في الكمبيوتر, وتمثل إشارات إلكترونية ترمز إلى قيمة نقدية, وأما الأدوات المتبادلة في الأسواق المالية من صكوك واسهم وسندات تحولت إلى ما يسمى بالمشتقات. ومعنى ذلك أن الأوراق المالية لم تعد تستند إلى صكوك هذه الشركة أو تلك, وإنما على المؤشرات المختلفة للسوق. وبالابتعاد تدريجيا عن العوامل الأساسية للتداول (الصكوك) نصل إلى خيارات حول نفس المؤشرات يطلق عليها نتائج اصطناعية, تمنح للمستثمرين عبر سلسلة من العمليات المعقدة. وبذا الشـكل فإن رأس المال يتحول وبسرعة كما يقول ألفن توفلر إلى رأس مال رمزي (غير مرئي) (67).

وأثرت هذه التحولات في طبيعة النقود لتي كانت على امتداد العصر الزراعي, حسب ألفن توفلر عبارة عن مادة ملموسة ذات قيمة معينة كالذهب والفضة, وكذا كانت هناك منتجات نافعة تقوم بدور النقود. وقد بدأ المفهوم الجديد للنقود ينتقل إلى مرحلة جديدة في العصر الصناعي عندما تمت طباعتها من قبل المستوطنين الأمريكيين, ثم سيطرت الأوراق

المالية على معاملات اقتصاد المجتمع الصناعي. أما في اقتصاد الموجة الجديدة بدأ بتبلور الشكل الجديد للنقود والمتمثل في بطاقات الائتمان الإلكترونية.

لقد انتشرت البطاقات الذكية بشكل كبير في البنوك, واستعمالها في العمليات المصرفية والتحويلات المالية المتناقلة داخل المجتمع وبين الدول. فيكفي أن يدخلها موظف الخزينة في جهاز إلكترون , ليتم على الفور دفع ثمن الخدمة من الحساب المصرفي للشخص في ثانية واحدة. وتحتوي هذه البطاقة التي أنتجتها شركة **BEL** على رقابة إلكترونية متناهية الصغر, تتميز بعدم قابليتها للغش والتزوير.

سينتهي الأمر مع الدمج المستثمرين الحاسبات الإلكترونية والنظام المصرفي بالخزينة العامة, التي تقوم بعمليات التحصيل, أن ترتبط مباشرة بالبنك حينها يتم إضافة المبلغ الذي صرف إلى حساب التاجر. وستحسب الفائدة لصالحها, بدلا من البنـك الذي كان يجنيها (أي الفائدة) سابقا من الصكوك قيد التحصيل.

وتقلل هذه الابتكارات على المستوى المصرفي بشكل متزايد من معالجة العمليات المالية في شكل مجموعات منفصلة لصالح التدفق المستمر, مما يزيد إمكانية تحقيق الجهاز المالي لهدفه والمتمثل في التشغيل في الزمن الفعلي, لاسيما بعد ابتكار البطاقة الفائقة الذكاء أو ما يسمى بالبنك الإلكتروني للجيب من طرف الشركة اليابانية توشيبا. وتتيح الرقاقة الميكروسكوبية التي تحتويها هذه البطاقة لمستخدميها مراجعة الحسابات المصرفية, وشراء أو بيع أوراق مالية, أو حتى حجز مكان في الطائرة [68].

إن التكنولوجيا الجديدة تعيد جدلية ظهرت قبل الثورة الصناعية تدور حول إمكانية تعايش عدة عملات في إطار اقتصاد واحد, وتتجه النقود الآن نحو التنوع. كما هو الشأن في المواد, حيث نصل إلى عصر العملات بالطلب أو المقاس، ويمكن للدولة أن تصدر عملة من نوع خاص إلى جانب العملة الرسمية. ويوجد في الدول المتقدمة تقنيا كاليابان هذا النوع من العملة تعرف باسم البطاقة المغناطيسية السابقة الدفع والتي تتناقص قيمتها كلما استخدمت. وتتيح هذه البطاقات خلق عملات عالية التخصص, حيث تبنت وزارة الزراعة الأمريكية مشروعا لإحلال بطاقة ذكية مبرمجة لمدة شهر من الإعانة, تحمل رقما شخصيا

لإثبات هوية مستخدمها. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام المحاسبة, والتقليل من التزوير, والسوق السوداء لطوابع التغذية السابقة. وتمثل هذه البطاقات الذكية, خطوة أولى للوصول إلى ما يمكن تسميته ببطاقات الاحتياجات الأساسية. وبذا الشكل أصبحت النقود تتكون من سلسلة من الأصفار والآحاد, يتم إرسالها عبر الأسلاك والأقمار الصناعية (69).

وتدد التحولات العميقة التي يشهدها النظام النقدي المؤسسات المصرفية القائمة, والتي تحظى حتى الآن بمكانة ذات سلطة ونفوذ كبير. وعند مستوى معين يطرح بشكل مباشر سؤال حول الدور المستقبلي للبنوك جراء استخدام الرموز الإلكترونيـة (رأس المال الغير مرئي) محل النقود الورقية, حيث يؤكد الرئيس السابق لشركة فيـزا أنترناشـيونال **DE HOCH** بأن البنك لن يستطيع الحفاظ على دوره كمشغل رئيسي في عمليات الدفع, عندما تنتشر النقود الإلكترونية. وتداركا لهذا التحول, تستثمر البنوك أموالها في أنشطة بطاقات الائتمان, وتوسيع نطاق عملها بإنشاء آلات الصرف الآلي.

كما أوشكت البنوك أن تفقد سيطرتا على السياسة المالية, لاسيما بعد أن أصبحت للشركات الصادرة لبطاقات الائتمان مطلق الحرية في فتح ائتمانات لعملائها باتفاق متبادل, ودون الأخذ بالاعتبار الاحتياطات التي تنظم النشاط المصرفي (70).

إن النقود على ضوء ما سبق تتحول تدريجيا إلى نبضات إلكترونية, تنتقل بشكل لحظي, وتتم متابعة تدفقاتا عبر الكومبيوتر. ولم تعد العملة سوى ظاهرة إلكترونية لا تمثل سوى معلومات تعتبر قاعدة للمعرفة. وانتشار هذه النقود الإلكترونية في الاقتصاد العالمي يهدد بزعزعة الكثير من علاقات السلطة القائمة منذ وقت طويل, حيث سيكون العلم ورأس المال غير المرئي المصدر الرئيسي للثروة, وأهم مقومات جوهرها, والمضاعف النهائي لها, وهذه السلطة ذاتا تتحول تدريجيا إلى رموز.

### 3. العمل:

يجرى استبدال العمل اليوم بالمعلومات, وإسناده إلى آليات ذات تكنولوجيات عالية. ففي اقتصاديات الدول المتقدمة, أصبح العمال يشتغلون نصف ساعات العمل السنوية التي كانوا يعملون فيها مع أن الطاقة الإنتاجية لإنتاج الثروة زادت عشرين مرة في هذه

الاقتصادات. وقد أخذت المصانع نفسها تتقلص, بوجود آلات صغيرة تعتمد على طاقة أقل وتحتاج عددا قليلا من الأفراد لإدارتها.

ويتمحور الهدف الأساسي في الاقتصاد الرمزي حول خلق قيمة بتوظيف المعلومات في الإنتاج والخدمات الجديدة, والتقليل من استخدام المصادر الطبيعية. وقد كان نظام العمل التقليدي – الممثل في نظام المصنع- قائما على أسلوب معياري طبقا لرقم إنتاج تحدده الآلات. غير أن طريقة تصنيع السلع تغيرت باستبدال العمالة البشرية بروبوتات فائقة الذكاء ومعدات مؤتمتة أحدثت تعديلا شاملا في التصنيع وأساليب التجميع [71].

وتعتمد الثورة الصناعية الجديدة على التقنية في إنجاز الأنشطة من خلال آلات حاسوبية تجريبية مصممة لاستخدام الذكاء الاصطناعي أو ما يسمي بالنظم المبنية على المعرفة لحل المشاكل التي تعترض العملية الإنتاجية. الأمر الذي نجم عنه حدوث تحول في الهياكل المهنية في مختلف القطاعات يتسم بزيادة عدد العلماء والباحثين العاملين في مجالات البحث العلمي والتطوير، وعلماء الحاسب والبرمجيات.

وقد انعكست طرق الإنتاج الجديدة سلبا على سوق العمل, حيث يزداد يوميا تسريح أعداد هائلة من العمال. ويعتقد خبراء منظمة العمل الدولية بأن مشكلة البطالة ستختفي عندما يعاد تأهيل العمال لتتوافق خبراتهم مع فرص العمل الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي. ويتصور هذا الاعتقاد بأن للفنون الإنتاجية الجديدة آثار إيجابية على العمل, ذلك أن ارتفاع الإنتاج الناجم عن الاستخدام المكثف للثورة التكنولوجية سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج, ومن ثم خفض الأسعار, وزيادة الطلب على منتجات جديدة, مما يخلق الحافز لزيادة حجم الإنتاج, وزيادة الطلب على العمالة المؤهلة [72].

ويرى جيرمي ريفكين **JERRMY RIFKIN** في كتابه نهاية العمل (**1995**) أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق على الثورة العلمية الصناعية المعاصرة للأسباب التالية:

- أن حجم الوظائف والمهن الجديدة التي تخلقها الثورة العلمية, أقل بكثير من حجم الوظائف التي ألغتها, فنصف الوظائف ذات الدخول العالية زالت تماما، وتبقى معظم الوظائف الأخرى مرشحة للمصير نفسه. أما الوظائف الجديدة المرتبطة بالثورة

العلمية مثل وظائف مصممي الكومبيوتر, ووسائل الاتصال, أو كما يدعوهم ريفكين بعمال المعرفة, فهي لا تمثل سوى 4% من إجمالي عدد المشغلين في الولايات المتحدة رغم التزايد السريع لعددهم.

- إن الفنون الإنتاجية الجديدة خلقت وبلا رجعة وقت العمل المباشر المعتمد كلية على الأتمتة, وذلك في معظم قطاعات الاقتصاد. وهناك توقعات في هذا الصدد بظهور مصانع تعمل بدون عمال بعدما يتم تعميم استخدام الآلات المبرمجة.
- كانت مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي في الثورات الصناعية الأولى(1750-1850) والثانية(1860-1914) يتقاسمهما وبنسب متفاوتة, جميع المشتغلين في الاقتصاد ( رجال الأعمال, العمال, المزارعون, أصحاب المدخرات...), وكانت تظهر هذه المكاسب في شكل زيادات في الأجور, توسيع مزايا الضمان الاجتماعي... الخ. أما اليوم فالزيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل من الأفراد ينحصرون تحديدا في:
  - رجال الإدارة العليا.
  - أصحاب الأسهم.
  - عمال المعرفة.

وتعتبر ظاهرة النمو الناتج عن التكنولوجيا المعاصرة أو الثورة الصناعية الثالثة, والتي لا تصاحبها زيادة في فرص العمل **Growth without jobs** أحد أهم المشاكل الرئيسية التي ستواجه رأسمالية القرن الحادي والعشرين, وهي ظاهرة ستهدد استمرار النمو نفسه [73].

## المطلب الثالث: الحكومة الإلكترونية

إن انتشار شبكات الاتصال يقود النظام الديمقراطي, وسيطرة الطبقة الرأسمالية إلى نهايتها, لصالح جماعات المجتمع المدني المنظمة. فبفضل القوة والتنظيم الذي تمتلكهما هذه الجماعات بواسطة وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة, فإنها تستطيع تحقيق مصالحها. وتجبر السياسيين على تبني وجهات نظرهم بغض النظر عن مواقف القطاعات الاجتماعية الأخرى, مما يجعل الحكم حكم أقليات بدلا من الأغلبية. ومن نتائج هذا الوضع تراجع اهتمام الجماهير بالمشاركة في الانتخابات العامة كإشارة على فقدان الاهتمام بالنظام الديمقراطي برمته [74].

لقد بات الأفراد والجماعات من أعراق وديانات مختلفة والجماعات ذات الاهتمامات المشتركة, تقيم عالمها الخاص عبر الانترنيت على حساب التفاعل مع مجتمعاتها المحلية, ودون الحاجة للعودة إلى مؤسسات الدولة. كما حلت شبكات اتصالية محل الروابط القائمة على الأصل, والأسرة والقرابة, ليتراجع الإعلام الجماهيري ذاته أمام شبكات تبيع برامجها بالاشتراك. وتقدم خدماتها للمستهلكين كل حسب اهتمامه, ودون الالتزام بحدود الدولة لصالح شبكات الاتصال والمسيطرين عليها. ونظرا لما أحدثه مجتمع المعلومات من تغيرات جذرية, تسعى الدول للتحول إلى حكومات إلكترونية, من خلال زيادة الاعتماد على الشبكات في إنجاز المعاملات والاتصالات, حيث قدمت الحكومة البريطانية العديد من المبادرات لتنتقل إلى المجتمع المعلوماتي بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين, بالاستخدام الفعال للمصادر المعلوماتية الحكومية [75].

وتقوم الحكومة الإلكترونية على أربعة مبادئ أساسية حددتها وحدة المعلومات المركزية البريطانية عام 2000 فيما يلي:

أ- **بناء الخدمة المتمركزة حول اختيارات المواطنين Citizen-focused Governnement**: يتطلع المواطنون إلى خدمات لتلبية حاجاتهم بطريقة سهلة, ونوعية عالية, وإيصالها بطريقة مناسبة. ويتطلب هذا الهدف مشاركة الحكومة

مع القطاع الخاص لبناء وتطوير قواعد معلومات وطنية خاصة بـا في جميع الـالات.

ب- **جعل الحكومة وخدماتا متاحة للمواطنين** **Accessible Services** : يجب على الحكومة عدم جعل الخدمات الالكترونية بمعزل عن الاتصالات الشخصية وتوظيفها لتلبية حاجات الأفراد. ومن شأن هذا الأسلوب أن يؤدي إلى تغيير العلاقة بين الحكومة والأفراد.

ج- **شمولية الشبكات الاجتماعية** **Inclusiveness**: يجب أن تتطور الخدمات لتكون متوفرة للجميع, وسهلة الاستخدام على المستوى الفردي والجماعي. ويشمل هذا توفير الخدمات لجماعات الأقليات وبلغتهم الخاصة.

د- **إدارة المعلومات بشكل أفضل**: تعد المعلومات والمعرفة الحكومية مصدرا هاما لا بد للقطاع الحكومي من الاستفادة المثلى من هذه المعلومات. كما لابد من إدارة هذا التغير في نمط الحكومة تجنبا للفوضى [76].

ويرى بعض المفكرين أن الديمقراطية الرقمية أصبحت حقيقة مستقبلية واقعية، و أنا ستؤلف في القريب ا لعاجل ثقافة جديدة تقوم على الوعي والإدراك و المعرفة والمشاركة الإيجابية في السياسة الحكم. كما جاء ذلك في الورقة التي تقدم بـا ارشيل باكورزاده بعنوان منظورات الديمقراطية الرقمية و الحكومة الإلكترونية في جورجيا في مؤتمر منظورات تكنولوجيا المعلومات، الذي عقد في مدينة تبليسي في **13-15** فيفري **2001** [78].

ويمكن تصور الـتمع المعلوماتي اليوم كمجتمع تخيلي **Virtual Society** يرتبط بطريق المعلومات السريع, أو كما وصفه **Bill Gates** بأنه طريق المعلومات فائق السرعة **Super highway**, وتحدث في هذا الطريق مختلف التفاعلات المعرفية والاجتماعية والسلوكيات. وقد حدد **Slouka** في كتابه حرب العالمين, أن الطريق إلى الـتمع المعلوماتي سيؤدي إلى اللاواقعية **Ureality** وأن الإنسان في هذا الـتمع سيعاني من:

- نـاية الواقعية**Death of reality.**
- التعدي على الهوية **The assult of identity.**

- التعدي على المكان **The assult of place.**
- التعدي على المحلية (التمع) **The assult of community.**

وتتلاشى الحدود السياسية والجغرافية بين الدول في التمع المعلوماتي بسبب الترابط الفضائي. ويصبح مفهوم الحدود زئبقيا , حيث وتجعل هذه الخاصية من إمكانية وجود مجتمع عالمي لا يعترف بالحدود المادية بين الدول أمرا واقعيا. ويرى هاندي واندرسون **Hundly** و **Andurson** يأن التمعات انتقلت من العالم المادي إلى الوجود التخيلي في الفضاء , ومن جوانب التمع التي تحولت هي:

- *النشاطات المعلوماتية*: مثل التعليم, البحث العلمي, العمليات الصناعية, التصاميم الهندسية...الخ.
- *نشاطات التحويل*: نقل النشاطات التجارية, والتحويلات المالية, والنشاطات الحكومية من خلال الحاسب وشبكاته.
- *البني المادية والوظيفية*: يزداد ضبط هذه البني من خلال البرمجيات والإلكترونيات, وضبطها من خلال الوسائل الإلكترونية.

ويرى **Arthur** بأن زيادة الترابط بين دول الحكم بفعل شبكات الاتصال يضعف الضبط الحكومي من القرية إلى البلدة إلى الدولة, ويحدث هذا الحراك على مستوى التمع الواحد , وعلى مستوى التمع الكوني [79].

## المبحث الثالث: الجغرافيا الجديدة

يفعل التغيرات الجذرية الحاصل في المجتمع الدولي، يعاد التفكير حاليا في المجال الجغرافي بإدراج معايير التعقيد والتغيير في التحليل، للتوصل إلى تعريف جديد للإطار الحيزي للعلاقات الدولية لإيجاد أشكال أخري للتنظيم الحيزي للمسرح الدولي، وقد عبر الباحثون السياسيون عن هذه الإشكالية بعبارة " الجغرافيا في تحولها الكامل".

### المطلب الأول: تراجع الدولة القومية

أسهم كل من الفقهاء والفلاسفة الذين تأثروا بتوماس هوبز، وكذا المنظرون السياسيون في صياغة مدرك الدولة، بإضفاء الشخصية القانونية عليها، وتزويدها بخصائص تسمح لها أن تكون موضوعا وفاعلا وحيدا للقانون الدولي.

وتتمتع الدولة من الناحية القانونية بالسيادة، ومن ثم بالمساواة مع الدول الأخرى وبكافة الاختصاصات الدولية كحق إعلان الحرب أوضع السلام، حق التعاقد....الخ [80]. وتتكون من حكومة، وشعب وإقليم وقد عرف **Robert Sack** هذا الأخير بأنه عبارة من مجال أو حيز ملائم يمثل الشكل الخارجي والفاعل بين الحدود، وهما المبدأ أن المؤسسان للمجتمع السياسي. ويعتبر هذا الإقليم عن الطريقة الميمزة التي تشرف با الدولة سلطتها على الشعب.

وتسمح هذه المكونات الثلاثة للدولة بالمطالبة بحق السيادة التي عرفها هانس مورغانتو بأنا قدرة مركزية تمارس سلطتها على إقليم ما. وتعتبر هذه السلطة مطلقة [81].

وبزغت الدولة الأمة من الناحية القانونية والواقعية بعد معاهدة واستفاليا (بعد حرب الثلاثين عاما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوربا). وأصبحت بموجبها تمارس سلطنها

رأسيا على نطاق جغرافي أطلق عليه حق التراب الوطني، يشمل مجموعة من البشر متجانسة نسبيا تسمي الأمة[82].

**1 – علاقات تطور الرأسمالية بنشوء الدولة:**

تزامن ظهور الدولة في شكلها الحديث في أوربا في القرن السادس عشر مع تطور الرأسمالية، التي سعت لترسيخ كياناتا القومية داخل ما يسمي بحدود الدولة الأمة حماية لمصالحها. ويذهب كار ل ماركس إلى القوال بأن الدولة هي وسيلة للسيطرة والتحكم من طرف الرأسمالي.

وساهمت السلطة السياسية الممارسة من قبل الدولة في تنمية الاقتصاد الرأسمالي، من خلال خلق أسواق في نطاق جغرافي أوسع [83]. وقد مر هذا التدخل في الشأن الاقتصادي بثلاث مراحل:

*المرحلة الأولى*: تميزت ببدء تراكم رأس المال التجاري، وكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كبيرا.

*المرحلة الثانية*: وتدعي بمرحلة في الدولة الحارسة، وأطلق على هذه المرحلة في الفكر الاقتصادي بالمركنتالية.

*المرحلة الثالثة*: سادت هذه المرحلة الدول الرأسمالية خلال أزمتها الاقتصادية في الحرب العالمية الأول والثانية وفي ضوء هذا التدخل ظهرت بعد نماية الحرب العالمية الثانية ثلاثة نماذج من الدولة:

- النموذج الأول: دولة الرفاه ودعيت بالدولة الك ية نسبة إلى ك .
- النموذج الثاني: الدولة الاشتراكية ونموذجها الاتحاد السوفيتي.
- النموذج الثالث: الدولة النامية في العالم الثالث، وكان تدخلها في الال الاقتصادي جوهريا بحكم سعيها إلى تحقيق التنمية [84].

وباشرت الدولة الك ية في الدول الرأسمالية وظائف اقتصادية جديدة في نماية الستينات وتمتعت باستقلالية نسبة مكنتها من تبني سياسيات مالية ونقدية تضمن قدر معقول التقلبات الاقتصادية [85].

مرت الرأسمالية في مطلع السبعينات بأزمات حادة لم تستطيع النظرية الكـ ية مواجهتها. وظهرت بذلك الدعوة لتقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد، الذي اعتبرته المدرسة الليبرالية الجديدة المسبب الأول لتلك الأزمات جزاء تعطيل آليات السوق، وتضييق مجالات المبادرة الفردية (86).

وبدأت مرحلة جديدة من الرأسمالية بالتحول إلى اقتصاد حرية السوق على أساس توجهات جديدة في السياسات الاقتصادية والمالية للنظرية الليبرالية الجديدة (يعتبر المفكر الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان **Milton Friedman** مؤسس هذه النظرية)، التي أصبحت ذات أبعاد عالمية خاصة بعد انيار دكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية. وعليه تبنت الغالبية العظمي من الدول الغربية الليبرالية الجديدة في مطلع الثمانيات خاصة بعد نجاح مارغريت تاتشر عام **1979** ورونا لد ريغان **1980** (87).

وقد أطلقت على الليبرالية الجديدة التي تكاد مطبقة على المستوى العالمي، النظرية النقدية وتذهب إلى أن حرية انتقال رأس المال عبر الحدود الدولية سيحقق الاستخدام الأمثال له، من خلال ضمان أفضل استثمار، وأعلى معدلات نمو(88).

ويرتكز المشروع الرأسمالي في ضوء هذه النظرية على السياسات التالية:

- الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال والسلع، والأشخاص والمعلومات عبر الحدود دون قيود.
- إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي.
- خصخصة مشروعات القطاع العام (الخدمات).
- منع رأس المال الأجنبي جميع المزايا والمتسهيلات.

وبفضل هذه السياسة لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق الجديدة و إنما أصبح العالم كله مجالا للتسويق، وأضحى السوق الآلية التي تنظم الـتمع العالمي. وترتب على هذا التطور تفكك الدولة تدريجيا وتحولت إلى ما أطلق عليه بالدولة الرخوة والتي تتخذ ب الشكل التالي:

*الدولة الرمزية*: تتألف من جهاز متنوع للسيطرة والمراقبة والأمن والحراسة (كأجهزة، كمؤسسات) لمختلف السياسات المعتمدة، بمعنى أنها دولة تحكم ولا تملك.

*المؤسسات المخصخصة*: تتكون من هيئات وشركات ومنظمات ومصانع وبنوك، تدير جميعها العمليات الاقتصادية، أي أنها تملك ولا تحكم.

*الهيئات المستقلة*: وهي هيئات غير تابعة لأجهزة الدولة، لكنها تؤثر في سياساتها وفي المجتمع [89].

و لم يعد مفهوم الدولة ببعده السيادي قائما، لاسيما بعد التطور الهائل لحركية رأس المال والتغير الجذري في أليات السيطرة، وانتهاج الرأسمالية في طورها الشمولي خطوط مغايرة تأتي في مقدمتها تجاوز حدود الدولة القومية بالانتقال من عالمية التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسه [90].

**2 – انهيار الدولة:**

يمكن إرجاع بداية انهيار الدولة إلى حركات الشتات التي شهدها العالم في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث ظهرت الأقليات الروسية كقوى صاخبة في كثير من الدول التي خلفته- وكذا في دول أوربا الشرقية. وبرزت في مثل هذه السياقات أنماط جديدة من الهويات الجمعية المتجاوزة لنموذج الدولة القومية.

وتتحرك الكثير من الهويات (أثنية محلية، إقليمية متجاوزة للقوميات) بصورة بنائية جديدة نحو مراكز مجتمعاتها وإلى الساحة الدولية. وأعلنت عن مكانها المستقبل ذاتيا في المجالات المؤسسية الرئيسية (البرامج التعليمية والاتصالات العامة، منافذ أجهزة الإعلام).

واستطاعت هذه الهويات أن تحقق نجاحا متزايدا في نشر دعاوى واسعة النطاق حول إعادة تعريف المواطنة وما يرتبط بها من حقوق، وشكلت اهتمامات ومصالح محلية على نحو جديد.

تعكس هذه التطورات تحلل الخصائص البنيوية الأساسية للدول وخصوصا ضعف الهيمنة الإيديولوجية. وأهم مظاهر هذا الضعف فقدانها جزء من سيطرتها على العنف المحلي والدولي، الذي أصبح في يد الجماعات الانفصالية والإرهابية. فما يحدث حاليا هو تحول

جذري من حركات متوجهة نحو الدولة إلى حركات متوجهة نحو نطاق أضيق وأكثر محلية والتوجه نحو بناء فضاءات اجتماعية وسياسية، وثقافية جديدة (91).

وتشهد الدولة عملية إعادة تشكيل موقع السلطة من حيث الأخذ في الاعتبار حقوق الأفراد واستشارة الأقليات وجماعات الضغط مما يعني عدم قدرتها على التحرك واتخاذ القرارات إزاء بتطورات، وعدم تمكنها من الإضلاع بمسؤولياتها اتجاه المواطنين (92).

وبعبارة أخرى هناك تحويل في ولاءات الجماعات البشرية، إذ لم تعد هياكل الدولة التي لا تزال قائمة البؤرة الأولية للهوية بالنسبة للأفراد وهكذا تتآكل مهامها تدريجا خاصة الاتجاهات العابرة للقوميات (93).

**3 – دور رأس المال في تراجع الدولة:**

تعتبر حركة رأس المال المتنامي أهم العوامل المؤدية إلى تراجع الدولة، فالنظام الدولي المعاصر يتطور من عالم يضم دولا، إلى عالم متعدد المراكز، يتشابه في بعض النواحي مع المجتمع الفوضوي الذي تحدث عنه **HEDLY Bull** محددا التآكل الحاصل في سيادة الدول، جزاء تزايد قوة مراكز السلطة الجديدة التي توجه التدفقات عبر الدول، سواء كانت مالية، بشرية، إعلامية...الخ

ويذهب زبيغنيو بريجنسكي إلى أن تراجع الدولة كوحدة أساسية في المجتمع الدولي، وفي حياة الإنسان المعاصر، يعود إلى مرحلة الحرب الباردة، أين كفت الدولة أن تكون قوة التغيير الرئيسية، خاصة بعد أن أصبحت المصاريف الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تنشط بشكل أكثر نقد ما ومتجاوزة بذا المفاهيم السياسية للدولة الأمة، التي لم تعد تتماشى والتطورات الجارية.

ويرجع بريح بنكي زيادة هذا التراجع إلى انيار النظام الدولي ثنائي القطبية في أواخر ثمانينات وبداية التسعينات، حيث عبرت عملية التوحيد عن تناقض صارخ، من حيث أن العلم بدأ أشبه بقرية كونية، في الوقت الذي كانت عوامل التفتت والحروب الآثنية والعرقية، تشكل الجانب الآخر متطور العالمي.

ويعتبر هذا التناقض سمة ما يسميه بالعصر التكنوتروني الذي يشكل الحركة الدافعة الرئيسية للتغيير المعاصر، بمعنى آخر أن الأثر التراكمي للثورة التكنوترونية هو آخر متناقص تطلق بدايات مجتمع عالمي، وفي المقابل تغتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية [94].

وهناك عاملان يشكلان تحديا لبقاء واستمرار الدولة هما:

- تخطي الحدود القومية من قبل المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية، والمؤسسات المالية، الأمر الذي ترتب عنه انتقال العلاقات الدولية من علاقات بين الدول إلى علاقات عبر أو فوق الدول.
- الاندماج الاقتصادي الذي يشهد تطورا منذ نصف قرن، و ازدياد الاعتماد المتبادل، والتدخل بين أعضاء المجتمع العالمي، الشيء الذي يجعل من الصعب الفصل بين الأمن الوطني والأمة العالمي.

ولكن يبقى السؤال المطروح: هل سيتحقق كتنبؤ بزوال الدولة، أم سيسقط هذا الرأي كما حدث في القرن التاسع عشر حين تنبأ كار ل ماركس في كتابه رأس المال " بموت" الدولة الأمة باعتبارها وهم، أو بقايا تاريخ محكوم عليه بالفناء، أو كما ادعت نظرية التحديث من أن التمدن والتكامل السياسي والاقتصادي، إلى تحطيم الهوية وخلق ولاء لمجتمع أكبر وأشمل [95].

يرى بول كينيدي في هذا الصدد بأنه لا يمكن لأي شكل من أشكال التنظيم أن يحل مكان الدولة، على الأقل في الوقت الحالي، لأن العجز المتزايد لا يؤدي إلى ضعف جهاز الدولة، لتظل بذلك المؤسسة الوسيط التي يستطاع المواطنين مطالبتها بتحمل المسؤوليات وتحقيق التحولات المطلوبة.

وتعود ضد الاسترارنة إلى أنه مهما بلغت قدرة المستروحات الاقتصادية من قوة فلا أحد يفكر في تحمل مسؤولية النتائج المترتبة عن التطورات والتحولات غير المتوقعة [96].

و ينصب كل من هارالد شومان، وهانس بيتر مارتين في كتاب فخ العولمة بأن الدولة لم يعد بإمكانها سياسيا وضع حد للضغط الفوضوي للأسواق المتكاملة، مما يتطلب الأمر محاربة هذه النتائج بأساليب قمعية، بعبارة أخرى، أن البديل للدولة الأمة هو الدولة المتسلطة

باعتبارها أنا ستغدو الرد المناسب على عجز السياسة عن التحكم في الاقتصاد [97].
وتتكيف الدولة مع التطورات العالمية باتخاذ أنماط جديدة في التنظيم، كالإنتاج في تكتلات اقتصادية إقليمية (الدولة الإقليمية) أو التنازل عن السلطة لصالح ما يسمى بالمدن العالمية.

## المــطلب الثــاني : الدولــــة الإقليمــيــــة

سعت الدولة القومية إلى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة وأهمها تدفقات رأس المال في إطار اقتصاد عالمي، والشركات العالمية، بالدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية، ونقل بعض من سلطاتا لصالح مؤسسات الاتحـــاد.

ويساعد الاندماج الاقتصادي على تحقيق المصالح الاقتصادية، وتعزيز النفوذ السياسي للدول الأعضاء، ويلعب عنصر الجوار الجغرافي دورا هاما في تنظيم النشاطات الاقتصادية الإقليمية. وعموما تتطور أشكال وصيغ الاندماج الإقليمي باتجاه التركز في المناطق الصناعية والمتقدمة اقتصاديا وتكنولوجـــيا.

**1- مــفهوم التكتل الإقليمــــــي:**

التكتل الإقليمي عبارة عن اتفاق ما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، بمقتضاه يتم تخفيض أو إزالة القيود الاقتصادية ويأخذ هذا التكتل أشكالا متعددة، من تبادل حر واتحادات جمركية، أو سوق مشتركة، إلى اتحاد اقتصادي متكامل [98].

وتتقارب دوافع الدول للدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية من حيث تحقيق الأهداف التــالية :

- ترقية الهيكل الإنتاجي المحفز للنمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والوصول إلى الأسواق الخارجيــة.
- تحقيق الاستقرار السياسي، والتحكم في ظاهرة الهجرة.
- تحسين القدرة التفاوضية في الإطار التجاري المتعدد الأطراف [99].

وتمثل ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي خطوة هامة لتنمية الروابط التجارية بين الدول، الأمر الذي يسمح لها بمواجهة الدول الخارجية أو ما يسمى ( بالأطراف الثالثة )، بعدم نفاذها إلى أسواقها نظرا لارتفاع تعريفتها الجمركية بغرض حماية السلع المنتجة داخل النموذج التكاملي، ولتحسين مركزها التنافسي في الأسواق العالميـ ـة.

ومعها تنوعت التكتلات الإقليمية، فإنه ينظر إليها استنادا إلى الأسس التالية :

أ- أساس وظيفي : مناطق تبادل حر اتجاه جمركي، سوق مشتركة اتحاد اقتصـ ـادي.

ب- أساس جغرافي : تكتل بين دول إقليم معين، أو بين دول جوار جغرافـ ـي.

ج- أساس اقتصادي : مدى تقارب مستوى النمو الاقتصادي، حيث يكون الاندماج بين دول متقدمة اقتصاديا أو دول نامية، أو دول متقدمة وأخرى نامـ ـ ـية [100].

**2- طبيعـ ـة التكتلات الاقتصادية الإقليمـ ـ ـية :**

لم تعد الدولة تعتبر بعد التطورات الحاصلة في المجتمع العالمي، سوى مصلحة قومية وهمية، لا يمكنها مواجهة الرهانات الجديدة، كظهور المصلحة المشتركة للإنسانية. الأمر الذي نتج عنه ترابطات بين المجتمعات السياسية وما بين الاقتصاديـ ـة. وتعد المجالات التكاملية في هذا المضمون الجديد انعكاسا، لذلك الترابط، حيث تتحول الدولة في إطاره من غايته في ذاتها لتصبح مجرد أداة تخصص لخدمة هذا المجتمع الإقليمي ذو السيادة الضيقة، لكنه مندمج في مجتمع عالمي معولم. ولا تمتلك أية دولة السلطة في فرض قراراتها، داخل التكتل مهما بلغ تطورها الاقتصادي بل تخضع لقرارات وسلطات مؤسسات التكتل [101].

ورغم الطابع الاقتصادي الغالب على العديد من الاندماجات الإقليمية يبقى البناء الأوروبي كما يذهب **JOHN Dggie** أول شكل سياسي دولي حقيقـ ـي.

**3- نمـ ـوذج الاتحاد الأوروبـ ـي ( الاتحاد السياسي ) :**

لقد اختلف الآراء حول الشكل السياسي والقانوني للاتحاد الأوروبي، وظهرا رأيان منفصلان، حيث اقترح الرأي الأول المحتفظ بسيادة الدولة صيغة (اتحاد ما بين الحكومات)، أي اتحاد قوامه علاقة بين مجموعة من الحكومات لا تزال تحتفظ بسيادتها ومن ناحية أخرى رأي دعاة النظرة المتجاوزة للقومية في قيام الاتحاد ضرورة الانتقاص في سيادة الدولة وبالتالي تصبح القرارات أكثر ارتباطا بالإطار المؤسساتي للاتحـ ـاد.

وكان الرأي الأول هو السائد في بداية مسيرة الاتحاد، غير أن الأمر اختلف في السنوات الأخيرة باستناد المزيد من المهام والوظائف للاتحاد، الذي استطاع تجاوز هذه المشكلات في الممارسة جغرافيا، خاصة فيما يتعلق بقضية الأساليب المتبعة في التصويت خلال اجتماع الوزراء الممثلين للدول الأعضاء، عن طريق السماح بتطبيق متفاوت لسياسات الاتحـ ـاد.فعندما تغطي السوق الاقتصادية الواحدة كل بلدان الاتحاد، فإن العملة الموحدة يبدأ تطبيقها في إحدى عشرة دولة من دول الاتحاد الخمس عشـ ـرة (102).

ولا يلزم الاتحاد كل الدول وعلى رأسها بريطانيا تطبيق اتفاقية شيجن التي تتيح التدفق الحر للأشخاص عبر الحدود بين الدول الموقعة عليها، ووجود هذه الترتيبات المتجاوزة للدولة على نطاق أغلبية دول الاتحاد، تعني في واقع الأمر أن الرقم السياسي أصبح يميل لصالح دعاة تجاوز الإقليميـ ـة.

لقد فقدت الدول الأوروبية سيادتها بفعل العمليات الاقتصادية، حيث افترقتها تدفقات رأس المال داخل الشركات المتعددة الجنسيات، وفي الأسواق السياسية الدولية، كذلك فوضت المنافسة بين الدول الكبرى الأوروبية الاستغلال العسكري والسياسي (103).

وينظر للاتحاد الأوروبي على أنه أداة يمكن للدول من خلالها جمع قوها من أجل الحفاظ على نفوذها على نطاق العمليات الاقتصادية.وقد لخص هذا الهدف رئيس المفوضية الأوروبية جـ ـاك دي لور **Jack Delore** في عبارته ( إن اتحادنا ليس ثمرة التاريخ والضرورة فحسب، بل والإرادة السياسية كذلك ).

ولتجسيد هذا الهدف عملت دول أوروبا الغربية على تعميق وتوسيع نطاق الاتحاد من أجل تسهيل تفاعلها مع الاقتصاد العالمـ ـ ـي [104].

**المطلب الثالث: عصر المدن العالمية**

ساهمت تنامي صناعة المعلومات في ظهور جغرافية جديدة للمراكز والهوامش، نتج عنها إنشاء مدنا عالمية جديدة، أصبحت مراكز التحكم للرأسمالية العالمية باعتبارها المستفيد الأكبر من منظومة الاقتصادية العالمي القائم على مبدأ التنافس بين الأماكن والمواقع.

واستطاعت هذه المدن أن تسيطر على الـال الاقتصادي عوضا عن الدولة لقدرتا على الإنتاج في كل الـالات، وتسويته إلى العالم الخارجي، ولتوفرها أكبر مراكز البحوث العالمية، وقنوات إعلامية تتكلف بوظائف اقتصادية إعلامية هامة [105].

**1. جغرافية المدن العالمية:**

يوضح الرسم العادي للمدينة اتساعها دائما نحو الضواحي بمعنى الاستطانات البشرية الكثيفة، وتوسعت هذه بظاهرة العمرانية مع تطور وسائل الاتصال، والنمو السريع للمواصلات ثم استقطبت المناطق الصناعية، والأياء التي امتدت إلى حدود الريف، واستطاعت بذا الشكل احتواء مجموعة كبيرة من الضواحي لتتكون مدينة كبيرة.

وتمر المدينة الكبيرة بمرحلة جديدة من التوسع، لتنتقل من المراكز الأساسية للمدينة، إلى مراكز الأعمال والصناعة بحدوث حراك للبطاقة الفنية نحو الـالات الصناعية، وتأخذ المدينة خلال هذه المرحلة سمة **Métropolies**. ويتسع حيز المدينة إلى حجم أكبر بتزيد ديمغرافيتها عن عشرة ملايين نسمة، ولطلق على هذا الشكل: **Méga polis.**[106]

**2. ظهور المدن العالمية:**

لقد برزت فكرة المدن العالمية مع ظهور نظرية المدن العالمية لمون فريدمان (**1986**)، والتي تعتبر إطار عام للبحث عن الروابط بين المدن والعولمة، وقدم فريدمان سبع نظريات بشأنا:

أ- *نظرية التكامل*: تقوم على أن الفرص والمعوقات التي تواجه كل مدينة، تتوقف على طبيعة تكاملها مع نظام تقسيم العمل على المستوى العالمي.

ب- *نظرية الهرمية*: تذهب إلى أن بعض المدن أصبحت مراكز لرأس المال في نشاطه في الإنتاج، وتندرج هذه المدن في ترتيب هرمي كمراكز سيطرة وهيمنة.

ج- *نظرية الإنتاجية*: تركز على أن وظيفة المدن على المستوى العالمي تتمثل في بنية هذه المدينة الاجتماعية المكانية.

د- *نظرية التراكمية*: تقر بأن المدن العالمية أصبحت مراكز كبرى لتركيز وتراكم رأس المال العالمي.

ه- *نظرية الهرمية*: بمقتضاها أصبحت المدن مراكز جذب للمهاجرين من مختلف العالم الأمر الذي يترتب عنه تنوع عرقي وثقافي.

و- *نظرية الاستقطاب*: وترتبك بالنظرية السابقة من حيث أن اختلاط الأعراق، يولد تفاعلا مع النشاط الاقتصادي للمدنية، لتفرز محليات خاصة، لها فواصل مكانية بين هذه الأعراق المتباية.

ز- *نظرية التكلفة الاجتماعية*: تنصب إلى أن الاستقطاب الجديد يتطلب تكاليف عالية لا تتناسب والإمكانيات المالية للمدينة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أزمات من دون أن تؤثر على رأس المال المهيمن عليها [107].

**3. خصائص المدن العالمية:**

تشرك المدن العالمية في مجموعة من الخصائص تتمثل في:

أ- امتلاك مراكز إدارة الشركات العالمية الكبرى.

ب- مراكز النظام المالي العالمي، من خلال عدد المصارف الأجنبية التي تعمل با.

ج- تعد مقر إقامة النخبة العالمية من المهنين في قطاع خدمات الإنتاج عابر للقارات (في مجالات القانون، الإعلان – التأمين – المحاسبة....).

د- تعتبر المراكز الرئيسية للمكاتب العالمية، ويتضح ذلك من واقع سوق عقاراتا المحلية [108].

وتتسم ظاهرة المدن العالمية بأنا مدن معلوماتية تتناسب مع مفهوم التمع المعلوماتي الكوني، حيث تتوفر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبنية تحتيه قوية. وتعتمد في مواردها على الال السياحي الذي أصبح من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم، حيث يعاد رسم كل المواقع المهمة في المدن العالمية، لجعلها سوق قابلا بالاستهلاك وتدفق الاستثمارات نحوها.

كما تتألف هذه المدن على نسيج اجتماعي بالغ التعقيد والحركية بفعل الهجرة الكثيفة من كل العالم، الأمر الذي أدى إلى خلق هوية جديدة عابرة للقومية كنتيجة للانذكاك والتبادل الثقافي والسياسي بين الأفراد، علما أن الجيل الأول والثاني والثالث من المهاجرين هم المحركون للفعل السياسي وللديناميكية الثقافية في المدينة العالم. و تبرز العديد من التجليات لهذه المدن كمراكز دولية رئيسية للمال و الأعمال في نيويورك، ولندن، طوكيو، باريس، فرانكفورت، سيدني، كما تضم مدنا أخرى مثل بانكوك، وتايبيه، وساو باولو (109)

وتتزايد باطراد كثافة العمليات المتبادلة بين هذه المدن، خاصة في مجال الأسواق المالية والتعامل في قطاع الخدمات والاستثمارات، في وقتا تتعاظم فيه الهوة بين تركز الموارد والأنشطة الاستراتيجية التي تفصل بين المدن داخل الدولة نفسها.

### 4. الدور الاقتصادي المدني العالمي الجديد:

توسع الاقتصاد المدني العالمي توصفا هائلا، وفرض مجموعة من المعايير الجديدة لتقييم العديد من الأنشطة الاقتصادية، وكان لهذه العمليات آثار كاسحة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المدني، حيث أدت المبالغة في تقليل قيمة الخدمات و المتميزة والعاملين المتخصصين فيها، إلى وصف الأنماط الأخرى من الأنشطة الاقتصادية والعاملين فيها بغير الضرورية في الاقتصاد اللشبولي المتقدم ولا تقتصر التغيرات على مجرد تحولات كمية بسيطة، أو تقيم مدخلات العمل، أو أنا تمتد كما تنصب **Sassent Sasskia** إلى إنشاء نظام اقتصادي جديد تتخذ عناصره توجهات نحو استقطاب أشكال جديدة من:

- التنظيم المكاني للاقتصاد المدني.

- إعادة أنتاج التكوينات الاجتماعية.
- تنظيم العمليات الإنتاجية [110].

ويسعى الاقتصاد المدني إلى خلف تركيبية معتقدة، من الاتجاهات الجديدة لتشكيل الصناعات القادرة على تحقيق أرباح كبيرة، متمثلة في:

- تكنولوجيات تساعد على الحركية الفائقة لرأس المال على الصعيد العالمي، من دون تدخل حكومي في الأسواق لتسهيل هذه الحركية.
- التوصل إلى ابتكارات مالية، كإصدار سندات حيازة لتحويل رؤوس الأموال غير السائلة إلى سائلة يمكن تداولها.
- زيادة الطلب على الخدمات في جميع القطاعات مع تعاظم تعقد التخصصات فيها، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها.

وتؤدي النتائج المترتبة عن هذه التغيرات إلى عملية إعادة تكوين مصادر التنمية، وإعادة تنظيم بعض مكونات الاستهلاك الاجتماعي، فالنمو السريع للصناعات التي تتمتع بكثافة مرتفعة من الوظائف العالمية الدخل وأخرى منخفضة. ينتج أشكالا متمايزة في البناء الاستهلاكي وفي تنظيم أناط الوظائف، وبزوغ إشكال ثقافية جديدة [111].

### 5. إعادة موقع السلطة من الدولة إلى المدن العالمية:

تحتوي المدن العالمية مفهوما سياسيا واقتصاديا، حيث يعتبرها جون فريدمان ذات موقع يجمع بين منظومة الدول ومنظومة رأس المال العالمي، بمعنى أنا تعبر عن تناقض قائم بين الحيز المكاني المتواصل عالميا، والذي يمارس عليه رأس المال نشاطه، والحيز الإقليمي السياسة الدولة.

ويرى برودل أن المدن العالمية كانت في البداية مرتبطة كلية بنية الدول، كما هو الحال بالنسبة لمدينة لندن في أواخر القرن التاسع عشر، إلى أن أصبح العالم يشهد قيام مدن عالمية جديدة أصبحت مراكز المال العالمية.

ولقد سعت هذه المدن كسب أشكال جديدة من التنظيم بعد الاستقلالية عن الدولة القومية لتصبح بنك عنصرا مهما في مجال الجغرافية السياسية، وتتمتع بسلطة مطلقة في اتخاذ القرارات، حيث تتوقف الأحوال المالية مثلا في أوروبا الغربية إلى حد كبير على القرارات المتخذة من قبل **Bundtbank** في قراراته.

ويمكن القول في ضوء ما سبق بأن المدن العالمية تطغى في الأهمية على الخريطة السياسية لدول العالم، من حيث أهمية البنية المكانية في السياسة الدولية [112].

## هوامش الفصل الأول:

1. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، الكويت: اللس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1987، ص21.
2. رمزي زكي، مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت: اللس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1999، ص52.
3. نفس المرجع، ص ص: 54 – 55
4. نفس المرجع، ص 56.
5. **Robert Reich, l'économie mondialisée, Paris : DenÔel 1993, p 75.**
6. **Frédéric clairnont, « Sous les ailes du capitalisme planétaire», Le monde diplomatique, mars 1999, p 27.**
7. حمش منير، « مؤسسات اقتصاد العولمة»، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص 21.
8. رمزي زكي، هل يحتاج العالم إلى بريتون وودز جديد؟، العربي.
9. **Patrick Lenain, le FMI, Paris : La découverte 2002, p 13.**
10. **iBid, p 23.**
11. **iBid, p 25.**
12. بلابير فير، « معايير الاقتصاد القادم »، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص21.
13. **Wolf Martin, « Le mythes de l'économie globale », Problèmes économiques, n° 474, mai 1996.**
14. **Akyz. C, « Libéralisation financière, mythes et réalités », Revue tiers monde, n° 139, juin-sep 1994, p 15.**
15. **Jean. Y.C, Olivier Garnier, dictionnaire d'économie et sciences sociales, Paris : Hatier 1994, p 456.**

أطلق لفظ **Big Bang** على الإصلاحات الجذرية التي شهدتا بورصة لندن سنة 1986 وربطها بالأسواق العالمية.

16. Henri Bourguinat, la tyrannie des marchés, Paris : economica 1995, p 87.
17. gf
18. Neil Paterson, Foreign direct investiment www.Bri.org /2005/01/8.
19. FranÇois Mlewski, « Le blanchiment des capitaux», Problèmes économiques, n° 609, 24 mars 1999, p 23.
20. Ceppi, l'économie mondiale 2003, Paris : la découverte, 2003, p 6.
21. Roger Ferguson, Free Trade, What do economist realy know? www.Bis.org /2005/1-8.
22. Pierre Veltz, Firmes et territoires à l'épreuves de la mondialisation, Paris : Flammarion 1997, p 43.
23. Antonio Fazio, Overview of global economie in first half 2004, www.Bis.org /2005/1-8.
24. www.Bis.org, Roger Ferguson, Free trade, Opcit.
25. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي 1996، ص ص: 401، 402.
26. بول كيندي، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة نسيم واكيم يازجي، دمشق: دار علاء الدين 2004، ص 69.
27. نفس المرجع، ص 70.
28. Decornoy Jacque, « Les nouveaux maîtres du monde», Le monde diplomatique, mai 1995, p 23.
29. بول كيندي، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص 72.
30. Susan Strange, « States, firms and diplomacy », international affairs, vol 68, 1992, p 13
31. ظاهرة العولمة.
32. Dondref Vladimir, les multinationales globales, Paris, Reveres, n° 187, 1996, p 143.
33. Reich Robert, l'économie mondialisée, Opcit, p 92.
34. Mathrew Slaughter, Philip Swagel, Does globalization lower wages and export jobs, Washington D.C : IMF publication 1997, p 10.

35. أمين سمير، بعض القضايا للمستقبل، بيروت: دار الفارابي 2003، ص 44.
36. أحمد عبد الرحمن، « العولمة، (المفهوم، المظاهر، المسببات)»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 56، العدد 01، ربيع 1998، ص 53.
37. نفس المرجع السابق ص 55.
38. موسى الضرير،«العولمة مفهومها- بعض الملامح»، معلومات دولية،العدد 58، خريف1998، ص7
39. كامل عمران، « ظهور العولمة»، معلومات دولية، العدد 58، خريف 1998، ص 28.
40. رفيق جويجاتي، « تطور الاقتصاد الدولي اتجاه العولمة»، معلومات دولية، العدد 58، خريف1998، ص 33.
41. بول بيرورخ، « المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة»، الثقافة العالمية، العدد 104، جانفي 2001، ص 53.
42. أولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، كولن: منشورات الجمل 1997، ص 29.
43. سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، بيروت: دار الفارابي 2003، ص 14.
44.
45. أحمد عبد الرحمن، العولمة، مرجع سابق، ص 56.
46. نفس المرجع، ص 57.
47. جنتر بارتسون، «ثلاث مفاهيم أساسية للعولمة»، الثقافة العالمية، العدد 106، ماي 2001، ص ص: 36، 37.
48. نفس المرجع، ص ص: 40، 41.
49. بشار عباس، « مجتمع المعلومات العربي»، معلومات دولية، العدد 63، 2000، ص 88.
50. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002، ص 56.
51. نفس المرجع، ص 59.

52. نجاح كاظم، العرب وعصر المعلومات، الرباط: المركز الثقافي العربي 2002، ص ص: 49، 50.

53. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت: اﻟﻠس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1998، ص ص: 25، 26.

54. احمد أبوزيد، « ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل»، العربي، العدد539، أكتوبر 2003، ص 20.

55. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، مرجع سابق، ص 64.

56. احمد أبوزيد، « المعرفة صناعة المستقبل»، العربي، العدد 540، نوفمبر 2000، ص 28.

57. مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث ؟ كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا، ترجمة بـ ـاء شاهيـ ـن، ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية 2000، ص 139.

58. Frederic Tenlor, «Réflexions sur la nouvelle économie», Futuribles, n° 262, mars 2001, p 26.

59. Ibid, p 28.

60. Alvin Toffler, la 3ème vague, traduction Michael Deuch, Paris : DenÔel 1980, p p : 21, 22.

61. ألفن توفلر، تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995، ص 122.

62. نفس المرجع، ص 124.

63. نفس المرجع، ص 126.

64. نجاح كاظم، العرب وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 50.

65. Alvin Toffler, la 3ème vague, traduction Michael Deuch, Opcit, p 164.

66. Ibid, P 225.

67. ألكسندر بيرد، عصر النتوقراطية www.aljazeera.net

68. رمزي زكي، مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المرجع السابق، ص ص: 69، 70.

69. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، المرجع السابق، ص 87.

70. ألفن توفلر، تحول السلطة، المرجع السابق، ص 125.

71. ألكسندر بيرد، عصر النتوقراطية، المرجع السابق.
72. Jerming Rifkin, The end of work, New York: GP Putnam's sons 1995, p 174.
73. iBid, p 176.
74. أحمد أبوزيد، « الإنترنت الساحة الأخيرة للديمقراطية»، العربي، العدد 541، ديسمبر 2003، ص 30.
75. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، المرجع السابق، ص 33.
76. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، المرجع السابق، ص 90.
77. نفس المرجع، ص 96.
78. نفس المرجع، ص 98.
79. نفس المرجع، ص 100.
80. Marie Claude Semont, Les nouvelles relations internationales, Paris : presses de sciences politiques 1998, p 15.
81. iBid, p 17.
82. iBid, p 19.
83. هارالد شومان، هانس بيتر، فخ العولمة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1998، ص 20.
84. نفس المرجع، ص 23.
85. نفس المرجع، ص 25.
86. أولريش بك، هذا العالم الجديد، ترجمة أبو العيد دودو،ط1، كولن: منشورات الجمل 2001، ص 30.
87. نفس المرجع، ص 32.
88. نفس المرجع، ص 33.
89. احمد أبوزيد، « هل يمكن إلغاء الدولة من الوجود»، العربي، العدد543، فيفري 2004، ص 24.

90. ثامر محمد، « تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية»، شؤون الأوسط، العدد 100، نوفمبر2000، ص 37.
91. بول كيندي، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص 213.
92. نفس المرجع، ص 215.
93. نفس المرجع، ص 218.
94. سنوغسان، العولمة والدولة والمجتمع العالمي، ط1، بيروت: دار النهضة العربية 2002، ص 115.
95. نفس المرجع، ص 117.
96. نفس المرجع، ص 118.
97. احمد أبوزيد، « هل يمكن إلغاء الدولة من الوجود»، المرجع السابق، ص 27.
98. Marie Claude Semont, Les nouvelles relations internationales, Opcit, p 211.
99. Pierre Veltz, Une organisation géoéconomique à niveaux multiples, Paris : Flammarion 1994, p 265.
100. Philippe Hugon, l'économie Politique internationale et mondialisation, Paris : économica 1997, p 61.
101. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة الدولية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991، ص 477.
102. FranÇois Benaroya, « que penser des accords de commerce régionaux», économies internationales, n° 63, 3ème trimestre, 1995, p 103.
103. بيتر تايـ ـلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، الجزء1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2000، ص 318.
104. نفس المرجع، ص 320.
105. Sassen Saskia, The global city, www.india-seminar.com /2000/05/12.
106. Manuel Castelle, The information city, www.ucsc.edu, publication/2003

107. بيتر تايـ ـلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، الجزء2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2002، ص 180.
108. نفس المرجع، ص 181.
109. نفس المرجع، ص 183.

110. Sassen Saskia, The global city, opcit.
111. iBid.

112. هارالد شومان، فخ العولمة، المرجع السابق، ص 314.

# الفــصل الثــاني

## المبـحث الأول: النـشأة التـاريخيـة.

### المـطلب الأول: الحركات المضادة للعولمة

**صدمة العولمـــة:**

دخلت الدول الغربية المتقدمة منذ منتصف السبعينات، طورا جديدا سلبيا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخـص على المستوى الاجتماعي. ويشمل هذا الطور عدة خصائص أهمـــها :

- البطالة الضخمة المتعلقة بالبنية الاقتصادية والسياسية، وتخص هذه السمة عمليا كل الدول المتطورة في الغرب.
- تفاوت متزايـد في توزيـع الدخـــل.
- تقـلب شديد في العمالـة.
- تطور سلبي في أحوال العمال غير المهرة لانخفاض الرواتب وفقـدان الوظائف.
- تفكيك الـدولة الكفيــلة.
- تفكيك الـخدمات العـامة (1).

وقد تحول المجتمع بفعل العولمة إلى مجتمع خطي، حيث يعاد تحديد مبدأ المساواة وحدوث تصدع اجتماعي بشكل كبير مسببا انعداما للأمن الاقتصادي الذي تعيشه الطبقات الوسطى في الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الدولة الوحيدة التي كان الإنتاج فيها خلال السنوات العشرين الأخيرة يتزايد باستمرار، بينما ظلت مداخيل أغلب الأمريكيين متماشية أو آلت إلى الانخفاض.فقد هبط مستوى الدخل الأسبوعي بـ **8%** من العملين الأمريكيين ما بين **1973-1995** إلى ما يعادل **18%**،

وذلك من **315** دولارا إلى **258** دولارا في الأسبوع، وارتفع في الفترة نفسها الراتب الفعلي لمديري الأعمال بشكل سريع بمقدار **19%** (2).

واجتاحت هذه الموجة من التدهور والاضطراب الاقتصادي الدول الأوروبية، وكذا دول آسيا وباقي دول العالم النامي، ويرجع ذلك إلى أن العولمة قضية توفر ارتباطات للاقتصاد وأمكنة متجاوزة الحدود، وتأخذ ثلاث ثوابت بعين الاعتبار:

- الاتساع في المكان.
- الاستقرار على الزمان.
- كثافة شبكة المصانع والروابط المتخطية للحدود فالجديد الذي أنتجته العولمة ليس فقط الحياة والعمل اليومي خلف حدود الدولة الوطنية في شبكات المصانع الكثيفة بتبعية والتزامات عالمية متبادلة. وإنما الجديد هو الوعي الذاتي بذه الوطنية المتخطية للحدود، والوعي الشامل بالخطر الذي يهدد ميادين العمل، والبيئة، وكذا الوعي اللامحدود بثقافة وأوضاع الآخرين عبر الحدود (3).

**1. بروز الحركة العالمية المضادة للعولمة (الرأسمالية ):**

لقد بدأ التغير في الإدراك السياسي للأقلية ذات الشأن في البلدان المتقدمة، فتجربة اللبرالية الجديدة أدت إلى نمو عدد كبير من الحركات وانتشار الآراء المعتقدات التي تطالب ببديل النموذج الاقتصادي السائد يكو أكثر إنسانية ديمقراطية.

وتتمثل النقطة المهمة في هذا التغيير عدم اقتصار الحركات التي بدأت تعبر عن الرغبة العامة في البدائل لنموذج اللبرالية الجديدة فق، وأنا في الرأسمالية ذاتا. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الربة إلى تطور التفكير النقدي النظامي لكل من الرأسمالية والأساليب المنظمة للمجتمعات الحديثة (4).

ويتطور هذا النوع من العمليات في فرنسا، فقد خلقت الإضرابات الكبيرة للقطاع العام في شتاء **1995** وموجة الصراعات التي اعتنقتها، ومناخا سياسيا واجتماعيا جديدا، دفع اليسار التعددي بقيادة ليونيل جوسبان للوصول إلى الحكم في الانتخابات التشريعية في **1997**، كما أعطى للفكر الرأسمالي المضاد للرأسمالية أهمية في أوساط شريحة كبيرة من

الفرنسيين، فهذا الموقف المتغير، يدعمه القراء، والـتحالفات الجـديدة التي ظهرت مثـل التجمع من اجل تـقديم المضاربات السياسية لمساعدة المواطنين (TTAC) التي شنت حملات لفرض الضريبة المعروفة بضريبة **Tobin** على عمليات المضاربات السياسية العاليـ ـة (6).

ويمثل مناضلوا العالم ضد العولمة، العمال ومثـقفو العالم الأنجلوسكسوني، ومثـقفو العالم الثالث، فهؤلاء شرعوا في إيجاد تعبير فكري عن الأقليات الساخطة في المجتمع العربـي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت إتبعات المقاومة بشكل قوي وإلى حد بعيـ ـد. نتيجـة للمعاناة الاجتماعية والفوارق بين الطبقات في كل جوانب الحياة اليومية، ناجمة عن السوق الرأسماليـ ـة (7).

وتستفيد الحركات المناهضة للعولمة في تحقيق أهدافها النضالية، من النظام لسكوني لتجعل من مقاومتها أبعـد من التأثير، حيث كان للتبادل الإلكتروني للمعلومات دورا محوريا في ظهور واتساع أشكال جديدة للمقاومة السياسية أكثر من أية حركة أخرى في التـاريـخ.

وقد كان عدم وجود مركز لتنظيم ملائما بالنسبة للاتصال السريع واستغلال الإمكانيات من اجل نـشر الأخبـار بسرعة في العالم أدى إلى إنشاء أسرة كونيـ ـة (8).

**مظـاهرات سـياتـل :**

اعتبرت احتجاجات سياتل اثر انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية للتجارة بالولايات المتحدة الأمريكية للحديد من الملاحظين، برهانا واقعيا على ميلاد أسرة كونية تنشر ثقافة المواطنة العالمية. فقد وحدة المظاهرات في جبهة واحدة، منظمات العمال، مع الحركات البيئية، وحملات مواجهة الفقـر ضد محاولات المنظمة العالمية للتجارة لتدشين جدول أعمال اللبرالية الجديدة المدعوم من الشركات المتعددة الجنسيـ ـات (9).

وتعبر المظاهرات عن مواقف الشعوب التي تجمعت في شوارع سياتل، وحول مكان اجتماع الوفود، تمثـل 1200 منظمـة ( نقابات، أحـزاب، جمعيات حقوق الإنسان من 87 بلدا) حيث قدر عدد المشاركين فيها بنحو 100.000 شخـص.

وتعد الاحتجاجات من أهم المظاهرات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب الفيتنام، وقد أتى معظم المتظاهرين من البلدان الصناعية، وشارك فيها كبار المثقفيـن في العـالم.

لقد كان شعار مظاهرات سياتل (( المواجهة الشعبية، ومناهضة التمع المدني للعولمة اللبرالية، وما تمثله منظمة التجارة العالمية، عاكسة بذلك الهموم الشعبية العالمية، اتجاه القضايا التي تفرزها العولمة من خلال الملفات والقضايا، المفروضة على جدول أعمال المؤتمر الوزاري، وخصوصا قضايا التنمية، الفقر، البيئة والسلام، الأمن والعدالة.

وطالب المتظاهرون العلميون بإصلاح المنظمة وإيقاف المفاوضات المقررة، ومنعوا رؤساء الوفود من الوصول إلى قاعة الاجتماعات الشيء الذي أدى إلى فشل المؤتمر (10).

وتعكس المظاهرات دلالات مهمة، أهـمها الـزخم الشعبي في مواجهة الممارسات (( البشرية )) للبرالية الجديدة، وفي التعدي لمصالح الرأسمالية العالمية. وتعتبر التظاهرات التي واجهها منتدى دافوس في أواخر شهر جانفـي 2000 مؤثرا لاستمرار المواجهة العالمية، بين شعوب العالم المتضررة ورموز العولمة اللبرالية (11).

وتظل الحقيقة المستخلصة من مظاهرات سياتل، هي أن هيمنة الإيديولوجية اللبرالية بدأت في الانكسار بعد مجرد عقد من إعلان فرانسيسكو فوكوياما لعهد جديد من الهيمنة اللبرالية.فالتنـظيم البنيوي وعدم الاستقرار الاقتصادي الملازمان للرأسمالية، يفرضان نشوء حركات مناهضة على نطاق واسع، تروج إدراكها علميا بأن الرأسمالية هي نظام لعدم المساواة وللتفاوت العالي. وعليه فنحن في مرحلة مبكرة من مسخ الهيمنة اللبرالية وميلاد مفهوم للإنسانية كمجموعة من الأفراد متساوية في القيمة والحقـ ـوق.

**المطلب الثاني: الوعي العالمي بالخطر البيئي**

منذ السبعينيات تدهورت المصادر البيئية كالهواء والماء والأرض والموارد الأولية خاصة في الدول الصناعية, جراء استغلالها في تطورات الصناعة والزراعة والمبادلات التجارية, وقد أدى هذا التدهور البيئي إلى ظهور العديد من العلماء والمفكرين, والحركات الاجتماعية, ومراكز البحوث على مستوى عالمي تندد بالانعكاسات الخطيرة للنمو الاقتصادي القائم على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية (12).

لقد أصبح المشكل البيئي قضية عالمية, حيث شكلت الأفكار حولها علاقات الناس فيما بينهم على مستوى القارات, ولعبت دورا هاما في توسط مثل هذه العلاقات.

إن الاهتمام المتنامي بالمادة البيئية أدى إلى ظهور طلب على سياسة بيئية عالمية, حيث كتب ريتشارد بنديك **RICHARD BENEDICK** مفاوض الولايات المتحدة في معاهدة مونتريال عن ضرورة البحث على طريقة جديدة للمعالجة الدبلوماسية للتحديات البيئية, مثل نقص الأوزون التي لا تستطيع أية دولة بمفردها أو مجموعة من الدول مهما كانت قوتا حل المشكلة, حلا فعالا, فبدون تعاون واسع المدى لن تكون أية جهود من بعض الدول لحماية طبقة الأوزون هامة.

ولقد برزت هيئة عالمية لبحث البيئة ومراقبتها وتقييمها, تعالج القضايا من تغير المناخ إلى الحفاظ على الحيتان مكرسة لمهمة تقديم الطريقة الجديدة التي اقترحها مفاوض الولايات المتحدة من خلال تشكيل معرفة جماعية على مستوى العالم يمكن أن تؤسس عليها إدارة عامة, تستطيع تشريع ممارسات فعالة, وأدوات سياسية تسمح بجعل الجهد الكلي يتطور إلى روابط عالمية بشكل أكثر جدوى وفعالية (13).

إن تغير الأفكار حول الشخصية العالمية للروابط البيئية قد أوجد رد فعل كبير, في البحث والتنمية حول العالم, وتظهر هذه العملية للوعي الاجتماعي إشارة للتسارع الذي يحدث اليوم للنقل العالمي للأفكار حول البيئة.

وكان دور الأفكار في بناء علاقات الأفراد عالميا دورا معقدا, ويبرز مدى هذا التعقيد من خلال تقارير علماء الانتربولوجيا كـ ـ **MARY DOUGLAS** التي تتطرق إلى

طرق كثيرة تبرز فيها البيئة كأداة تركيب للعلاقات الاجتماعية العالمية, وبذلك تصبح البيئة قضية اجتماعية وسياسية بقدر ما هي قضية مادية.

وتذهب هذه الأفكار إلى ما وراء القضايا البيئية العالمية, لتوحد مجموعة من الاهتمامات مشتركة عالميا ومتوضعة محليا, حول تلبية حاجات الإنسان من الأمن الغذائي والطاقة والإنتاج الصناعي, بطرق متوازنة بيئيا, كما تعكس هذه الأفكار بصورة خاصة إجماعا متناميا للجهود الفعالة لجعل طموحات الإنسان عقلانية, ولجعل الحدود البيئية تحتاج إلى الالتزام بالديمقراطية, ويمثل ذلك نقلة فعالة للمجتمع المدني لتنشيط حركة التوازن [14].

لقد ولدت العولمة البيئية تجربة وصفها منظرو السياسة بصفتها تجربة عنف خاصة بالحروب, فالوعي بتهديد الخطر البيئي القائم يوقظ الوعي اليومي بالمواطنة العالمية الذي قد يلغي الحدود بين الإنسان والحيوان والنبات, فالأخطار الشاملة تنشأ التمع الشامل, وقد أصبحت هذه الأخطار والقضايا المشتركة (العولمة البيئية والاقتصادية) إطارا مرجعيا لبناء العلاقات على المستوى العالمي.

ويمكن التمييز هنا بين مستويين من الأخطار الشاملة:

الدمار البيئي المتسبب عن التقدم والثروة والأخطار الناتجة عن التقنية الصناعية (كثقب الأوزون, الاستنساخ...), وبين الدمار البيئي المتسبب عن الفقر, وقد أشارت لأول مرة لجنة **BRUNDT BANK COMMISSION** إلى العلاقة المتينة لتدمير المحيط مع ظاهرة الفقر, ( فالتفاوت يبقي أهم مشكل في محيط الكوكب, وفي نفس الوقت يعد مشكلا أمام النمو) [15].

ويرى ميخائيل تسورن**MICHEL ZURN** وجود فرق جوهري بين تدمير المحيط نتيجة للرفاهية وتدميره نتيجة للفقر, حيث تنتج كثير من الأخطار البيئية المرتبطة بالثروة بنقل تكاليف الإنتاج إلى الخارج, أما التدمير البيئي المرتبط بالفقر فيؤدي إلى تحطيم الفقراء لأنفسهم مثل قطع أشجار الغابات الاستوائية التي يضيع فيها سنويا سبعة عشرة مليون هكتار, وكذلك القمامة السامة (ومنها المستوردة كذلك) والتقنيات القديمة كالصناعات

الكيميائية التي تعرض الحياة والمحيط للخطر, دون أن تكون لهذه البلدان القدرة والوسائل الهيكلية والسياسية لتحول دون وقوع انعكاسات خطيرة على المحيط.

ولا يمكن أن نستثني من الأخطار الشاملة أسلحة الدمار الشامل التي لا يزال يرتبط استعمالها بالموقف الاستثنائي للحرب كما أن أخطرها أصبح اليوم قائما حتى بعد انتهاء مجابهة الشرق والغرب, بسبب خروجها (أسلحة الدمار الشامل) عن بنية المراقبة, ودائرة الدول العظمى, وامتلاك الدول الفقيرة للأسلحة الجرثومية والكيميائية نتيجة لقلة تكلفتها[16]

ونظرا لهذه الأخطار الشاملة التي في وسعها أن تزداد حدة سيكون على المرء أن يتساءل عن التأثير المتبادل بين التدمير البيئي والحروب وبأية طريقة يساهم التدمير البيئي على قيام الحروب, سواء أقام الصراع من أجل الموارد الضرورية للحياة مثل الماء, أم استعمال القوة العسكرية لإيقاف التدمير البيئي.

إن الأخطار الشاملة المذكورة تجعل من عوامل الأمن التقليدي هشة, حيث تفقد الأضرار محدوديتها المكانية و الزمانية جراء شموليتها وأثرها الدائم, ولا يكاد يكون من الممكن تحديد مسئولين معينين عن الأضرار, فمبدأ المتسبب يفقد شيئا من الوضوح, ولم يعد من الممكن كذلك تعويض هذه الأضرار ماليا [17].

إن وعي الرأي الكوزموبوليتي بالخطر البيئي أدى إلى تكثيف الجهود لمناقشة هذه القضايا, سواء على مستوى الدول, أو المؤسسات العالمية أو القطاع الخاص والغير الحكومي, فعلى المستوى المحلي تبقي الدول الوحيدة القادرة على انتهاج المعايير والأنظمة السامحة بحماية البيئة, واتخاذ الأساليب الممكنة للحد من تدهورها خاصة تقليص طرق الإنتاج والاستهلاك المسببة للتلوث [18].

وقد اهتمت الدول الصناعية بحماية البيئة ابتداء من السبعينيات كإشارة عن ظهور قلق عالمي اتجاه هذه القضية حيث أنشأت كلا الدول الغربية وزارات مختصة بمجال البيئة, وتنفيذ العديد من القوانين المهمة, وفرض عقوبات ضريبية من أجل تجنب المواد الملوثة, وإعادة إنتاج القمامة, والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الهامة ذات مجال عابر للقارات

تشمل تغير المناخ, وحماية طبقة الأوزون وتفريغ النفايات في البحر, والألغام الأرضية والبحرية, وصيد الحيتان, التنوع الحيوي, التصحر, والأمن النووي [19].

وتعمل الدول بهذه الاتفاقيات بدرجات متفاوتة, لكنها تبقي أنها أوجدت التغير في الأنشطة التي تمارسها البشرية على البيئة. أما بالنسبة للدول الفقيرة فإنها لا تملك القدرات السياسية والموارد الاقتصادية والوسائل التقنية التي تسمح بمتابعة الأعمال المدعمة والمستمرة في هذا المجال.

إذا تمعنا في المجتمع العالمي فإنه يجب تقبل عدم قدرة الدول على ضبط الأخطار المهددة للبيئة, وخاصة على تحديد إستراتيجية مشتركة لمواجهة النتائج المحتملة, وذلك يرجع إلى اختلاف طرق الإنتاج والمستوى الاستهلاكي, والأضرار الايكولوجية والإمكانيات الاقتصادية, ورغم هذه العراقيل السياسية أصبحت قضية حماية البيئة رهانا سياسيا عالميا, يحرك آليات الدول اتجاه القضايا الخارجية وكذلك الإدارات الوطنية والخبراء وخاصة المنظمات الأممية [20].

لقد شاركت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بفعالية في عملية تحسيس الرأي العام العالمي بقضية تدهور البيئة, وتحديد القواعد الدولية الهادفة إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة, وقد نظمت المؤسسة العالمية العديد من المؤتمرات العالمية المهمة كمؤتمر ستوكهولم **1972** ومؤتمر ريو دي جانيرو **1992**. خلال اجتماعات الأمم المتحدة رغبت المنظمة في ربط مسألة حماية البيئة ومتطلبات النمو الاقتصادي, بطلب من الدول النامية التي أثارت مشاكل الديون, وتحول التكنولوجيا والعراقيل التجارية [21].

ويعتبر التغير المناخي من أهم القضايا البيئية التي أولت الأمم المتحدة اهتماما بها على المستوى العالمي, وهذا يرجع إلى آثار الغازات في المناخ, والتي تخل بنظام حرارة الأرض حيث تتحول جزئيا دون انتشار الحرارة في الكون, ويعتبر ثاني أسيد الكربون مشكلة شمالية جنوبية, لأن مستواه مرتبط بالإنتاج الاجتماعي الإجمالي, أما انتشار غاز الميثان (حوالي **19** **%** ناتج من أثر الغرف الزجاجية), يشكل مشكلا جنوبيا شماليا من حيث أن كميات كبيرة من هذا الغاز ناتجة عن الزراعة في بلدان الجنوب.

وتبعا لذلك نظم المؤتمر الأول حول المناخ من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف 1979, والمتضمن في بيانه تأكيدا على أن احتراق المواد المتحجرة, وقطع أشجار الغابات, والاستغلال المتكرر للأرض, يؤدي إلى زيادة حجم أكسيد الكربون في الجو, ومنه إلى تحسين المناخ, وتواصل البرنامج العالمي حول المناخ, من خلال تنظيم مؤتمرا عالميا جديدا حول التغير المناخي في نوفمبر 1980, وساندت هذا المؤتمر الأوساط العلمية, والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة, ومنظمات المجتمع المدني, من خلال سعيها لتوحيد معطيات وتحليلات آلاف الباحثين في العالم حول التغيرات المناخية, بهدف تقوية الرأي العام العالمي بخصوص هذه الظاهرة (22).

وأسفرت الجهود العالمية لجماعة الخطر الكونية, علة توقيع الأغلبية العظمى من الحكومات, في مؤتمر ريو 1992 على اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ, والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1993, بعد مصادقة 50 دولة عليها واتخذت هذه الاتفاقية قرارات ملزمة بتسوية الخطر لتقليص انتشار الغازات مع تحيد زمني لذلك.

لقد قبلت الدول الصناعية خلال مؤتمر كيوتو في ديسمبر 1997, بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بعد مفاوضات مضنية, اتفاق حول تخفيض معدل طرح الغاز المضر بنسبة 5.2% ابتداء من سنة 2002, ومع ذلك فإن فشل مؤتمر كيوتو العالمي في نوفمبر 2000 بسبب تراجع الولايات المتحدة عن تحديد طرح غازها أدى إلى تهديم الآمال حول تحقيق اتفاق كيوتو, الأمر الذي زاد من تنامي ظاهرة التلوث البيئي, بدل تناقصها (23).

وتواصلت المفاوضات حول هذه القضية, وانتهت بمصادقة أكثر من 150 دولة على وثيقة تتكون من 800 صفحة بعنوان المذكرة 21 تحدد بشكل دقيق ومكن الإستراتيجية الواجب إتباعها لضمان تقدم مستمر في هذا المجال, ومن أهم مظاهر نجاح هذه المذكرة, تقليل إرسال غاز الكربون في دول أوروبا الغربية بفضل الإجراءات المتخذة بعد التوقيع على الاتفاق, حول التلوث عبر الحدود, إضافة إلى التقليل من صيد الحيتان والحد من تجارة العاج, غير أن المؤتمر العالمي حول البدء بتنفيذ المذكرة 21 (Rio plus 5) فشل في الخروج ببيان نهائي نظرا لتباعد الآراء وتضارب مصالح الدول (24).

وواصلت المنظمات العالمية بالرغم من ذلك في حث الدول على تبني سلسلة من الاتفاقات التي تقارب **200** اتفاق متعدد الأطراف موجه نحو تعهد الدول على المستوي الإقليمي والعالمي لاتخاذ إجراءات فعالة لحماية البيئة. وصادقت الدول منذ نهاية الثمانينيات على برتوكول **MONTREAL** حول المواد المضرة بطبقة الأوزون, واتفاقية **BALE** حول مراقبة الفضلات الخطيرة عبر الحدود وكذلك التسيير المشترك لبعض البحيرات والأنهار وضمان أمن المنشآت النووية.

وتبقى الاتفاقيات المصادق عليها تحمل التزامات محدودة, أما إجراءات تنفيذها تبقي مشكوكا فيها نظرا للتفاوت الكبير بين إمكانيات دول الشمال والجنوب (25).

لقد أخذ المشكل البيئي حيزا هاما في الجولة النهائية من مفاوضات دورة الأورغواي الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، حيث أكد مؤيدو عملية تحرير المبادلات على وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مداخيل السكان في الدول الفقيرة بسبب انفتاح الأسواق مع تحسين قدراتها لمواجهة المشاكل المطروحة حول تدهور البيئة.

وأكد مؤتمر **RIO** في المذكرة **21** هذه الفكرة من حيث أن السياسات التجارية والبيئية مرتبطة ببعضهما. فنظام المبادلات المتعدد الأطراف والحر، يسمح بتخصيص واستخدام أكثر فعالية للموارد مساهما بذلك في نمو الإنتاج وارتفاع المداخيل وتخفيف الضغط الممارس على البيئة. فهو نظام يسمح بتحرير الموارد الزائدة والضرورية لضمان النمو الاقتصادي والتقدم من أجل حماية أفضل للبيئة.

ويذهب البنيان النهائي للاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة الدولية الذي أجري في سنغافورة في ديسمبر **1996** بأن التنفيذ الكامل لاتفاقات منظمة التجارة العالمية سيكون مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التطور الدائم، لاسيما تنسيق السياسات على المستوى الوطني في المجال التجاري والبيئي، مضيفا أهمية عملية تدفق الاستثمارات في مساهمتها في الحفاظ على البيئة، خاصة إزاء إعادة تشجير الغابات ومكافحة انجراف الأراضي، وحماية مصادر المياه. ورغم هذه الإشارات لموضوع البيئة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية، يبقى مبدأ

تحرير المبادلات من أهم أولويات اهتماماتنا، ولهذا السبب لم يحدث أي تقدم حول مسألة حماية البيئة في إطارها [26].

وتعكس هذه الاهتمامات والجهود صورة واضحة عن تحويل الأولويات إلى تلك العابرة للحدود كالبيئة التي تؤدي دورا هاما وحاسما في العلاقات الإنسانية عبر القارات من حيث توحيدها. فقد أحاطت في وقت مبكر بالأهمية الفائقة لكثافة شبكات الاتصالات والتفاعلات بين الأنشطة الإنسانية المتعددة والنتائج البيئية.

وقد أوضح كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مدى قوة الأفكار حول التوازن البيئي في تقرير الألفية الثانية في أفريل **2000** أمام الجمعية العامة الذي وصف فيه مهمة الأجندة العالمية على تأمين الخلاص من الفقر والسلم وحرية الأجيال القادمة في المحافظة على عيشهم على هذا الكوكب [27].

وتوجد شبكة غنية من الروابط البيئية تتوسط الروابط بين الأفراد عبر القارات، وعليه تكون العالمية البيئية صفة بارزة للمجتمع المعاصر. ورصد **David Held** كثافة الروابط البيئية من خلال:

- تعدد عدد وأنواع القضايا الداخلية في الشؤون البيئية عبر القارات لاسيما منذ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة **1992** من حيث يمثل هذا التعدد علامة فارقة، ليس فقط بالنسبة للمنظمات الحكومية، وإنما لمموعات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأعداد متزايدة من إئتلافات التأييد.
- ارتفاع الروابط البيئية عبر القارات، من حيث تنوعها وقوتا وكثافتها سواء قيست بغنى معرفتنا حول البيئة العالمية أو بعدد المعاهدات البيئية أو بمقدار المساعدات أو الاستثمار المشروطة بالبيئة.
- زيادة في سرعة تغير التمع والمرتبطة بالأبعاد البيئية، ويتسارع هذا التغير باستمرار حيث شهدت سنوات التسعينات نموا سريعا، غير مسبوق في بناء المؤسسات التي تتعامل مع الحكم البيئي عبر القارات.

- نمو وتزايد الحركة المتخطية للحدود المتكونة من شبكات عالمية من المعرفة والممارسة، متصلة بائتلاف الأعمال المحلية المضاعفة التي ترتبط مع السياسة وعلم البيئة في أماكن عديدة، فحركة البيئة الممتدة على الساحة العالمية قطعت بتحدياتا ومثليها شوطا حاسما لا مثيل له. فهناك حوالي **80%** من الأمريكيين يصفون أنفسهم من حماة البيئة، ويبلغ نفس الحجم عدد الأوربيين الذين يجعلون حماية البيئة من أهدافهم، فعلى كل حزب وعلى كل مرشح بغض النظر عن موقفه وفكره أن يسلك سلوكا بيئيـا سليمـا [28].

## المبحث الثاني : ملامح مجتمع المواطنة العالمية

### المطلب الأول: مفهوم المواطنة العالمية

حققت الثورة المعلوماتية تقدما متزايدا في نشر دعاوى واسعة النطاق حول إعادة تعريف المواطنة, وما يرتبط با من حقوق واستحقاقات, ذلك أن ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية أو ظاهرة الثقافة العابرة للقوميات, تعكس سياسة منظمة يحل فيها في درجات متفاوتة تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية محل تنظيمهم في مجموعات وطنية, بمعنى العمل على دفع الشعوب للارتباط مع بعضها ببعض الأساليب الإلكترونية. تتجاوز روابط الجوار الجغرافي أو الثقافة الوطنية (29).

ولقد أثيرت مسألة ارتباط الشعوب بعضها ببعـض عند أوغسـت كـونت **August Conte**, وجون ستوارت مل **JOHN STUART MILL** وكذلك كارل ماركس **KARLL MARX** , وأنتوني قيدن **ANTHONY GIDDEN** , حيث عبروا عن تفاؤلهم بأن الإنسانية سوف تسمو في النهاية فوق الحدود القومية وذلك بانتقالها نحو ثقافة ومجتمع عالميين. ومن هذا المنظور يتوقع أن تساهم عولمة الأسواق والحكم والاتصالات في تقوية التوجه العالمي, وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القومية نحو مجتمع عالمي, وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم.

ويرى دافيد هالد **DAVID HELD** بأن الدول تقترب مع بعضها بأساليب معقدة من الاعتماد المتبادل, خاصة إزاء المشكلات والقضايا المشتركة, كالهجرة وحقوق الإنسان, الإرهاب الدولي, التجارة, تلوث البيئة, والتحديات الجديدة للسلام والأمن, والرفاه الاقتصادي (30).

لا تزال مفاهيم الهوية العالمية والقومية معقدة بصورة خاصة رغم الطروحات والرؤى الكثيرة حولها. وما يهمنا في هذا الجانب (الهوية) من دراستنا هو ما يقصد به الوجود في مجتمعات ذات روابط من الانتماء, تنشأ من المشاركة, بوطن وثقافة وتاريخ مشترك,

ومصادر اقتصادية وحقوق وواجبات قانونية وسياسية, ويمكن للقومية أن تتخذ أشكالا مدنية, تعني روابط التربة القائمة على المواطنة في أرض مشتركة.

إن العيش على كوكب واحد, وتقلص مسافات وحدود هذا الكوكب بفعل التخطي المعلوماتي وثورة الاتصالات, أنشأ مواطنة عالمية تحتوي على نظرة لأنفسنا باعتبارنا أعضاء في المجتمع الكوني, وتعني هذه المواطنة بالخصوص خلق وتبني قيم عالية نطبقها بأنفسنا اتجاه التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية, وتشمل هذه القيم:

- دعم الأسس العليا للتكامل بين أعضاء المجتمع العالمي.
- مساندة واحترام حقوق الإنسان والعمل بها عالميا.
- العمل المشترك من أجل ترقية المسائل الاجتماعية والبيئية.
- إتاحة الفرصة لجميع الأفراد والمجتمعات للوصول إلى عصر الرقمية.
- تطوير منتجات وحلول جديدة لتلبية حاجات الأفراد, وكذلك تحقيق النمو, وتقدم الاقتصاديات.
- تحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع العالمي, والعمل على ترقية مبادئ العدل والمساواة [31]

وتعود فكرة وحدة المجتمع البشري على أساس مبادئ قانونية ملزمة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الديانة, ودون الخضوع لعوائق السيادة الدولية, إلى جذورها في المدرسة الرواقية **STOIC PHYLOSOPHY**, التي ظهرت في أثينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد حيث دعا زعيمها زينون **ZINON** إلى " مدينة عالمية" **COSMOPOLIS** تقوم على أساس مبدأ الأخوة الجامعة للمواطنين, ونظام واحد للأشياء, يحكمهم في ظلها قانون الطبيعة المشترك, الذي يتماشى مع المبادئ الأساسية للعدل والعقل, ولأنه قانون يعلو على سياسات الدولة.

أخذت الإمبراطورية الرومانية فكرة المدينة العالمية عن المدرسة الرواقية من خلال وضعها لقانون الشعوب, سعيا لجعله قانونا عالميا لإضفاء الشرعية لسيطرتها على الشعوب الأخرى.

لقد ظلت فكرة الدولة العالمية, إما فكرة طوباوية كما هو الحال في المدرسة الرواقية وأنصار القانون الطبيعي, أو تجسدت جزئيا إما بفعل الاحتلال كالإمبراطورية الرومانية, وإما تطبيقا لدعوة دينية (الدولة الإسلامية), وفي كل هذه الحالات لم تنجح فكرة القانون العالمي الملزم للجميع.

إن الشيء الجديد لفكرة القانون العالمي الملزم للجميع هو الوعي الذاتي بالوطنية المتخطية للحدود من خلال العمل والحياة اليوميين خلف الحدود الوطنية في شبكات المصانع الكثيفة بتبعية والتزامات عالية متبادلة, وكذلك الوعي اللامحدود بثقافة الآخرين عبر الحدود وحياتهم الخاصة (32).

ويمكن فهم المواطنين العالميين على أساس هذا الوعي على أنهم أولئك الذين يتعرفون بقارتهم, أو بالعالم ككل, أو الذين لديهم إيمان وثقة أقوى بمؤسسات الحكم العالمي, فالعالميون يستطيعون دعم السياسات الموضوعة لإزالة حواجز الحماية الاقتصادية, ويمكن توقع أن يعيشوا مرتاحين في دول مختلفة ويعملون فيها, ويعتادون على السفر بعيدا عن حدودهم القومية, ويتقنون لغات عديدة, ويكونون على اتصال بالشبكات العالمية (33).

إن المواطنين العالميون مجموعة موزعة بشكل واسع بين القارات رغم أنها أقوى في شمال وجنوب أمريكا وأوروبا. وقد أكدت الدراسات بأن التحصيل العلمي مرتبط ارتباطا وثيقا بحس الانتماء العالمي, كما يساعد التعليم على زيادة قوة الهوية العالمية. هذه الهوية تكون أكثر وضوحا بين المشاركين ذوي الخلفية الثقافية من مستوى أعلى.

وقد كانت هذه الظاهرة (الهوية العالمية) تؤثر في النخبة فقط, مثل الأرستقراطية الأوروبية الذين درسوا في باريس أو روما, في القرن الثامن عشر, ولكن موجة عولمة الاتصالات شجعت انبعاث العالمية, لتسعى إلى ما وراء حدود دوائر النخبة إلى الجماهير. وإذا تحققت هذه الفرضية فإنه يتوقع أن نجد الهويات العالمية تكمل الولاء التقليدي القومي, فينتج تماثلا أوسع من الدول والمواطنين والأقاليم المجاورة من العالم (34).

وللاستدلال على فرضية الوعي العالمي المتنامي بالمواطنة العالمية, اعتمد التحليل القائم على الفرضية السابقة على دراسة حول الاتحاد الأوروبي وذلك لمراقبة **15** دولة عضوا,

إضافة إلى برنامج المسح الاجتماعي العالمي السنوي الذي يشمل ثماني عشرة إلى عشرين دولة ديمقراطية.

لقد شملت هذه الدراسة موجات 1990-1991-1995-1997, وسمحت بمقارنة سبعين دولة, كما يشتمل المسح على ديمقراطيات وأنظمة أسطورية, ويدرس مجتمعات يتراوح دخل الفرد فيها من 300 دولار إلى 30.000 دولار سنويا.

وتبقى هذه الدراسة هي المسح المقارن الوحيد الذي يقوم بتغطية عالمية تشمل 70 من أصل 174 دولة في العالم, كما تشمل غالبية سكان العالم.

تمت مراقبة الرأي العام في هذه الدراسة على ثلاثة مستويات بين التعرف على درجة الاندماج بالمتمع العالمي, والثقة بمؤسسات الحكم العالمي, والموافقة على آليات وسياسات العولمة.

## أولا: تآكل الهويات الوطنية

تقاس قوة الهويات العالمية بمدى ارتباط الناس بمناطق جغرافية مختلفة, واستخدمت هذه الطريقة في الدراسة السابقة, وقد سئل الناس في مسح القيم العالمية الأسئلة التالية:

- إلى أي من هذه المموعات الجغرافية تنتمي أولا وقبل كل شيء؟
- البلدة التي تعيش فيها؟
- الدولة أو الإقليم من الدولة حيث تعيش؟
- القارة التي تعيش فيها؟
- العالم ككل؟

وكانت نتائج المسح مدهشة, حيث أظهرت أن الهويات القومية تبقي أقوى من أي إعداد عالمي, ويرى نصف العينة أي تقريبا 48 % أنفسهم ينتمون أولا إلى محليتهم أو إقليم من الدولة, بينما يعتبر أكثر من الثلث 38 % أنم ينتمون إلى أمتهم, ويشعر السدس من الناس 15 % أنم قريبون من قاراتم, أو العالم ككل في هويتهم الأولى, لذلك فإن نسبة العالميين صغيرة ولكنها هامة [35].

إن التغيير المنطقي والأكثر شيوعا في ظهور الانتماء العالمي يعتبر عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي القوة الدافعة الرئيسية نحو التغيرات الحاصلة في المواقف, خاصة إزاء فتح الأسواق أمام القوى العالمية.

ويتصور **INGLEHART** بأن الاتجاه الحاصل حاليا هو تحويل السلطة من دولة الأمة نحو مجتمعات أكثر محلية وإقليمية, كما هو الشأن في الكيبك واسكتلندا, وكذلك نحو روابط أوسع من الأمة, وعندئذ يتوقع أن تنتشر العالمية في مجتمعات ما بعد الصناعة, فتحول دول مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا (نظرا لحركية وفعالية نشاط المواطنين العالميين), تحولا جذريا بواسطة التغيير التقني والاتصالات الحديثة, والأسواق المفتوحة للسلع والخدمات, بالإضافة إلى مستويات التعليم العالي, والثراء الناجم عن التطور الاجتماعي, والاقتصادي.

إن العولمة تتطور تدريجيا, رغم أنها تسارعت في أواخر القرن العشرين, وهي تؤثر في الجيل الأصغر سنا, تأثيرا أقوى, وبالمقابل يحتفظ جيل الحرب الباردة بولاء قومي أكبر لدولهم ولا يثقوا كثيرا في الصيغ الجديدة للحكم العالمي, وفي هذا الصدد تؤكد نظرية ما بعد الحداثة التي طورها **ROLAND INGLEHART**, بأن الاتجاهات البنيوية المنتشرة اليوم و تحول القيم الأساسية للجيل الأصغر سنا, وستكون النتيجة النهائية لتحول السكان عبر الأجيال, تغيرا ثقافيا جذريا.

وتؤكد نتائج هذه الفرضية, بأن المجموعة الأصغر سنا هي الأكثر احتمالا لأن يكون لديها حس بالهوية العالمية, سواء كان ذلك في الدول ما بعد الصناعة, أو الدول ما بعد الشيوعية, وأيضا الدول النامية.

وإذا قيست الصيغة على أنها أثر يتعلق بالأجيال لا بدورة الحياة, فإنها تقدم دليلا هاما على أن الاتجاهات العلمانية على المدى الطويل سوف تقلل من الدعم للقومية, وتحرك الشعوب باتجاه أكثر عالمية[36].

**ثانيا: الثقة في مؤسسات الحكم**

لاقت المواقف اتجاه المؤسسات الجوهرية للديمقراطية التمثيلية اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة, ولاسيما أبحاث مراقبة فقدان الثقة في المجالس النيابية والأحزاب والحكومات.

إذا كان التكامل الاقتصادي والسياسي يسهمان باتجاه تقوية الهوية العالمية, فإنه يتوقع لهذه الظاهرة أن تكون أكثر وضوحا في الدول المرتبطة مع دول أخري ببيئات إقليمية قوية, فالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي قطعت شوطا كبيرا باتجاه الهوية عبر الأمم من خلال تطوير وعي أوروبي عام إلى درجة أصبح الألمان والفرنسيون والإيطاليون... يعتبرون أنفسهم كأعضاء في مجتمع أوروبي واحد ذي مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة.

إن تحقيق المجتمع الموحد, هو أكثر المحاولات طموحا في التعاون والاندماج عبر الأمم, فقانون أوروبا واحدة لسنة **1992**, هدف إلى إلغاء الحدود الجغرافية والمالية بين الدول الأعضاء, فتقليص الفروق الإقليمية, ومجانسة القوانين الناظمة لشروط العمل, وتقوية البحث والتنمية وحماية البيئة وتسهيل التعاون المالي [37].

وتقوي كل من معاهدة ماسترخت الموقعة في **1992**, ومعاهدة أمستردام **1999** من الاتحاد السياسي والاقتصادي, بما في ذلك السياسات الخارجية والأمن المشترك, كما اتخذ الاتحاد الاقتصادي والمالي خطوة هامة سنة **1999**, بإطلاق عملة اليورو في سوق المال العالمي[38]. وقياسا وتبعا بهذا المثال, قد يمكن لمجموعات على الرغم من أنها تجارية وأقل اندماجا من الناحية السياسية أن تلعب دورا مماثلا في تقوية الهوية العالمية مثل منظمة النافتا **NAFTA** ومجموعة **ASEAN**.

وقد قامت دراسة القيم العالمية بطرح الأسئلة التالية لتحلل إلى أي مدى يثق الناس بالمنظمات العالمية المتعددة الأطراف. على النحو التالي:

- سأذكر عددا من المنظمات وأرجو أن تجيب عن مدى ثقتك بكل واحدة
- هل هي ثقة كبيرة جدا, أم كبيرة, أم ثقة قليلة, أم لا تثق أبدا فيها؟

✓ الأمم المتحدة.

✓ الاتحاد الأوروبي.

✓ منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا **NAFTA.**

لقد أظهرت النتائج أن نسبة الذين قالوا إن ثقتهم كبيرة جدا أو كبيرة هي من أوائل التسعينيات حتى منتصفها وبلغت الأغلبية أي **57 %** من الأصوات عبرت عن ثقتها في هيئة الأمم المتحدة, وكان تصويتها بالتأكيد على فعاليتها كبيرا وملحوظا, بينما عبر **44 %** عن ثقتهم بالهيئات الإقليمية, كالاتحاد الأوروبي أو منظمة الـ **NAFTA.**

وكانت النتيجة المذهلة أن الناس يثقون بذه المؤسسات العالمية والإقليمية أكثر مما يثقون بحكوماتم المحلية و وكان هذا الفرق واضحا في المجتمعات ما بعد الصناعة, وخاصة في المجتمعات ما بعد الشيوعية, حيث كان ( على الأقل قبل حرب كوسفو) **27 %** من الناس يثقون بحكامهم المحليي, بينما نجد **60 %** يثقون بالأمم المتحدة[39].

والتحليل الأعمق لمواقف أولئك المعميين لهيئة الأمم المتحدة, والهيئات الإقليمية, يؤكد كثيرا من الفرضيات التي قدمت سابقا, فيما يتعلق بالثقافة العالمية, وتعلق المنظور العالمي بمستوى الثقافة العالية, وكذلك التمدن, إضافة إلى نوع الحكومة, فالتأييد الكبير للأمم المتحدة وللهيئات الإقليمية كان بين الدول غير الديمقراطية.

ويمكن أن تساعد عوامل كثيرة في شرح ظهور وتنامي المتغيرات عبر الأمم (الإرهاب, المخدرات, الفقر...) مثل إن كانت الدول النامية هي المستفيدة من تدفق المساعدات التنموية من الأمم المتحدة, إضافة إلى دور الهيئات الإقليمية في تنشيط أسواق التجارة والتصدير للدول الأعضاء.

## ثالثا: دعم آليات وسياسات العولمة:

تتصور نظرية ما بعد الحداثة بصورة مقبولة, بأن العولمة قد غيرت مواقف الناس والدعم العام لآليات السياسة الهادفة لإزالة الحواجز القومية بما في ذلك السياسات المشجعة للتجارة الحرة وفتح أسواق العمل للعمال المهاجرين.

وقامت الدراسة المذكورة سابقا بفحص المواقف حول مدى دعم الشعوب في دول مختلفة السياسات الاقتصادية المشجعة للعولمة, وحرية المبادلات التجارية, والهجرة والعمل من خلال طرح الأسئلة التالية:

- **التجارة الحرة:** هل تعتقد أنه من الأفضل إذا:

✓ كان ممكنا استيراد بضاعة مصنعة من دول أخرى, وبيعها هنا إذا كان الناس يريدون شرائها، أم يجب أن توضع قيودا صارمة على بيع السلع الأجنبية لحماية الصناعة المحلية؟

- **الهجرة:** ما رأيك بأناس يأتون من بلاد أخرى يعملون هنا, وأي جواب من الأجوبة التالية تعتقد أن على الحكومة فعله:

✓ تسمح لأي شخص يريد المجيء إلى هنا

✓ تضع قيودا صارمة على عدد الأجانب الذين يستطيعون المجيء إلى هنا

✓ تمنع الناس من المجيء إلى هنا من الدول الأخرى

وقد أظهرت نتائج المسح أن ثلث الناس فقط فضلوا التجارة الحرة على الحماية, ومعظمهم فضل القيود على التجارة للحفاظ على العمل المحلي, ووجد هذا الموقف خصوصا في مجتمعات ما بعد الصناعة, وينبع هذا الموقف من تهديدات البطالة التي ترتفع بشكل كبير خاصة, في معظم أوروبا الغربية, إضافة إلى الاقتصاديات الانتقالية لدول أوروبا الشرقية والوسطى.

كما اختارت الشعوب أيضا تقييد الهجرة, حيث دعمت فئة قليلة 7 % فكرة الحدود المفتوحة, وفضل 38 % السماح للناس بالدخول إلى البلاد ما دامت الأعمال متوفرة, وأراد 43 % أن تقيد الهجرة بشكل صارم, وأراد 12 % منع دخول الأجانب كليا.

إن الشكل العام للذين يدعمون سياسات السوق الحرة يؤكد اتجاها مدنيا نحو زيادة الدعم بين مجموعات الأصغر سنا للتجارة الحرة وللهجرة, كما أن التعليم والتمدن والمواقف ما بعد المادية, كلها تتنبأ بصورة متوافقة بمزيد من العالمية, والإعداد للسوق الحرة [40].

## المطلب الثاني: الحق الكوزموبوليتي

يتحدث منظرو المجتمع الدولي عن مجتمع عالمي يمثل مجموعة من العمليات الاجتماعية من نظم وبنى تدار من قبل شبكة منظمة من العلاقات ضمن مؤسسات متكاملة عالميا. ويتكون المجتمع العالمي من حكومات, وشركات عابرة للقوميات ومجتمع مدني.

إن البشرية كما يرى جيمس روزنو دخلت عصر ما بعد السياسة الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية, أن يقتسموا القوة مع المنظمات الدولية, والحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود, ويحل تدريجيا مبدأ التفكير العالمي, حيث تزداد أهمية المنشآت والقرارات العالمية بالنمو التدريجي للشعور بأن الشعوب يمكن أن تحكم عن طريق المنظمات الدولية, بدل الحكم على مستوى وطني محض, ويمكن إبراز ملامح المجتمع العالمي من خلال:

- **المنظمات العابرة للحدود:** مثل البنك الدولي, الأمم المتحدة, المنظمات غير الحكومية.
- **المشاكل العابرة للحدود:** كالتغيرات المناخية, الفقر, الجريمة المنظمة, النزاعات العرقية.
- **الأحداث العابرة للحدود:** مثل الحملة الانتخابية الأمريكية, حرب الخليج, فالأحداث عبر الأقمار الصناعية تؤدي إلى حدوث اضطرابات في بلدان وقارات مختلفة.
- **الجماعات العابرة للحدود:** وتنشأ لعدة أسباب تعود إلى الدين أو العلم, أو إلى التوجهات السياسية...الخ [41].

والحديث عن مجتمع كوني لا يعني حدوث اتحاد أو ائتلاف بين الدول بقدر ما يتنبأ بنشأة كيان ممثل لجميع الأطراف, يمكن فيه النواب الشعوب أن يتناقشوا على نطاق عالمي.

وينبع مفهوم الكونية من الثقافة الخاصة بالمسافرين حول العالم من أفراد الطبقة الوسطى, ورجال الأعمال, والمفكرين, ويعتمد بذلك على الاختراق العالمي المتبادل والتجانس الاجتماعي, وعلى مجموعة من الاعتبارات الأخرى تتمثل في:

- الاتساع الجغرافي وكثافة الحركة التجارية الدولية المتفاعلة. ومد شبكات الأسواق المالية الشاملة , وتزايد قوة الشركات المتعددة الجنسيات.
- الثورة المستمرة في تقنيات الإعلام والاتصال.
- المطالبة عالميا بحقوق الإنسان وبمبدأ الديمقراطية.
- تيارات صور الصناعات الثقافية الشاملة.
- زيادة الممثلون عبر الحدود من حيث القوة والعدد.
- قضايا الفقر العالمي.
- تدمير المحيط العالمي.
- الصراعات الثقافية المتخطية للحدود [42].

وتقوم الفكرة الكونية الشاملة على القول بأن لكل فرد من سكان العالم وضعا وحقوقا عالمية بوصفه إنسان بغض النظر عن البلد التي يقيم فيها, وتوضع هذه الحقوق الإنسانية فوق حقوق السيادة, وتمثل وجهة النظر هذه أساتذة التنظير للتيار الكوزموبوليتي, حيث عبر عنها **هاد**لي **بال** HADLY BULL بقوله " ليست الوحدات الجوهرية الأولية لـتمع الجنس البشري العظيم هي الدول أو الأمم , أو القبائل والطبقات , أو الأحزاب , إنما الكائنات الإنسانية المنفردة".

وتركز المقاربة الكوزموبوليتية الاهتمام على أسرة الجنس الإنساني, واعتبار الأمن الشخصي مشكلة عالمية, وليست قضية إدارة محلية مجردة, وتنظر لمفهوم الإنسانية كمجموعة من الأفراد متساوية في القيمة, وفي هذا السياق أصبح الحديث عن الأمن الشخصي باعتباره أمنا إنسانيا يعني سلامة الناس في كل من العالم.

إن التفكير والمناداة بفكرة الإنسانية ليس بالأمر الجديد, فقد كان **كانط** يرى جميع الأفراد متمتعين بحق طبيعي في العمل الحر, وملزمين بواجب تقييد عملهم وفقا لما تمليه مراعاته لحرية الآخرين, ويعتبر هذا الواجب كونيا وشاملا [43].

ويشير **كانط** إلى فكرة حق شامل للجنس البشري, ويعني به حق الجميع المشروع في الحصول على الاعتراف والحماية من السلطات العامة بوصفهم أفرادا من البشر. وطبقا

لذلك تكون الدول من الناحية الأخلاقية ثانوية وتابعة على الدوام إلى الأسرة الإنسانية التي سوف تسمو في الأخير على كل الاعتبارات, فالناس متقدمون على الدول وجوديا, فبفضل الطبيعة الإنسانية التي هي طبيعة كونية شاملة.

إن الحق الكوزموبوليتي يقر بتحول الحقوق الإنسانية من الصفة الطبيعية المجردة إلى القانونية الوضعية, يؤيدها المجتمع الدولي وتلتزم الحكومات بواجب دعمها والدفاع عنها, حيث أن الحقوق المشروعة للجنس البشري الموجودة الآن, العالمية منها والإقليمية تم إيجادها من قبل المجتمع الدولي, والمعايير الإنسانية في شبكة العلاقات الدولية ليست إلا بنيانا محددا لمجتمع الدول (44).

إن الإقرار بالحق الكوزموبوليتي يعكس دأب العقيدة الإنسانية على ترسيخ جذورها في السياسة العالمية في الوقت الحاضر, وإن كانت ما تزال بعيدة جدا عن أن تصبح مقبولة بصورة عامة, لكن السؤال يبقي مطروحا حول ما إذا كان يتعين على المجتمع الدولي أن يؤسس لحق كهذا ؟

دأبت الدول الغربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين على اعتماد سياسات خارجية قائمة على الدعم الفعال والنشيط لهدف أمن الإنسان, من خلال التأسيس لنظام متطور من التشريع الإنساني الدولي. وتبقي حقوق الإنسان هاجسا معياريا متكررا في الخطاب الدائر في الدول الغربية, وحسب رأي جون فنسنت فإن مثل هذه التطورات ساهمت في انتشار ثقافة كوزموبوليتية عولمية , تغدوا فيها الحدود بين المجتمع الداخلي والدولي أكثر غموضا بفعل تراكم المزيد من المعاهدات والمواثيق المتعلقة بالتشريع الدولي لحقوق الإنسان.

إن هذه النظرة التقدمية تتجلي بشكل ملحوظ منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في **1945**, الذي يدعوا صراحة إلى إنقاذ أجيال المستقبل من الحروب وتأكيد حقوق الإنسان, وترسيـخ أسس العدل ودفع عجلة التقدم, وذلك من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (**1948**), المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية **1964**, اتفاقية حماية تراث العالم الثقافي **1972**, المعاهدة الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة **1980**, الندوة العالمية حول

البيئة والتنمية **1992**, مع أعداد كبيرة أخرى من القرارات والندوات التي تسعي إلى ترسيخ أهداف ومثل عالمية [45].

وتذهب اللجنة المهتمة بشؤون الحكم في العالم إلى حدود بعيدة بالسعي إلى تحديد منظومة أخلاقية تتضمن أخلاق حسن الجوار, وأخلاق مدنية عالمية و وتقر هذه المنظومة الأخلاقية بحق جميع الناس في حياة آمنة, وفرصة تتيح معيشة عادلة, ومشاركة في الحكم والإدارة على جميع المستويات, وحصول متكافئ على المعلومات والخبرات العالمية, وعلى مسؤولية الجميع في المساهمة في تحقيق الخير العام و وتعزيز العدالة والمساواة, والحفاظ على تراث الإنسانية الحضاري والفكري المشترك.

وتوحي هذه الأهداف والمثل العليا على أننا بصدد تقرير يرى العالم أسرة أخلاقية واحدة, ويحاول التعرف على مجموعة من الأهداف التي يتعين على الدول والأفراد أن تسعى جماعيا لخدمتها في العقود المقبلة.

إن المقاربة الإنسانية التي تعتبر احترام البشر قضية معيارية ومبدئية أساسية, وأن المسؤولية الإنسانية تتضمن فضائل تكرس كرامة البشر, وإذا تمعنا جليا في هذه الفضائل نجدها مستمدة من الفضائل المسيحية التقليدية (كالرحمة, والإحسان, الكرم, العدل...) , ومنه فالمسؤولية الإنسانية يمكن فهمها بوصفها الطبيعة العلمانية للمحبة المسيحية , وهذه الاعتبارات المبدئية هي سمات المميزة للمجتمع العالمي , تتحدد المسؤولية فيه بعضوية المرء في نادي الجنس البشري [46].

إن ترسيخ هذه المقاربة الإنسانية في السياسة العالمية والعمل با, يؤدي إلى فقدان الدول لمكانتها المعيارية, ويجري اختزالها إلى أدوات نفعية مجردة لحماية حقوق الإنسان وتأمين رفاه البشر على المستوى الكوزموبوليتي.

وتحول الدول إلى آليات سياسية, أو ترتيبات نفعية, يجردها من أن تكونه أسرا سياسية بحد ذاتا, ولن يعود الانتماء إلى وطن ما منطويا على أية حقوق أو واجبات استثنائية ومن شأن أية أخلاق كوزموبوليتية أن تتصور أسرة موحدة شاملة لجميع البشر, بمعنى مواطنيه عظمى, دون وجود تجمعات متنافسة [47].

## المطلب الثالث: الأخلاقيات الكونية

يثير عمق واتساع نطاق التغيرات التي تتعرض لها ثقافات العالم نتيجة للتقدم المذهل في مجالات التكنولوجيا والعلم، قلق الكثير من المفكرين خشية أن تختفي أنساق القيم الأخلاقية دون أن تحل محلها أنماط أخلاقية جديدة متكاملة، تحفظ لتلك الثقافات ومجتمعاتنا تماسكها وهوياتنا، خاصة أن هذا التقدم سوف يهدم كثيرا من الحواجز والعوائق التي تفصل بين الشعوب، ويعمل على التقريب بينها. وقد كان ذلك دافعا للتفكير في نوع العلاقات التي ينتظر أن تسود في مجتمع الغد والمبادئ الأخلاقية التي سوف تحكم هذه العلاقات، ومدى اختلاف هذه المبادئ عن الأسس التي تقوم عليها الروابط الإنسانية في الوقت الراهن.

إن مشكلة البحث عن أخلاقيات المستقبل تفرض نفسها على المفكرين، لأن التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والذي لا يخضع لأي قيود، ولا يأخذ في الاعتبار البعد الأخلاقي، قد تنجم عنه مشكلات إنسانية خطيرة، وليس من الضروري في رأي كثير من المفكرين أن يكون الدين هو المصدر الأساسي لهذه الأخلاقيات المستقبلية، فالدين يتراجع بشكل ملحوظ في الغرب (على الأقل) أمام الاتجاهات العلمانية والتفكير الوضعي وانحسار الثقافات التقليدية تدريجيا أمام هذه المتغيرات الجديدة.

وظهرت هذه المشكلة منذ منتصف القرن الماضي، ففي الخمسينات ألقت مارغريت نايت (أستاذة فلسفة في جامعة بريطانيا) سلسلة من المحاضرات بعنوان: أخلاق بغير دين **Morals without religion** بشرت فيها بظهور مبادئ أخلاقية علمانية مستمدة من الحياة الواقعية، وتتولى تنظيم العلاقات بين الناس ورسم قواعد السلوك. وبذلك تحل محل الدين. وقد أثارت تلك المحاضرات كثيرا من النقد والجدل. حيث كانت بريطانيا لا تزال متمسكة بتقاليدها وقيمها الأخلاقية والدينية، وكانت الكنيسة تتمتع بمكانة عالية عند الناس. تراجعت خلال نصف القرن الأخير.

ويبقى السؤال مطروحا حول مدى إمكانية قيام مبادئ أخلاقية عامة أو أخلاقية كوكبية، يمكن فرضها على المجتمع الإنساني بأسره. أخلاقيات تضمن تحقيق السلام العالمي

القائم على الفهم والتسامح والاعتماد المتبادل، وتحفظ للفرد كرامته الإنسانية، كما تعمل على الارتقاء بمستوى الحياة [93].

إن مطلب توفير الكرامة الإنسانية ومراعاتا في مجتمع الغد، أصبح من المطالب الإنسانية التي يتكرر ذكرها في الندوات والمؤتمرات العالمية الخاصة التي تعقدها اليونسكو. ففي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر اليونسكو التاسع والعشرين ذكر فدريكو مايور – مدير عام اليونسكو حينذاك – أمام المشاركين الذين وصل عددهم إلى **1300** عضوا أن أخلاقيات المستقبل سوف تقوم على التعاون من أجل السلام وتحقيق الأمن والتنمية، وتحديد المسار نحو الديمقراطية والمساواة. وهو ما يتطلب التركيز والإلحاح على الدور الفكري والأخلاقي للمنظمة باعتبارها ضمير الإنسانية. ويضيف قائلا: «إنه مما يدعو للأسس أننا على استعداد للدفاع عن حدود أوطاننا، ولكننا لسنا على استعداد للدفاع عن الكرامة الإنسانية»، مما يستدعي في رأيه ضرورة الوصول إلى إعلان عن مسؤوليات الأجيال الحالية نحو أجيال المستقبل بوضع أسس أخلاقيات المستقبل.

ويضع المستقبل كثيرا من التحديات المتعلقة بصفة خاصة بنوعية التوافق والتناسق التي يجب أن تسود العالم. وتتوقف نتائج مواجهة هذه التحديات على تصرفات البشر أنفسهم والعلاقات التي تقوم بينهم، والقيم التي يتمسكون با والتي توجه هذه العلاقات. وسوف تلعب تكنولوجيا الاتصال دورا مهما في التقريب بين الناس وتوفير فرص التفاهم المتبادل وإدراك المعنى العميق لأخلاقيات الشعوب المختلفة. غير أن التكنولوجيا سوف تؤدي في الوقت ذاته إلى اختفاء كثير من القيم والمعايير الأخلاقية التقليدية، حتى يمكن توفير أرضية مشتركة من الأخلاقيات الكوكبية العامة كما يقول بروس مري.

وقد اهتمت بعض مراكز البحوث بتعرف الاتجاهات العامة نحو نوع القيم التي تعطيها بعض الفئات الاجتماعية أهمية خاصة ويودون استمرارها في المستقبل، ففي أكتوبر **1997** وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لمنتدى «حالة العالم» في سان فرانسيسكو، أجرى معهد الأخلاقيات الكوكبية بأمريكا استطلاعا لرأي **272** من المشاركين في المنتدى – وكلهم على درجة عالية من الثقافة والمستوى الاقتصادي – حول خمس عشرة قيمة أخلاقية وترتيبها

حسب الأولوية بالنسبة لهم، والأهمية التي يرون أننا ستحتلها في المستقبل، واحتلت قيمة الصدق المركز الأول، وجاء بعدها على الترتيب قيم التعاطف، فالمسؤولية فالحرية، تقديس الحياة، العدالة والإنصاف، احترام الذات، المحافظة على البيئة، التسامح، السخاء والعطاء، التواضع، التجانس الاجتماعي، الشرف، الإخلاص واحترام كبار السن [94].

كما أصدر الأستاذ جيرالد لارو **Girald Larue** عام **1998** كتابا بعنوان «قيم إنسانية للقرن الواحد والعشرين» وصف فيه هذا القرن بأنه سوف يبلغ فيه النحو العلمي والتكنولوجي مستوى لم يعرفه تاريخ الإنسانية من قبل، ولكن هذا النحو قد يؤدي إما إلى الفوضى والحروب وإما إلى الدخول في عصر من التعاون الإنساني والتنمية والتقدم والسلام، وأن ذلك يتوقف إلى حد كبير على نوع القيم التي سوف يختارها البشر، ويعملون على تنميتها واستمرارها وترسيخ مشروعها، ويذهب جيرالد لارو إلى أن هذه القيم الأخلاقية سوف تكون بالضرورة قيما علمانية كوكبية وعائلية في وقت واحد.

وستنبثق من هذه النظرة الشاملة التكاملية أخلاقيات المستقبل، كما ستختفي الاختلافات والفوارق بفضل الاتجاهات العلمانية والتفكير العقلاني الرشيد، وستؤدي هذه الأخلاقية الثلاثية إلى احترام التنوع البشري، ويضمن للجنس البشري لنفسه البقاء والاستمرار في الوجود.

وقد تكون هذه نظرة مغالية في التفاؤل، ولكن يرى جيرالد لارو، يرى أن الأوضاع المتغيرة كفيلة بتحقيق هذه القيم الإنسانية خلال القرن الواحد والعشرين، فالعالم يتحول بالفعل إلى مرحلة جديدة تسود فيها الديمقراطية العلمانية التعددية التي تنتشر بين جميع الشعوب، أو ما يسميه لارو (الأساس المشترك من التهذيب الأخلاقي)، وهي مبادئ تجد ما يماثلها في جميع الأديان، ومن ثمة لن يكون هناك تعارض بين الدين ومبادئ العلمانية، ولذا فإن نسق القيم هذا يجب أن يتعدى ويتجاوز كل الحدود، بحيث تسود أخلاقيات كونية إنسانية تشمل العالم بأسره [95].

## المبحث الثالث: آليات تنظيم المجتمع الكوكبي

### المطلب الأول : المجتمع المدني العالمي

نشأ مصطلح المجتمع المدني من مناقشات القرن الثامن عشر حول ميلاد المجتمع التجاري أو اللبرالي، ويشير إلى التحول الحاسم الذي حدث في الفكر السياسي، حيث ينظر إلى هذا المفهوم كواحد من مجموعة كبيرة من المفاهيم المرتبطة بخطاب مشترك حول الحداثة، وهذا يعني أن المجتمع المدني مثل مفاهيم المواطنة، والديمقراطية، والفردية والثقة، وأفكار أخرى وليدة تطور المجتمعات الرأسمالية الحديثة، كما يرتبط بشكل محدد بالمناقشات حول الملكية الخاصة والدفاع عنها (48).

ويحظى مفهوم المجتمع المدني بقبول كبير في أجزاء عديدة من العالم، ومصادقة صريحة عليه من قبل منظمات وهيئات دولية، ومن الواضح كذلك أنه يلقى قبولا لدى كثير من الناس في أماكن وسياقات عديدة، وهو يعبر بشكل من الأشكال عن أوضاعهم.

ويميل معظم الباحثين الذين يدرسون المجتمع المدني إلى الترويج له وتعداد جوانبه الإيجابية، كالاتحاد الحر، الحياة الاجتماعية المزدهرة، الخطاب النابض بالحيوية عن المواطنة وحقوق الإنسان التي يرغب أن تتأسس في المجتمع (49).

إن فهم المعنى الذي ينطوي عليه المصطلح، يتطلب الرجوع إلى الظروف الاجتماعية لنشأته وتطوره، ويرى**ADAM SELIGMAN** بأن المجتمع المدني في بيئته الأصلية في القرن الثامن عشر، كان يعتمد على وجود نوع خاص من الجماعة ذات نزعة أخلاقية ودينية . ترجع البدايات الأولى للمصطلح إلى مجموعة من فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين يرون خلال بحثهم عن ظهور المجتمعات السياسية، أن الأفراد قبلوا طواعية التحول من حياة الطبيعة، إلى المجتمع السياسي الذي تسوده علاقات السلام والنظام، وذلك بمقتضى عقد اجتماعي بين الحاكمين والمحكومين، وانتقال الأفراد من المجتمع الديني والفوضوي، إلى المجتمع المدني، مشروطة بالخضوع للالتزامات القانونية.

إن معنى التمع المدني قد تغير الآن، وأصبحت التمعات المعاصرة تؤمن بشروط تحقيقه، لكن لماذا عاد مفهوم التمع المدني بعدما اختفى من مفردات السياسة، والنظرية الاجتماعية، إلى الظهور من جديد وبشكل قوي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

ويتمثل العامل الرئيسي وراء ظهوره الحماس الكبير الذي توليه الدول الغربية لهذا المصطلح وذلك لارتباطه بمفهوم وشروط الديمقراطية، كما أنه أكثر شمولية وذات قاعدة متينة من الديمقراطية الرسمية، لضمان شروط مواطنة متعمقة، وأكثر فاعلية ونشاط، وفي هذا الصدد تعرض منظرو التمع المدني لهذا السؤال، من خلال إظهار كيف أن (أو إذا كان) التمع المدني يأتي استجابة لوجود أزمة فعلية في الديمقراطية [50].

ويوجد خلاف كبير حول الاستخدام المعاصر للمفهوم، حول ما إذا كان يتوجب على مفهوم التمع المدني احتواء عامل السوق، وبشكل عام الحياة الاقتصادية، واستنادا لكارل ماركس فإن السوق يشكل صميم التمع المدني في التمعات الحديثة، ومن ذلك جاءت مقولته بأن تحليل التركيب البنيوي للمجتمع المدني يلتمس في الاقتصادي السياسي، في حين اهتم غراشي بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني، حيث اعتبره كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القصري للدولة فحسب، وإنما عن المؤسسات الاقتصادية للمجتمع، ومركزه هو المؤسسات الثقافية والاجتماعية. ويوسع الكسندر جيفري من استقلالية مجال وميدان التمع المدني ليشمل الدين [51].

إن ما يهمنا في حدود موضوع التمع المدني، ذلك الميدان الذي يتناول المؤسسات والممارسات التي تقع بين مجال الأسرة والدولة، ومن حيث اعتباره عمل مستقل عن الدولة والسوق، يستطيع المواطنون من خلاله تنظيم، ومتابعة أهدافهم، فالتمع المدني يتميز عن الحكومة وقطاع الأعمال من عدة جوانب:

- تسعى الحكومة لتأمين النظام العام، واستخدام سلطتها لجمع الأموال وخلق الأوضاع المرغوب فيها، وتقوم قطاع الأعمال (السوق) بتوفير البضائع والخدمات الخاصة، بفضل آليات تبادل طوعية، في حين يسعى التمع المدني إلى إعطاء قوة لقيم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية المستقلة والتأثير الممارس على الدولة والسوق.

- تدير الحكومة الموارد بالقسر التشريعي، وفرض الضرائب ويحرك السوق المصادر من خلال المبادلات، أما المجتمع المدني يحرك الموارد بالاحتكام للقيم والأهداف الاجتماعية.
- يتجه السوق إلى المصالح الخاصة والحكومة إلى المصالح العامة، بينما تركز منظمات المجتمع المدني، على مصالح المجموعات الاجتماعية، خاصة تلك المحرومة من ترتيبات معينة موجودة في المجتمع.

وتشتمل منظمات المجتمع المدني على الجمعيات الخيرية والنوادي الاجتماعية، وجماعات حقوق الإنسان، وروابط الأولياء والاتحادات والهيئات التجارية وتكتلات نقابية عبر قومية، وهذه المنظمات عموما هي انعكاس لنمو الحركات الدينية والثقافية والعرقية المنتشرة عبر الحدود القومية، المنظمة إلى بعضها البعض وكذلك إنشاء تكتلات سياسية حزبية عبر قومية وخاصة في أوروبا، حيث أن هذه الحركة سرع وجودها تأسيس البرلمان الأوروبي وتكرس هذه الاتحادات مهماتها في كل المجالات بدءا من التعليم ,إلى استكشاف المحيطات، وتتصل هذه التجمعات مع بعضها عبر شبكة مكثفة من الاتحادات المالية، واللجان التنظيمية الدولية، وتكون هذه الروابط كثيفة جدا، وتضيف هذه الشبكة عبر القومية بعدا جديدا لنظام عالمي[52].

وتهتم منظمات المجتمع المدني اهتماما أوليا بمحاربة الفقر و وحقوق الإنسان والتدهور البيئي وقضايا أخرى كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقوم بمجموعة من الأنشطة كتأمين الخدمات للمواطنين ومساندة السياسات التي تدعم الفئات المحرومة أو تجرى مجموعة من البحوث وتوزيع المعلومات.

ويعتبر الصالح المشترك المبدأ والهدف الرئيسي للمنظمات والذي يرمي إلى تحقيق التكامل الأقصى للكائن البشري والمجتمع الإنساني، أي أعلى درجات تنمية شخصية الفرد ومجتمعه، ويشير الصالح العام أو المشترك إلى تحسين أحوال وظروف الأفراد في كل العالم عن طريق الفضيلة والقدرة على الإبداع من جانب المواطنين، وتأمين مزايا التعاون الإرادي في الحياة الاجتماعية، وتمس هذه المظاهر حاليا آفاقا زمنية ومكانية بلغت مدى لم يعهد من

قبل، وهي لا تؤثر فقط على العلاقات بين الدول والمجتمعات والأفراد وإنما على علاقة الإنسان مع بقية المجتمع، ومع البيئة وعليه فإن مستوى جديد من الوعي بدأ بالبزوغ.

وتعمل هذه المنظمات في مشاريع اقتصادية لها آثار على المستوى السياسي القومي، وكذلك المستوى العالمي ومن أمثلة تلك المشاريع الهامة:

**مصرف الغارمين** الذي بدأ في بنغلاديش كتجربة لتقديم قروض صغيرة إلى أصحاب الأعمال المتوسطة، والذين ليس لديهم ضمانة للقروض المصرفية، وقد وسع المصرف من نشاطاته، بعد الاستفادة الكبيرة التي حصلت عليها المجموعات الصغيرة التي شاركت بمسؤولية القروض أكثر من الذين يقدمون القروض عادة- ليخدم أكثر من مليونين من السكان الفقراء -كما حفز حركة القروض الصغيرة في العالم وتدعيمها من قبل مؤسسات متبرعة من مختلف دول العالم.

**منظمة النارمادا باكو أندولان :** وتمثل آلاف الناس المطرودين من أراضيهم بسبب مشروع بناء سد نارمادا بالهند، وعملت المنظمة بصورة ناجحة لبناء سد مخالف لسياسات البنك العالمي، بهدف إعادة توطين السكان المطرودين، كما ساهم التحالف الذي نظمته عبر الأمم، في إعادة التفكير على المستوى العالمي، في قيمة السدود الكبيرة. وتغيير سياسات البنك العالمي، وكذلك تأسيس هيئة السدود العالمية لمراجعة تنفيذ السدود في العالم.

يعكس المثالان مبادرات منظمات المجتمع المدني التي بدأت في الدول النامية، واتسعت لتؤثر في السياسات والبرامج العالمية ومؤسسات صنع القرار ذات التأثيرات المتجاورة لأية دولة أو إقليم، كما انطلقت مبادرات عالمية كثيرة في الدول الصناعية، حيث نجحت جهود الائتلاف العالمي لتحريم الألغام الأرضية، في إيجاد معاهدة عالمية لتحريم الألغام، رغم معارضة العديد من الحكومات وكذلك قضية بيع غذاء الأطفال في العالم النامي والتي انتهت باتفاقية الأمم المتحدة بما يشبه إجماعا على قانون سلوك لبيع غذاء الأطفال...[53]

وتواجه منظمات المجتمع المدني في سعيها لتوسيع نشاطاتها وآثارها إلى ما وراء المبادرات المحلية والإقليمية، مشكلات تنظيمية وخيارات هامة أهمها:

- تأسيس منظمة عالمية تعمل عبر الحدود القومية: يمثل هذا النموذج منظمة الشفافية العالمية، التي تضم أعضاء في أكثر من ثلاثين دولة، وتقدم دعما قويا للمبادرات العالمية لمحاربة الفساد.
- خلق شبكة عبر الأمم يشترك أعضاؤها بالمال والمعلومات والخطاب المشترك للتمكن من تنسيق الأعمال والنشاطات، ومثال هذه الشبكة هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظمات غير الحكومية وعاملين مهتمين بقضايا البيئة خلال العقدين الماضيين، وتسمح هذه الشبكات بتسهيل تبادل المعلومات والاستراتيجيات، ولكنها تواجه مشكلة في تنسيق النشاطات بصفة دائمة، وفي تحريك أعداد كبيرة من الناس بسبب السياسات المتضاربة.
- خلق ائتلاف عبر الأمم لتنسيق استراتيجيات وأساليب مشتركة للتأثير على صانعي القرارات، فالائتلاف بين المنظمات غير الحكومية والعالمية، وتلك المهتمة بالقضايا البيئية، وبالتعاون مع مدراء البنك الدولي، قد أنتج إصلاحا في سياسات البنك للوصول إلى المعلومات، وكذلك خلق هيئة تفتيش تحقق بالشكاوى حول آثار مشاريع وسياسات البنك.
- تشكيل تنظيم رابع وهو منظمات الحركات الاجتماعية عبر الأمم، ذات أهداف مشتركة على المستوى القومي، ويمثل هذا التنظيم أكثر الأشكال أهمية بين منظمات المجتمع المدني و تشبه حركة وجمعيات النساء العالمية، هذا الشكل التنظيمي تقريبا، التي تكاد تكون حركة اجتماعية عالمية (54).

ولم تكن منظمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة، إلا أنه حدثت زيادة كبيرة في أهميتها في مجالات عديدة خلال العقدين الماضيين، وقد وصف الباحث لستر سلامون **LESTER SALAMON** , هذا التغيير بثورة الجمعيات العالمية والذي كان ظهورها ودورها هاما في نهاية القرن العشرين و كأهمية نشوء الدولة الأمة قبل قرن مضى. فحسب تعداد الكتاب السنوي للمنظمات العالمية، فقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني في دول وأقاليم كثيرة، حيث يوجد مثلا أكثر من مليون منظمة تعمل في الهند.

ويتعلق ظهور وتزايد منظمات المجتمع المدني بشكل جزئي، خاصة تلك المهتمة بقضايا التنمية، بتوفر الموارد التي تدعمها، فالاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات والمتبرعين العالميين وحتى الحكومات جعلت الأموال متوفرة وأوجدت الحوافز للمدراء بتشكيل هذه المنظمات، وكانت النتيجة في دول كثيرة، استفادة المنظمات من تلك الموارد أكثر من أن تنجز المهمات القائمة على القيم المسماة [55].

إن المنظمات ليست متساوية من حيث الجدية في إنجاز مهماتها الاجتماعية وأهدافها العامة، ولا تشترك جميعها في قيم التسامح والتبادل واللاعنف التي يعتبرها كل من **JACKIE SMITH** و**CHARLES CHATFIELD** على أنها مركزية في تعريف المجتمع المدني.

والتنوع الآن باتجاهات كثيرة ومختلفة، وأحيانا متنافسة أدى إلى التساؤل حول شرعية ومسؤولية منظمات المجتمع المدني والتي تتوقف أدوارها إلى حد كبير على الإجابة عن هذا السؤال.

يرجع المدافعون عن المنظمات المحلية والعالمية ظهورها وتزايد تأثيرها إلى توافقها مع أهداف تعزيز الحكم الديمقراطي والمسؤولية الديمقراطية لقرارات ومؤسسات الحكم العالمي.

وتبدو شرعية المنظمات في موضع اتهام من قبل الدول ومنظمات الأعمال المحلية خاصة إزاء أهدافها، وقد يكون الدافع وراء ظهورها حركات الجماهير الشعبية، أو أفراد تدعمهم منظمات ذات وجهات نظر خاصة في المصالح العامة، ومن هنا يأتي السؤال عن الجهة أو الفئة الحقيقية التي تمثلها هذه المنظمات [56].

إن ظهور المنظمات المحلية، واشتراكها الفعال في عمليات صنع السياسة ينظر إليه كتقدم في نوعية الحكم الديمقراطي وفي المسؤولية، التي تعتبر موضع خلاف هنا حول ما إذا كان اشتراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الحكم العالمي هو زيادة أو إنقاص للمسؤولية الديمقراطية من خلال تحديها للمؤسسات العالمية ؟ وإن كانت هذه التحالفات تمثل مواطني العالم، فإن تدخلها قد يزيد المسؤولية الديمقراطية لدى المؤسسات المستهدفة. غير أن هذا التمثيل يصعب الإدعاء بتحقيقه، إذا شجعت سياسات تسير ضد مصالح الجماهير.

وقد تأسس المسؤولية الديمقراطية، إذا اعتبرنا بأن هذه المنظمات تمثل في الأصل أهدافا سامية أكثر مما تمثل مجموعات، أو أفراد معينين، وتوجد وجهة النظر هذه حقوقا ملحة كالتحرر من الاضطهاد السياسي أو الفقر أو الأمراض الخبيثة، وهذه القضايا تعتبر أساسية في مجال حقوق الإنسان، وينبغي أن تكون المسؤولية الديمقراطية هنا هي قدرة الكيان السياسي على التعامل مع هذه القضايا الأساسية (57).

كما تستمد المنظمات شرعيتها من فشل المؤسسات في مقاييس ممارستها لسياساتها، حيث ناقش ائتلاف المنظمات عبر الأمم مثلا مسألة فشل البنك الدولي خلال تقديم قرضه لمشروع بناء سد النارمادا في الهند، في تحقيق سياسة إعادة توطين السكان الذين هجرهم المشروع، بعدما أوردت هيئة مستقلة للتفتيش في تقريرها، عدم تلبية البنك للمقاييس المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون شرعية تحدي المنظمات قد غيرت أو بالأحرى أدخلت إصلاحات على سياسة البنك.

ويبقى سؤال ثاني مطروحا حول إمكانية أو إلى أي مدى يمكننا فيه إخضاع المنظمات غير الحكومية إلى العقوبات في حال فشلها في تحقيق التزاماتها؟

إن الإجابة على هذا السؤال صعبة، وهذا لأن مهماتها غالبا ما تلزمها بخدمة جماهير متنوعة، ومن مستويات مختلفة محلية، إقليمية، عالمية (ولهذه الجماهير قدرة متفاوتة جدا على مراقبة أو فرض عقوبات على إخفاق المنظمات في تلبية التزاماتها وخصوصا المجموعات البسيطة التي تجد صعوبة في التأثير عليها، ولهذا فإن التحالفات الناجحة تخلق سلسلة من المسؤولية، تنتشر فيها التأثيرات والعقوبات من خلال روابط كثيرة لتصل المسائل التنظيمية في منظمات المجتمع المدني إلى المجموعات البسيطة، كما أن المسؤولية تساهم في تحسين توقعات الأداء والتقليل من الاختلافات حول كيفية وضع الأهداف والاستراتيجيات والمسؤوليات.

وتعتبر منظمات الحركات الاجتماعية الأكثر وضوحا من حيث الأهداف والأساليب والتوقعات المشتركة من التحالفات عبر الأمم لمنظمات المجتمع المدني التي تشترك بالاستراتيجيات وخطط العمل.

إن ارتباط منظمات الـتمع المدني مع بعضها البعض، يشجع المسؤولية الديمقراطية ويساعد في حل المشكلات العالمية، وذلك يعود بشكل جزئي إلى المدى الذي تطور فيه قدراتا، للمسؤولية المؤسساتية تجاه أعضائها وتحقيق رهاناتا، ولقد لفتت قضية مسؤولية منظمات الـتمع المدني - وأهميتها وأدوارها في المستقبل في صنع القرارات العالمية مع قطاعات أخرى- انتباها متزايدا لدى المساندين للمجتمع المدني والتحالفات العالمية.

وإذا كانت منظمات الـتمع المدني تستطيع أن تصبح قوى فاعلة في المسؤولية الديمقراطية، وفي حل المشاكل العالمية، فإن ذلك يعتمد بشكل رئيسي ليس فقط على كيفية تحسين وإدارة شؤونا، وإنما على كيفية تفاعلها مع قطاعات هامة تمثل مصالح وأهداف عامة

تدل خبرة العقد الماضي على أن منظمات الـتمع المدني هي في الغالب أكثر فعالية في إعاقة القرارات، من دفع العمل على نطاق واسع لحل المشكلات الخطيرة .ويعكس هذا الدور، جزئيا المزايا المقارنة والمختلفة لتفاعل المنظمات مع قطاعات الدولة والسوق [58].

وتستطيع هذه القطاعات المختلفة في كثير من القضايا أن تمارس أنشطتها دون التعاون فيما بينها، غير أنه توجد مسائل عديدة تسعى فيها الدولة والسوق ومنظمات الـتمع المدني للتأثير على بعضها البعض، كقضية التنمية مثلا .وهنالك اختلاف في المصالح ووجهات النظر يجعل من سوء الفهم الطابع السائد في علاقة القطاعات الثلاث، ويرجع ذلك إلى الفروق الملاحظة من حيث القوة والمواقف الإيديولوجية لهذه الفروق، ولذلك تكون منظمات الـتمع المدني لاسيما تلك التي تخدم الـموعات المحرومة والمهمشة عرضة لتصادم القيم.

إن الصيغة العامة للعلاقات ما بين القطاعات الثلاث البارزة من الخلافات حول المصالح والقيم، هي نوع من الاستقطاب بين القطاعات يتصف بنمطية مثقلة بالقيم والصراعات على السلطة والموارد ومقاومة العمل المشترك. ويستطيع هذا الاستقطاب أن ينتج صراعات على ضبط القرارات في الـالات التي قد يكون لأحد الأطراف فيها مكاسب هامة، فالحكومات قد تسعى لاستبعاد منظمات الـتمع المدني من المشاركة في عمليات صنع القرارات الهامة.

ويركز كثير من منظري العلاقات الدولية، وبشكل حصري تقريبا، على الدول كأطراف شرعية في الحكم العالمي، وعلى دورها في صنع السياسات العالمية، أما في حالات أخرى قد تشكل الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق العالمية القرارات الدولية، باستبعادها لقوى الحكومات والمجتمع المدني.

حيث يذهب بعض المحللين إلى أن النهوض الحديث للسوق العالمية قد أسس بصورة كبيرة أن الشركات أصبحت تحكم العالم، وأن قوى المجتمع المدني والحكومات لم تعد لها صلة بعديد القرارات الهامة، فبعض القضايا الآن تخضع لنوع من شبكات المصالح الخاصة.

وتبقى الاختلافات بين القطاعات الثلاث من أجل التأثير في القضايا الخلافية يشكل أمرا ضروريا، ومفيدا لتطوير وتحليل شامل للمواضيع، وإيجاد الحلول لها، حيث كان لعنصر التعاون بين القطاعات مفيدا لأغراض التنمية في أماكن عديدة من العالم، وللتوفيق بين مصالح الأطراف والنظر في الحقوق العالمية، استخدمت المفاوضات التي مكنت من إيجاد حلولا لمشكلات عديدة في العقدين الماضيين في العالم الصناعي والنامي، ذلك أن التفاعل بين الحكومات، والشركات ومنظمات المجتمع المدني باستطاعته الخروج بتقييم واحد للمسائل المطروحة [59].

تختلف الدول كثيرا من حيث المدى الذي تكون فيه منظمات المجتمع المدني نشيطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث درجة انفتاحها لتأثيرات العولمة، فعندما تنفتح الدولة على المعلومات والتجارة والهجرة، فإن التأثيرات تكون عميقة في المجتمع المدني ومنظماته.

إن المعلومات المتوفرة في وسائل الإعلام والانترنيت بإمكانها أن تزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعية بحياة الآخرين، وكيف يعيشون، وتبرز أفكارا عن المشاكل التي تعترض حياتهم وحياة جيرانهم، وتبث بدائل كثيرة للممارسات، فالوعي المتزايد بالعلم الأوسع لا يمكن تجنبه [60].

وتسهل إجراءات العولمة المختلفة وأساليب الديمقراطية عن طريق طرح المواضيع الإنسانية وآثارها عالميا بالوسائط الإعلامية والإلكترونية تسويقا لمفهوم المواطنة العالمية **WORLD CITIZENSHIP** ، فالاطلاع على هذا الفيض من المعلومات يمكن أن يغير

المعتقدات القديمة، أو يثير مناقشات معمقة لمفاهيم قيمية سائدة في التمع مثل تحرير المرأة "العلاقات الأسرية "مسألة العرق ...كما يمكن لتدفق المعلومات الذي يتردد مع صداه قيما اجتماعية ( الحرية، المساواة...) أن يكون أساسا لنشوء منظمات التمع المدني، وتضافرها على المستوى العالمي.

إن التماس مع العالم الأوسع قد يكشف الحقائق، ويزيد الوعي بالاختلافات الاقتصادية، كما يستطيع التكامل الاقتصادي أن يؤمن سلعا بتكاليف أقل للأفراد، ويوفر مناصب شغل في شركات تغير من مواقعها للاستفادة من العمالة الرخيصة، ولكنه في الوقت نفسه قد يسرح موظفي الدول استجابة لبرامج التصحيح الهيكلي، ويهمش الموعات المعتمدة على المشاريع المتوسطة بسبب المنافسة، وعندئذ يصبح الفقراء أكثر فقر وتصبح الموعات التي تخدمهم وتحركهم أكثر عددا [61].

وتستطيع قوى العولمة على المستوى القومي أن تحد من ضوابط الدولة على الاقتصاد، وتزيد الضغط من أجل مسؤولية ديمقراطية، أو تثار أسئلة حول سيادة الدولة، وتخلق هذه التطورات حيزا سياسيا لمنظمات التمع المدني، كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدمها الدولة، ودعاة لتشكيل أو تجديد سياسة الحكومة، ومجددين اجتماعيين يقدمون خدمات متطورة للمواطنين.

ولا يتضح إن كانت الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية للعولمة تتغير معا، فالحكومات قد تنفتح للسوق العالمية في الوقت الذي تحاول فيه ضبط الآثار السياسية للعولمة أو العكس، وقد تحاول تجنب التأثيرات الثقافية، وعموما كلما زاد انفتاح الدولة للعولمة، كلما زاد التوقع أن تصبح منظمات التمع المدني عوامل قومية هامة، وهذه العملية ثلاثية الأبعاد من حيث:

1. للعولمة آثار في الوعي يعبر عنه من خلال منظمات التمع المدني.
2. تؤكد العولمة على الأفكار السياسية كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون منظمات التمع المدني نتاجا لها ومدافعة عنها في آن واحد.

3. تدعو العولمة المنظمات العالمية (منظمات المجتمع المدني، الوكالات العالمية) إلى تشجيع وتقوية نشوء المجتمعات الدينية.

إن الزيادة في تدفق المعلومات وانتقال الأفراد، السلع والأفكار المرتبطة بالعولمة جعلت من نشاطات منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية وتحالفاتها أسهل و أقل تكلفة، كما أسهمت العولمة في ظهور مشكلات جديدة أهمها البيئية كزيادة حرارة الأرض، التلوث...الخ والتي أثقلت قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدول.

وتحاول منظمات المجتمع المدني وتحالفاتها الاستجابة للمشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدة تتنوع بين تقديم الخدمات والاستجابة للكوارث، ودراسة البدائل السياسية والدعوة لها وتنشيط التعليم والتوعية [62].

لقد تأسست معظم المنظمات التي تعالج مشاكل العولمة في الدول الصناعية وكثير منها لها منظمات فرعية ومشاريع كبيرة في الدول النامية، حيث عرف مؤتمر عقد بين إحدى عشر منظمة من أكبر المنظمات العالمية للإسعاف والتنمية (مثل منظمة **CARE, OXFAM**) بالتحديات المرتبطة بالعولمة، خاصة تلك المرتبطة بنهاية الحرب الباردة - حيث زاد عدد الصراعات بين الدول، الشيء الذي أدى إلى زيادة تدفق اللاجئين، وأدت التخفيضات العامة إلى تقلص قدرة وكالات الدولة على التعامل مع الصراعات والأزمات الإنسانية، كما زاد الفقر في أقاليم عديدة، مع تقلص المساعدات المالية للتنمية.

إن العولمة من الحاجات للخدمة وفي المقابل تتراجع الموارد، كما تقترب وكالات كثيرة بضغط من الأفراد المتبرعين والمجموعات التي تخدمهم لأن تصبح كمشروع عمل أو تتم بالنتائج كتأكيد واسع على معالجة القضايا [63].

إن نشوء منظمات المجتمع المدني في كثير من الدول النامية يضغط على المنظمات العالمية للخدمات لتنقل العمليات المحلية إلى المنظمات الجنوبية، وهذا التغيير يشكل تهديدا لها من حيث التساؤل عن أهمية مهماتها الأولية، ويجعل العاملين فيها مهملين بشكل كبير.

كما زادت شبكات الاعتماد المتبادل العالمي من تنوع القضايا التي تؤثر في المجتمع المدني، حيث تتشكل المنظمات الأولية على المستوى المحلي ثم تقيم تحالفات مع المنظمات غير

الحكومية على المستوى العالمي، فشبكات الدفاع عبر الأمم المهتمة بالبيئة والفساد وحقوق الإنسان مثلا قد بدأت كمنظمة غير حكومية عالمية، ثم تحالفت لتوسيع نشاطاتها مع شركاء محليين.

وبنت منظمات المجتمع المدني المحلية في حالات أخرى ائتلافات مع حلفاء عالميين، لتؤثر في صانعي السياسة المحلية والعالمية... حيث بحثت على سبيل المثال الحركة الشعبية في الإكوادور عن حلفاء عالميين في صراعها للإصلاح الزراعي، وتحالفت مجموعات مماثلة في البرازيل مع وكالات عالمية لإيقاف مشروع بناء سد، وعليه ولدت العولمة وعيا لاحتمالات التحالف، ومكنت من تبادل المعلومات بسهولة وتسريع الاتصالات الشخصية بين المنظمات الرئيسية والفروع في الدول النامية.

وتوجد اهتمامات أخرى للمنظمات العالمية وتحالفاتها تتمثل في حل المشكلات الداخلية للمنظمة والتقريب بين وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحة، فهيئة السدود العالمية مثلا تعتمد على مفاهيم كثيرة من العاملين المهتمين بتقييم آثار السدود الكبيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وضعت في هذا الصدد الندوة العالمية حول بناء قدرة منظمات المجتمع المدني، تقييما للقدرات والحاجات للمنظمات، واقترحت مبادرات حلول المشاكل المشتركة مع المتبرعين والحكومات بهدف الاستجابة لتلك الحاجات، وقد مكن تبادل المعلومات والمشاورات من التعرف على طبيعة المشكلات ومعالجتها، وتقدير الأسباب ووضع الخيارات وخطط تنفيذ عبر الحدود.

وتشمل هذه الاتصالات غالبا اختلافات إدارية وفي المبادئ والقيم يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم وصراعات داخلية، وبما أن هذه المنظمات مبنية في الأصل على القيم تكون تحالفات المنظمات حساسة إزاء هذه الصراعات.

كما تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تلعب أدوارا هامة في صياغة وتركيب القضايا من خلال الاختلافات في القيم، وتساعد في تحريك العامة نحو الاهتمامات والمشكلات العالمية، فالشبكات العالمية في موضوع العنف ضد النساء مثلا ساعدت في تسليط الضوء

على المواضيع العامة في الحركات المركزة على مشكلة العنف في العالم كاضطهاد الزوجات في شمال أمريكا و وتعذيب السجناء السياسيين في أمريكا اللاتينية[64].

وقام كل من جوناتان فوكس ودافيد براون بإعداد دراسة تتمحور حول كيفية مساعدة منظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ عدد من القرارات والسياسات العالمية، وشكلت الأحداث العالمية في هذه الدراسة بالشكل التالي:

1. التعريف بنتائج العولمة.
2. صياغة قيم ومبادئ جديدة لإرشاد وفرض ممارسات عالمية.
3. بناء تحالفات عبر الأمم للدعوة إلى بدائل.
4. تغيير المؤسسات العالمية للاستجابة إلى الحاجات التي لم يتم تلبيتها.
5. نشر تجديدات اجتماعية ذات تطبيقات عالمية.
6. مناقشة قرارات حول الصراعات والاختلافات العالمية.
7. نقل الموارد والعمل مباشرة بالمشكلات الهامة.

وبناء مواقف ومؤسسات للمجتمع المدني عبر الأمم على أساس هذه المعايير يجعل نوعا مختلفا من الحكم العالمي أمرا ممكنا، فالمنظمات غالبا ما تكون على اتصال وثيق بالسكان عند قيامها بأنشطة الخدمات أو الدفاع عن حقوق معينة، للتعرف على المشاكل المهولة من قبل الدولة، كما أن دعمها المادي يعتمد على رؤية الناس الخاصة للمشكلات، وعلى إثارة الوعي بالقضايا الحساسة، وهذا يعتبر ضرورة ملحة من أجل العمل والحوار عالميا.

وتساعد منظمات المجتمع المدني في بناء قيم ومبادئ عالميته تستطيع على ضوئها توجيه السياسات العالمية في المستقبل وممارستها والتعريف بالمشكلات والتحديات الجديدة من أجل وضع الاستراتيجيات الفعالة لمعالجتها أو الوقاية منها [65].

وتعتبر مسألة إصلاح المؤسسات العالمية لتحسين استجابتها للمشكلات العالمية، من أهم الأدوار التي تقوم بها المنظمات، حيث كان البنك الدولي مثلا هدفا لتحالفات عبر الأمم لخلق الفرص أمام المشاركين المحليين للاحتجاج على مشاريعه وسياسته التي تناقض الأهداف

الخاصة بها. وقد نجحت هذه الحملات إلى حد كبير في إيجاد ترتيبات جديدة للمشكلات البارزة.

كما تؤثر المنظمات في آثار العولمة بنشر تجديدات اجتماعية تؤثر في أساليب الحكم العالمي، من خلال عقد المؤتمرات لتحسيس الرأي العام العالمي، مثل مؤتمر قمة الأرض أو مؤتمر المرأة في بيكين. و توضع مناقشات هذه الاجتماعات تحت الضوء العالمي.

وخلافا لأدوارها كأداة للتغيير والرقابة، قد تلعب هذه المنظمات دور الوسيط أو المحفز لحل الصراعات على المستوى المحلي والعالمي، بالسعي كمصادر للعمل الوقائي لإدارة صراعات خطيرة ذات تأثيرات إقليمية وعالمية، كما في حالة غواتيمالا، سيريلانكا. وعليه فان ارتباط منظمات المجتمع المدني بصنع القرارات وتجديد المؤسسات، يزيد من العوامل الواعية في الحكم العالمي، وعلى المساعدة على صياغة القيم والمبادئ لثقافة ومواطنة عالمية[66]

## المطلب الثـاني: المـؤسسـات العـالمـيـة

إن زيادة سرعة الاتصالات العالمية، وتقلص تكلفتها ساهمت بجزء كبير على خلق عمل عالمي متناسق، كما أن ترابط علاقات الناس في جميع أنحاء العالم يجعل من المستثمر مطلوبا لمعالجة المشكلات العالمية.

و تركز الجهود غالبا لحل المشكلات العالمية على صيغ متنوعة من المؤسسات العالمية. ويقصد به بالمؤسسات كلا من القواعد العالمية والمنظمات العالمية سواء حكومية أو غير حكومية، مع أن التركيز الأول هنا سيكون على المنظمات الحكومية، ولقد كانت المؤسسات العالمية موضوعا لهيئة بحث ركزت عن دوافع وجود هذه المؤسسات العالمية، وإن كانت تستطيع تحقيق آمال الشعوب في السلم والاستقرار والتنمية والتأثير بصورة مستقلة في السلوك السياسي للدول.

تنطلق فرضية الدراسة من أن المؤسسات تستطيع بالفعل أن تؤثر في السلوك السياسي وتطرح هذه الفرضية سؤالا: كيف يؤثر اختيار شكل المؤسسة في فعاليتها في حل مشكلات تنظيمية متعلقة بالعو لمة ؟

تفضل الدول الأشكال المؤسساتية التي تفرض قيودا اقل على سلطة سياساتا القانونية, لكن هذا الشكل يكون غير فعال في معالجة بعض من المشكلات الخاصة سبب تلك التي تعالج مشكلات تتعلق بحقوق الإنسان وسيكون التحدي في هذه الحالات هو خلق البنى المؤسسية المتمتعة بالاستقلال إزاء الدول لتكون فعالة في تعزيز السلام والاستقرار العالمي [67]

تحمل الشدة والمدى المتزايد للتفاعلات العالمية تحديات متنوعة للحكم يمكن تمييز ثلاث أنواع منها, تحفز الدعوات لعمل عالمي وتتمثل هذه المشكلات في:

1. *مشكلة التنسيق* : تتعلق هذه المشكلة بتنسيق الروابط العالمية, من خلال تبادل المعلومات والخدمات والسلع عبر الحدود القومية. فالتبادل العالمي قد يحد إذا وجدت عراقيل أو الإجراءات غير ملائمة. ويعتمد للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات مثلا على قدرة عمل الشبكات فيما بينها و على خدمات الاتصال في مختلف أجزاء العالم.

تعتبر مشكلة التنسيق بالغة الأهمية بالنسبة للصناعيين الذين يواجهون مقاييس تنظيمية قومية مختلفة, حيث تحكم التعليمات الوطنية كلا من تصميم وأداء المنتجات التي تباع داخل الدولة, و يمكن أن تختلف من حيث الشروط المطلوبة من أجل السلامة العامة, ويجبر عادة هذا الاختلاف الصناعيين على تحويل منتجاتهم لأسواق أخرى تجنبا للتكاليف الإضافية, لا سيما وأن هناك التكاليف المتعلقة بالمقاييس المختلفة يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة في التخصص العالمي للصناعة, والتجارة (68).

2. *المشكلات العامة*: تعتبر هذه المشاكل ذات اهتمام عالمي نظرا لإبعادها وانعكاساتها المستقبلية الخطيرة على الكوكب والبشرية وتحاول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية جاهدة أن تتعاون لمعالجتها أو التقليل منها, وأهم هذه المشاكل:

- **حماية المصادر الطبيعية**: ظهرت قضية الخطر البيئي كمشكلة عالمية تستدعي تكاتف الجهود العالمية لمناقشتها وتقدير تبعاتها لاسيما مسألة التغيير المناخي سبب آثار الغازات المبعثرة في المناخ. والتي تخل بنظام حرارة الأرض وتؤدي إلى ذوبان الجليد وارتفاع منسوب سطح البحر, الأمر الذي يهدد ثلث سكان العالم الذين يعيشون قرب الساحل (69).

- **النمو الديمغرافي**: أصبح النمو الديمغرافي قضية اجتماعية هامة في سلم الاهتمام العالمي, كما أضحت رهانا سياسيا عالميا لما لها من آثار اقتصادية وبيئية كالفقر, الهجرة, نقص المصادر الطبيعية, والتلوث بكل أنواعه, إضافة إلى حدوث صراعات ومآسي إنسانية.

إن سكان العالم يتزايدون بسرعة فائقة نتيجة لتحسين في الظروف المعيشية والصحية, حيث تضاعف عدد السكان من **2.5** مليار نسمة سنة **1950** إلى **5** مليارات نسمة سنة **1997** و تقدر نسبة الزيادة بـ **84** مليون شخص في كل سنة أي بمعدل **1.4 %** و قد بلغ عدد سكان العالم سنة **2000** حوالي **6** مليارات نسمة,

وحسب تقارير الأمم المتحدة فإن العدد سيبلغ 7.8 مليـار نسمـة سـنة 2025 , و 9 مليارات نسمة سنة 2050 لتصل النسبة في نهاية القرن الحادي و العشرين إلى 12 مليار نسمة (70).

- **ظاهـرة الـفـقـر**: أضحى الفقر المتفشي سمة ملازمة و محددة للعلم النامي , كما ازداد في أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى و تبين خطط البنك العالمي المستخدمة لسيناريو لنمو البطيء أن عدد الفقراء في الدول النامية يحتمل أن يصل إلى 1.24 بليون في سنة 2008 أي بنسبة 21.9% من عدد سكانا.

وقد أورد تقرير التنمية البشرية في نهاية القرن ى العشرين الآثار الخطيرة الناجمة عن الفقر, حيث أثرت الأمية في 850 مليون شخص من البالغين و أصيب 840 مليون شخص بسوء التغذية - منهم 16 مليون طفل - ونحو بليون نسمة لا يستطيعون تلبية حاجاتم الاستهلاكية الأساسية (71).

وتوجد اهتمامات عالمية أخرى متعلقة بظاهرة الهجرة, الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي....

3. *مشكلة القـيـم*: يمكن القول إلى حد ما بأن المبادئ الأخلاقية كالمساواة والحرية والديموقراطية تسمو على الممارسات السياسية جراء المطالب المبدئية حول حقوق معاملة واحترام الإنسان كإنسان, لا كمواطن في دولة.

إن تأمين أدنى حد من احترام حقوق الإنسان هي مشكلة عالمية، كما أن الفترة الحالية للعوامة تخلق شروطا تصبح بموجبها القيم الاجتماعية مقبولة بصورة أوسع عبر العالم, فالعولمة توفر سهولة متزايـدة في انتشار المعلومات والأفكار حتى في الأنظمة السياسية المغلقة (72).

يسهم الانتشار المتزايد لتبادل الأفكار حول القيم الثقافية والسياسية والعالمية في زيادة قبول حقوق الإنسان ومبادئ الديموقراطية وقوى السوق الحرة إسهاما جيدا، بغض النظر عن الحقوق التي تحميها ( أو لا تحميها ) دول معينة، وحيث أن الدول القومية لا تحقق العدالة بصورة متماثلة، ولا تستطيع ضمان جميع الحقوق لكل أفراد شعبها، فان الحاجة

تكون ملحة إلى مؤسسات عالمية فعالة، تساعد في ضمان الحد الأدنى من حقوق الإنسان بين جميع الأمم.

ليست جغرافية الحكم هي الأكثر تعقيدا فقط، وإنما شروطه وأساليبه ومؤسساته كذلك، ويذهب لورانس ليسينغ **Lawrence Lessing** إلى القول بأنه يمكن أن يتحقق الحكم العلمي بالقانون والمبادئ الأسواق.

يستخدم كثير من الكتاب عندما يتحدثون عن الحكم العالمي ما يشير إليه هاد لي بال **Hadly Bull** بالقياس المحلي، فمن الطبيـعي أن يفكر الناس بالحكم العالمي، كحكومة عالمية، لان القياس على ما هو محلي أمر مألوف، ويقول ما يكل ساندل **Sandel Michael** بأن الاقتصاد العالمي يؤدي إلى قيام حكومة عالمية [73].

ويعتقد أما نويل كانط بان المواطنة تقوم على أساس عقد اجتماعي بين الأفراد والدولة، ويسمح هذا الإجراء بتحقيق الاستقرار والسلم والديمقراطية، واستنادا لاعتقاد كانط يمكننا أن نتصور منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة عالمية منوطة بمهمات عالمية، أهمها تحقيق الاستقرار والسلم العالمي وكذلك بمقتضى تعاقد اجتماعي تتنازل خلاله الدول عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسة العالمية [74].

إن المتأمل للمجتمع العالمي يلاحظ مجموعة من الأبعاد أهمها غياب سلطة عليا فوق سيادة الدول قادرة عن العدالة والحقوق, والتحكيم بين الدول, وإجبارهم على احترام إجراءاتا القانونية, فالمبادئ العالمية للمبادئ للأمم المتحدى لم تقترب أبدا من تأسيس علاقات اجتماعية عالمي قائمة على الشرعية الدولية.

رغم التحديات الكبيرة للعصر الحالي فإن الأمم المتحدة تحاول الارتقاء بياكلها وطرق عملها, حيث حاولت في سنة **1993** ولأول مرة تأسيس محكمة عالمية مهمتها المتابعة القضائيـة للأشخاص المتهمين بمسوؤلية الانتهاكات للحقوق الإنسانية في يوغوسلافيا سابقا [75].

ويعكس هذا القرار وجود من الجماعة الدولية خاصة بعد تطور هذه المحكمة بمحاكمة المسؤولين عن الإبادة في رواندا, وتبني مشروع محكمة الجنايات الدولية في إطار مؤتمر

ديبلوماسي للأمم المتحدة في جويلية **1998** واعتبر هذا الإجراء تقدم مؤسساتي كبير, لا سيما بعد مصادقة **60** دولة على هذه الاتفاقية والدخول فيها بدون تحفظ.

شكلت نهاية الحرب الباردة ظروفا ملائمة لإصلاح هياكل الأمم المتحدة و توسيع مجال عملها خاصة مجلس الأمن, الذي حاول رغم الاختلافات بين أعضائه الدائمين , تأكيد دوره لضمان السلم و الأمن العالميين. فالمجلس كما جاء في مذكرة السلام في **1992** لـ بطرس بطرس غالي أصبح وسيلة مركزية للوقاية و إدارة النزاعات و الحفاظ على الأمن العالمي.

لقد أنشأ مجلس الأمن قوات أممية لحفظ السلام مكونة من وحدات عسكرية وساهمت أهمية العمليات الموكلة لهذه القوات في وضع حد للنزاعات طويلة الأمد كما هو الحال في أمريكا وكمبوديا, ومن هنا بدأ تأثير الأمم المتحدة يتعزز, لكن ليس لفترة طويلة لا سيما بعد الخسائر البشرية في القوات الأممية في الصومال وقرار الحكومة الأمريكية بسحب وحداتها العسكرية و عندها بدأت قدرة الأمم المتحدة تضعف تدريجيا في الوقاية من الحروب الأهلية كما هو الشأن في رواندا، ليبيريا, السيراليون الشيء الذي أدى إلى مآسي إنسانية(76)

إن تدخل أعضاء مجلي الآمن في النزاعات الدولية يخضع لاعتبارات متعددة, كتطلبها حشد موارد عسكرية ومادية كبيرة, أو عدم ارتباطها بمصالحهم المباشرة أو حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب عليهم حلها القضاء عليها.

إن النزاعات الدولية المعاصرة هي ذات طبيعة مختلفة وعابرة للحدود القومية، ظهرت في إطار المبادئ الجارية لتبادل التجارة، وفي داخل الدول ذات الهياكل السياسية الهشة، وتنشب عادة من أجل تحديد مبادئ الشرعية الوطنية، أو أسبب حدود جيوبوليتكية بين المجموعات الاثنية، أو مراقبة الموارد الاقتصادية، أو محاولة توسيع أو الاستيلاء على السلطة السياسية.

وتنتج عن هذه النزاعات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مآسي إنسانية كبيرة، ويصعب حل مثل هذه المشاكل لأنها تورط العديد من الفاعلين في مواجهات داخلية لدولة تتمسك بحقوقها إنسانية

كما أن عمليات الوساطة تكون في هذه الحالات شاقة جدا وتدخل الأمم المتحدة معقدا نظرا لتداخل الأبعاد الإنسانية والعسكرية والاقتصادية بدف الصراعات [77].

وتدخل الأمم المتحدة فعال سواء للفصل في الا اعات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية التي تمكنها من تغيير مواقف الأطراف المتنازعة، غير أن منظمة مجردة من الموارد الحقيقية ومكونة من دول تختلف حول الرهانات، وتضعف من قدرتا، بجعل الأمر صعبا عليها في وضع قرارات ملزمة احترامها. وتطبيقيها.

وقد حاول الأمين العام للمنظمة كوفي عنان في بداية سنة **2000** إنشاء فريق من الشخصيات ذات خبرة في مجال عمليات السلام، بدف إجراء دراسة معمقة نشاطات الأمم المتحدة، وتوصل تقرير اللجنة من خلال النظرية في التجارب والإخفاقات السابقة للمنظمة، إلى حث الدول الإعفاء وخصوصا الأعضاء الدائمين للس الأمن على إعادة النظر في المبادئ العامة، والاستراتيجيات الموضوعة من أجل الحفاظ على السلم العالمي ومنح إمكانيات حديثة والموارد المالية الكافية لقوات حفظ السلام للاضطلاع بمهماتا بفعالية.

وتتم الأمم المتحدة إلى جانب مسألة الأمن والسلم العالميين بقضايا جديدة تتعلق بالنمو الدائم، ويشكل أساي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، في هذا العدد عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات العالمية الهامة خلال العشرية الأخيرة حول التعدية (مؤتمر روما **1992**)، والبيئة (مؤتمر ريودي جانيرو **1992**)، وحقوق الإنسان (مؤتمر فينا **1993**)، وحول السكان والنمو (مؤتمر القاهرة **1994**)، والنمو الاجتماعي ( مؤتمر كوينها عن **1995**)، ومؤتمر حول المرآة (بكين **1995**)، والسكن (مؤتمر اسطمبول **1996**)...الخ، غير أن التوصيات النهائية لهذه المؤتمرات تأخذ غالبا شكل قائمة طويلة من التعليمات لا يمكن للدول اقترابا، وتطبيقها ولا تستطيع المنظمة في فرضها، نظرا لقلة الموارد المالية مقارنة بالأهداف والمهمات المطالبة با[78].

إن دبلوماسية المؤتمرات التي انتهجتها الأمم المتحدة، تظهر كإجراء غير ملائم لحل مشكلات هامة كذلك المذكورة أعلاه، وهذا يرجع بدرجة رئيسية إلى اختلاف الاقتراحات المقدمة من قبل الحكومات وتقديم توصيات عديدة تكون غير عقلانية ومتناقضة.

إن تنظيم مؤسساتي كمنظمة الأمم المتحدة، لتمثيل المجتمع العالمي، ومنح الحقوق نفسها لجميع الدول. هش بكل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا يمكنه مواجهة تحديات العالم المعاصر، ولا ممارسة أي تأثير على المدن والأقاليم التي تعتبر مراكز رئيسية للإنتاج والتبادل، تقوم بإقصاء العديد من الشعوب التي لا تجد مكان لها حتى في حكوماتهم التي تتكلم باسمهم.

وظهرت خلال العشرية الأخيرة العديد من الدعوات لإصلاح الهيكل المؤسساتي المنظمة الأمم المتحدة، خاصة فكرة زيادة عدد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، بهدف احتواء قوى إقليمية جديدة صاعدة مثل، ألمانيا، اليابان، الهند، والبرازيل، أند ونسيا، ودول أخرى، ليصل عدد الأعضاء الدائمين إلى 20 عضو، ويمكن هذا الإجراء من تمثيل أكبر للجماعة الدولية، غير أنه يبقي مجهول أن كان الإصلاح مجلس الأمن يسمح للمنظمة الاضطلاع بفعالية بمهماتها في دعم السلام، أو يؤدي إلى إضعاف قدرة المجلس في إيجاد موقف متناسق ومؤثر اتجاه القضايا العالمية [79].

كما توجد العديد من المقترحات لإعادة تقدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أهمها اهتمام الدول الغربية بتقليص المناقشات والتسويات التي تجرى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والنمو، من خلال إدماج السلطات التنفيذية لهذه المنظمات في مجلس يكون مخصصا للمساعدة على النمو. وهناك توجه بإنشاء مجلس للنمو العالي، أو مجلس الأمن الاقتصادي، والذي سيناقش على مستوى وزاري، القضايا الكبرى للتعاون الاقتصادي العالمي.

وقد حاولت لجنة الحكم العالمي في بداية التصفيات خلال اجتماع عدد من رؤساء الدول (20 رئيسا) تحت رئاسة الوزير الدول السويدي **INGVAR CARLSON** إنشاء مجلس يضم رؤساء الحكومات أو، وزراء الاقتصاد للدول الكبرى، لوضع استراتيجيات للنمو الدائم، من خلال تنسيق وتربط نشاطات الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسة بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وسيؤدي هذا أشكل المؤسساتي بالتأكيد إلى إلغاء كل من**ECOSOL** و **CCOSOL** و **ONUDI**.

وتقدم فريق مستقل بفكر بخلال عن مستقبل الأمم المتحدة بفكرة إنشاء سلطتين دولتين جديدة، مجلس اقتصادي بينهم 23 عضو أغلبهم من المانحين الرئيسيين للأموال في الأمم المتحدة ومجلس اجتماعي مكون من نفس الأعضاء، ينصب اهتمامه الخاص على مشاكل الفقر.

وتعكس هذا الاقتراحات عموما، الأمل عالميا في اشتراك دول الشمال والجنوب في نظام تشاوري منتظم، يسمح بتحديد التوجهات الكبرى للاقتصاد العالي، وحشر بطرقة متفق عليها، الموارد الضرورية لمكافحة الفقر، وإيقاف تدهور بيئة الكوكب وتنصب إلى مسلمة مفادها بأن ظهور مشكلات عالمية ذات أهمية كبيرة يفرض، إيجاد أنظمة للتعاون والتنسيق، تكون أكثر ترابا وتمركزا وتسمح بإعادة تعديد، وتنفيذ استراتيجيات متحدة لمواجهة التحديات السياسية الكبرى، وبعبارة أخرى يجب البحث عن منظور كلاني، وإيجاد مقاربة متكاملة في إطار المؤسسات العالمية للتمكن من حل المشكلات العالمية [80].

وتبقى فكرة إعادة، وضع ميكانيزمات جديدة للتشاور الاقتصادي والاجتماعي في إطار الأمم المتحدة، منطقية من الناحية الشكلية، فنظام الأمم المتحدة يعاني من انتشار سلطات واتحاديات، تقترح برامج عمل معقدة، وغير متناسقة في الـالات القطاعية، وإذا دعمت الدول الغربية شكلي مشاريع إصلاح الأمم المتحدة، فهي تعتبر دائما أن دورها في مجال النمو يجب أن يبقي هامشيا، حتى وأن أعطت أهمية حقيقية للقضايا الإنسانية، كما أن ظهور قوى اقتصادية جيدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك والتحولات السريعة في مشكل السلطة الهيئات العالمية، وتطور الاتحاد الأوروبي ونماذج أخرى من التكامل الإقليمي لم يسهم كثيرا في توافق أو تقارب الرؤى بين الدول، ولعل هذا هو سبب بقاء المناقشات حول تكثيف البرامج والفعالية في جزء كبير منها ...

وخلال العشرة الأخيرة، عكست الحكومة الأمريكية أفكار العالميين الذين يسعون داخل الولايات المتحدة إلى تقليص تأثير نظام الأمم المتحدة بتحديد إدارتا وميزانيتها، وقد حاولوا تأخير دفع مساهماتم الميزانية (حوالي 170 مليون دولار سنة 1998)، لإضعاف قدرة عمل المنظمة، وتنتهج الولايات المتحدة هذه السياسة، بدف توجيه جدول أعمال

واستراتيجية المنظمة، علما أنا انسحبت من منظمة اليونسكو، إقرارها بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للنمو الصناعي (ONUD ) في 1996، حاذيه حذوها استراليا.

وتبقي الدول السائرة في طريق النمو, متحفظة إزاء مشاريع إصلاح الأمم المتحدة، لاسيما وأن مساعداتا قليلة، مقارنة بالموارد المالية التي تقدمها المؤسسة بريتون وودز والمصاريف الإقليمية، والمنظمات غير الحكومة والمستثمرين الخواص، ويؤثر هذا الموقف سلبا على المصلحة التي تحاول الأمم المتحدة تحقيقها هذه الدول التي يجب عليها أن تنسق جهودها وتتبنى موقفا سياسيا موحدا، يسمح لها بالمشاركة في القضايا المتعددة، ويمنح لها مراكز وظيفية لإعادة إبراز معناها السياسي و الاقتصادي العالمي.

قد يتصور تقرير الأمم المتحدة تطور الحكم العالي بعبارات مثل تقوية مؤسسات الأمم المتحدة، ويدعو إلى مجلس للجمعية العامة، وصندوق استثمار، يقوم بإعادة توزيع العائدات، وعلى المهمات العالمية وإلى معرف مركزي، إلا أن بنية الدولة وولاء الناس للمنظمات العالمية مهما يمكن الدول من إيجاد صلات قوية فيها بينها، ومعالجة قضايا الاعتماد المتبادل [81].

ولا يمكن القول حاليا بوجود ما يسمي سلطة سياسية واحدة مسؤولية عن أوضاع العام، وقابلة للمحاسبة من قبل الشعوب، وليس هناك أي جماعة عالمية حقيقية مسؤولية أخلاقيا عن مشاكل المواطنين، فالأمم المتحدة لا تزالا بعيدة أن تكون جامعة عالمية، حيث أن العالم السياسي مازال مجتمع دول سيادية، ولعل العنصر الرئيسي لتوازن القوى وغيره من الترتيبات والمعايير الأساسية للمجتمع الدولي الحالي هو الحيلولة دون بروز أية قوة مهنية عالمية.

ويبقى أحد أهم العوامل التي تؤثر في دعم وشرعية المؤسسات العالمية هو درجة لسيادة التي تسقط بـا الدولة، فعندما تفوض السلطة إلى المنظمة العالمية فإن هذه الأخيرة تستطيع تجهيز تجمع للتعاون العالمي المستمر، وقدر كبير من حرية التصرف وإصدار وفرض القرارات، والتفويض لا يعني أن تتخلى بدول عن سلطتها كاملة إلى المنظمة العالمية، و من دون التأكد من ضمان مصالحها وأهدافها من إنشاء هذه المنظمات، فأهداف منظمته التجارية العالمية مثلا، تتركز على المحافظة على الأسواق والتبادل الحر أكثر من تقبل بعض الدول والجماهير لهذه الأهداف.

وقد برز نقاش عميق حول طبيعة البنية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، جمعني مدى استقلالية سلطتها وإن كانت تستطيع تحقيق أهدافها في التجارة الحرة بشكل فعال إذا كان بنيانا المؤسساتي أكثر شفافية ومترابط بشكل أقوى، وتستطيع أن تقوى وتوسع دعمها بين شعوب العالم في وقت تصدر فيه قرارات تلقى نقدا كبيرا سواء من الدول أو المنظمات في الحكومية أو الشعوب [82].

إن الجدل الحديث حول منظمة التجارية العالمية يلقي الضوء على تحد عام حول التفويض كشكل مؤسسي، فهناك حاجة لماسة إلى التفويض يمنع للمنظمات العالمية استقلالية أكثر للاستجابة للمشكلات العالمية، وتحتاج الدول عموما إلى هذه المؤسسات العالمية تسهل التعاون فيها بينهما ولتحقيق أهدافها الخاصة، حيث تتأثر مصالح الدول بأعمال دول وفواعل أخرى، الشيء الذي يؤدي إلى تطور أو تنامي لطلب على الأنظمة العالمية، بمعنى تصبح الحكومات راغبة في التنازل عن بعض من التأثير على الفواعل الدولية الأخرى [83].

وتقوم الفواعل الدولية ( حكومات، منظمات غير حكومية، منظمات حكومية، شركات متعددة الحسنيات..) بتطوير العمليات عبر الحدود من خلال الضغط لأحداث الترتيبات التي تحقق ذلك وتوجد أمثله قليلة على الحكم العالمي السمي من خلال مؤسسات متعددة الأطراف. تختلف فيها الدول أنظمة حالية بتخليها عن بعض سلطاتا تحكم قضايا معنية، ويحدث هذا التعويض إلى مؤسسات تختص بالسياسة التجارية كمنظمة التجارة العالمية، وبالسياسة المالية والتنموية كصندوق النقد الدولية، والبنك العالمي.

ويتجلى هذا التفويض في السياسية البيئة مثلا، في المؤسسات التي تحكم المواد الكيميائية التي تؤثر في الأزون أو أحواض السمك، خارج نطاق أراضي الدول، هذا ويتزايد الدول العالمي للمؤسسات العالمية المكرسة لحماية حقوق الإنسان سوف يتعزز هذا الاتجاه إذا أصبحت محكمة الجنايات العالمية حقيقية عملية، ومنه فإن ما نجده على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية، وإنا أنظمة مكونة من مبادئ ومؤسسات تعالج عداد كبيرا من قضايا السياسية العالمية [84].

## المطلب الثالث: البرلمان الكوكبي

إن الظروف الجديدة الناشئة عن الثورة الإلكترونية التي حولت كوكب الأرض إلى مجرد قرية صغيرة, وكذا الأوضاع التي سوف تظهر في المستقبل نتيجة لازدياد وتعقد وتشابك العلاقات بين سكان هذه القرية, وارتفاع الأصوات بالدعوة إلى العولمة بمختلف اتجاهاتا وأبعادها تقتضي قيام برلمان كوكبي يمثل كل شعوب الأرض, ويعبر من خلال ممثلي هذه الشعوب المنتخبين عن آراء الغالبية العظمى من السكان الكوكبيين, وحل المشكلات الكبرى بمشاركة الآراء الحرة التي لا تخضع لتأثير المؤسسات والأجهزة الرسمية (85).

ويعبر البرلمان الكوكبي المقترح عن مواقف الشعوب وليس الحكومات, بل أنه سوف يتجاوز قدرات وصلاحيات هيئة الأمم والمؤسسات الدولية الأخرى التي تمثل في الحقيقة الدول والحكومات وليس الشعوب. وسوف يتمكن هذا البرلمان من التغلب على العجز الذي تعانيه هذه المنظمات نتيجة لتضارب مصالح الدول الأعضاء. إن التفكير في قيام برلمان كوكبي يتألف من أعضاء يمثلون كل شعوب العالم, لم ينشأ من فراغ, وإنما جاء استجابة للشعور العام بالأخطار المهددة للعالم ككل, والتي تتعارض مع المصلحة البشرية مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل, وزيادة الأخطار البيئية والاجتماعية, وتعقد المشاكل السياسية والاقتصادية, وتصاعد الصراعات العرقية والاثنية التي تمزق المتمع الإنساني المعاصر. وترتب عن هذا الشعور, وعي بضرورة التصدي لهذه المخاطر, والتخفيف من أضرارها بالوصول إلى اتفاق عام من خلال التشاور بين الشعوب والتفاهم الناجم عن الإحساس العام بالمسؤولية الجماعية المتجاورة للمصالح الخاصة (86).

ويرى كريستوفر هامر في كتابه البرلمان الكوكبي: مبادئ الفيدرالية العالمية, عام **1998** أن تحقيق هذا الأمر يتطلب قيام تنظيم غير حكومي يتولى معالجة هذه المشاكل, ويتخذ هذا التنظيم اللاحكومي شكل برلمان عام يمثل كل الشعوب, ويتكلم باسمها دون تفرقة, وتعتبر هذه الفكرة قديمة نادي با المفكر الإنجليزي ولز بضرورة قيام برلمان يناقش مشكلات الجنس

البشري, وما يمكن أن ينتج عنه من تفتح عهد جديد من التقدم للإنسانية, كما نجد هذه الفكرة في الفلسفة اليونانية, وخاصة في عبارة لـ سقراط الشهيرة عن أنه ليس مواطنا آثينيا أو يونانيا وإنما هو مواطن عالمي.

ويقتضي قيام البرلمان الكوكبي توفر عدد من الشروط التي قد لا توجد في المجتمعات في الوقت الحالي, ولكنها سوف تتحقق في المستقبل, وأهم شرط هو ديمقراطية الحكم وسيادة القانون, لما يضمن ذلك من احترام حقوق الأفراد والمساواة بين الجميع, وسيهيئ هذا الشرط الفرصة لجميع الشعوب للتعبير بحرية تامة عن آرائها التي قد لا تتفق في كثير من الأحيان مع الاتجاهات السياسية والاقتصادية للدول التي تنتمي إليها هذه الشعوب.

وتثار بعض التخوفات من أن تسيطر على البرلمان الكوكبي بعض الاتجاهات الفكرية التي قد تتعارض مع المقومات الثقافية لبعض الشعوب, والواقع أن مشكلة التنوع الذي قد يصل إلى حد التباين والتناقض الثقافي, وكيفية التوفيق بين ثقافات الشعوب المختلفة, سيكون أحد أهم المشاكل التي يتعين على البرلمان المقترح مواجهتها والوصول إلى نتيجة مرضية للجميع - فمن الطبيعي أن تتمسك الشعوب المختلفة بثقافاتا وتقاليدها وقيمها, ورغم ما يتطلبه الاتحاد, الذي قد يصل إلى حد الاندماج – من تكوين وحدة كوكبية عضوية متماسكة ومتكاملة (87).

ومع أن المشكلة لا تزال قائمة في أن الرأي السائد هو أن الحرية المطلقة المتاحة لممثلي الشعوب في البرلمان الكوكبي للمشاركة في مناقشة القضايا التي تم مواطني العالم, كفيلة بالقضاء على هذه التخوفات والوصول إلى حلول تحفظ لثقافات الشعوب مقوماتا الأساسية, والبرلمان الكوكبي في آخر الأمر منتدى فكري وسياسي حر يقوم على احترام حرية التفكير وتبادل الآراء لتقريب وجهات النظر, وإدراك حقيقي للصالح العام وضمان حقوق الإنسان مع احترام كامل للخصائص الثقافية للشعوب الأعضاء.

تقوم عضوية البرلمان الكوكبي على الانتخاب الحر المباشر لممثلي كل الشعوب كوحدة, مما يقتضي ذلك تجاوز الحدود السياسية للدول, ومعني أن هذا البرلمان سيقوم على

أساس التمثيل الديمقراطي للأفراد كمواطنين عالميين مما يضمن لهؤلاء الممثلين الحق في وضع منظومة واحدة من التشريعات والنظم العالمية التي يقنعون الحكومات بالأخذ بها وتطبيقها[88]

وتوجد محاولات جادة لوضع الخطوط الرئيسية والإجراءات التنفيذية العامة التي تحقق هذا المشروع على أرض الواقع, ويقدر المفكرون المهتمون بـ مشروع البرلمان الكوكبي على مستوى العالم كله بستين ألف عضو يمثلون الدوائر الانتخابية التي سوف يتم تقسيم العالم إليها, بحيث تضم كل دائرة مائة ألف مواطن عالمي, وهو العدد النموذجي الذي يمكن أن يتم على أساسـه التمثيل السليم لكل سكان الكوكب الذي يقدر عددهم بستة مليار نسمة (60.000 ممثل دائرة x 100.000 مواطن). وقد تتجاوز الدائرة الواحدة في بعض الحالات, خاصة في المناطق الحدودية, الحدود السياسية الفاصلة بين الدول, مما يعني أن أعضاء الدوائر الحدودية قد يتوزعون بين أكثر من دولة, ولكنهم يشتركون في انتخاب الشخص نفسه الذي يمثلهم في البرلمان, وبذلك تزول الحدود السياسية وتتحقق المواطنة العالمية.

وتعطى المواطنة العالمية البرلمان الكوكبي الجديد قوته وشرعيته في اتخاذ القرارات التي تتوخى مصلحة المجتمع الإنساني ككل, ويضفي على الممثلين الصفة الكوكبية التي تجعلهم يحتلون مكانة عالمية لا تخضع للاعتبارات المحلية, كما يعطى للمواطن العادي صفة المواطن العالمي. لكن هل يستدعي ذلك قيام حزب سياسي كوكبي يضم في عضويته كل الشعوب بغير استثناء ؟ و لا يزال يدور حول هذه المسألة كثير من التفكير والبحث والجدل [90].

وستعتمد عملية الانتخابات على أساليب الاتصال وخاصة الانترنيت مما يتيح الفرصة للمرشحين لعرض آرائهم وفتح المجال للحوار على نطاق واسع, وذلك لضمان اختيار المرشحين من دون التعرض لأي ضغوط, ولضمان نزاهة الانتخابات التي سوف تتم عن طريق الانترنيت, هذه الأخيرة سيعتمد عليها الشعوب في المشاركة في مناقشة المشكلات التي تعرض على أعضاء البرلمان, حيث تصل هذه الآراء للأعضاء أثناء انعقاد الجلسات على شاشات الكومبيوتر والشبكات الدولية, وبهذه الوسيلة يقوم المواطنون العاديون بدور إيجابي في اتخاذ القرارات، وهذا هو المعنى الحقيقي للمواطنة العالمية [91].

ويتوقع أن ترحب منظمات المجتمع المدني بقيام هذا البرلمان الكوكبي نظرا لاتفاق الأهداف, وتمارس هذه المنظمات تأثير كبير على المستويين المحلي والدولي, حيث تنظم اجتماعات لممثلي المجتمع المدني تواكب اجتماعات المنظمات الدولية في مؤتمراتها, التي تناقش المشكلات الكبرى التي تواجه العالم, وقد نجحت هذه المنظمات في التوصل إلى بعض الاتفاقات الدولية مثل مشكلة الحد من ارتفاع درجة الحرارة على الكوكب, وإنشاء المحكمة الدولية الجنائية, وتحريم استخدام الألغام الأرضية, وهي كلها أمثلة لا يمكن أن يقوم به البرلمان الكوكبي الذي سيكون أقدر على التأثير نظرا لقوة الدعم الذي يحظى بها, والناجمة عن كبر حجم التمثيل.

وتواجه فكرة إنشاء البرلمان الكوكبي معارضو واسعة من الدول وجماعات المصالح الذين يتحفظون على تدخل الشعب في اتخاذ القرارات الكبرى, في حين يرى تيار آخر ضرورة توسيع الديمقراطية, وجعلها مقبولة من الجميع, وهو أمر لم يتحقق لغاية الآن كما تؤكده حركات الاحتجاج والمظاهرات المصاحبة للمؤتمرات الدولية, أما الرأي السائد فيرى أن قيام برلمان كوكبي سوف يساعد على قيام نظام عالمي على أسس ديمقراطية سليمة, حين تصبح كل دول العالم أكثر استعدادا لتقبل وجهات المجتمع الكوكبي [92].

## هوامش الفصل الثاني:

1. أولريش بك، ما هي العولمة، المرجع السابق، ص27.
2. نفس المرجع، ص 29.
3. اكس كالينكوس، «هل من المستحيل معاداة الرأسمالية»، الثقافة العالمية، العدد 104، جانفي 2001، ص 47.
4. نفس المرجع، ص 49.
5. أولريش بك، هذا العالم الجديد، المرجع السابق، ص177.
6. منير الحمش، «مؤسسات انتصار العولمة»، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص 33.
7. نفس المرجع، ص 35.
8. Erik Neven, Sociologie des mouvements sociaux, Paris : la découverte 2002, p 15.
9. iBid, p 17.
10. Dominique Walton, L'autre mondialisation, Paris : Flammarion 2003, p 23.
11. iBid, p 36.
12. Pierre de Senarclens, la mondialisation, Paris : Armond Colin 2001, p 213.
13. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض: العبيكان 2002، ص ص: 133، 134.
14. Pierre de Senarclens, la politique internationale, Paris : Armond Colin 2000, p 19.
15. أولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، كولن: منشورات الجمل 1997، ص 117.
16. نفس المرجع، ص 119.
17. Peter Drucker, au-delà du capitalisme, Paris : Dunod 1993, p 157.
18. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، المرجع السابق، ص 136.

19. بول كيندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، المرجع السابق، ص 126.

20. Pierre de Senarclens, la mondialisation, opcit, p 216.

21. Boisson De Chozournes, « La mise en ouvre du droit international dans le domaine de la protection de l'environnement», Le droit international public, 1995, p 38.

22. iBid, p 46.

23. نرمين السعدني، « بروتوكول كيوتو وأزمة المناخ»، السياسة الدولية، العدد 146، جويلية 2001، ص 205.

24. نفس المرجع، ص 209.

25. J P. Besset, « La terre se réchauffe», Le monde, 26-28 Nov 1997.

26. Pierre de Senarclens, la mondialisation, opcit, p 219.

27. E. Hrlich, « Food security, population and environment», Population and development review, vol 19, march 1993, p 13.

28. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، المرجع السابق، ص 140.

29. ثامر محمد، « تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية»، مرجع سابق، ص 38.

30. جوزيف ناي، نفس المرجع، ص 143.

31. نفس المرجع، ص ص: 145، 146.

32. إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص ص: 111، 115.

33. Dominique Walton, L'autre mondialisation, Paris : Flammarion 2003, p 49.

34. iBid, p 52.

35. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، المرجع السابق، ص 139.

36. نفس المرجع، ص 141.

37. نفس المرجع، ص 146.

38. W. Sand hatz, L'union monétaire entre union et nations, Paris, presses de sciences politiques 1998, p 195.

39. iBid, p 196.
40. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، المرجع السابق، ص 150.
41. نفس المرجع، ص ص: 152، 153.
42. أولريش بك، ما هي العولمة، المرجع السابق، ص 59.
43. نفس المرجع، ص 61.
44. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص 605.
45. Emmanuel Kant, Vers la paix perpétuelle, Paris : Flammarion 1991, p 71.
46. روبرت جاكسون، نفس المرجع، ص 612.
47. نفس المرجع، ص 614.
48. نفس المرجع، ص 619.
49. سعيد العلوي وآخرون، التمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص 41.
50. كريشان كومار، « حول مصطلح التمع المدني »، الثقافة العالمية، العدد 107، جويلية 2001، ص 41.
51. نفس المرجع، ص 40.
52. نفس المرجع، ص 46.
53. جوزيف ناي: العالـ ـم يتجه نحو العولمة، المرجع السابق، ص 156.
54. نفس المرجع، ص ص: 158، 159.
55. نفس المرجع، ص 161.
56. محمد يوسف، « برامج التصحيح الهيكلي ومستقبل حقوق الإنسان»، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص 198.
57. نفس المرجع، ص 200.
58. جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 172.
59. نفس المرجع، ص 173.

60. نفس المرجع، ص 174.
61. غسان سنو، العولمة والدولة والمتمع العالمي، ط1، بيروت: دار النهضة العربية 2000، ص 201.
62. نفس المرجع، ص 203.
63. نفس المرجع، ص 204.
64. جوزيف ناي، نفس المرجع، ص 175.
65. نفس المرجع، ص 176.
66. نت
67. Pierre de Senarclens, la mondialisation, opcit, p p :
68. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع السابق، ص 289.
69. جويف ناي، نفس المرجع، ص 175.
70. Pierre de Senarclens, la politique internationale, Paris : Armond Colin 1992, p 155.
71. جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 180.
72. Emmanuel Kant, Vers la paix perpétuelle, opcit, p 73.
73. ناصف حتي وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص ص: 115، 117.
74. S. Towvals, « Why the UN Fails», Foreign affairs, vol 73, n° 5, sept – oct 1994, p p: 44, 45.
75. iBid, p 46.
76. Pierre de Senarclens, la mondialisation, opcit, p 214.
77. iBid, p p : 216, 217.
78. انجي غنام، « المحكمة الجنائية الدولية محكمة القرن 21»، السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001، ص 178.
79. ناصف حتي، الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 118.
80. فرد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد جروب، ط1، بيروت: دار الساقي 2002، ص 195.

81. نفس المرجع، ص 196.

82. نفس المرجع، ص 197.

83. Marie Claude Semont, Les nouvelles relations internationales, opcit, p 53.

84. iBid, p 55.

85. أحمد أبوزيد، « برلمان عموم البشر»، العربي، العدد546، ماي 2004، ص 39.

86. نفس المرجع، ص 40.

87. نفس المرجع، ص 41.

88. أحمد أبوزيد، « سياسات وأخلاقيات سكانية جديدة»، العربي، العدد 547، جوان 2004، ص 26.

89. نفس المرجع، ص 27.

90. نفس المرجع، ص 28.

91. نفس المرجع، ص 30.

92. تيموثي برنان، « بين الكونية والدولية»، الثقافة العالمية، العدد 113، جويلية 2002، ص 31.

93. نفس المرجع، ص 33.

94. نفس المرجع، ص 35.

# الفصل الثالث: الرهانات الثقافية

## المبحث الأول : الثقافة العالمية

### المطلب الأول: التجانس الثقافي

يقول جاك أتالي **Jacques Attali** في كتابه **dictionnaire du xxle** "بأن الأخوة سوف تكون اليوتوبيا العظيمة للعصر القادم ", وقد لاقى هذا الطرح, مواقف عديدة, وأثار توقعات هامة مدعمة التفكير حول التفاعل الدولي, وإعادة النظر في تلك الطموحات التي تطمح إلى الكونية **Cosmopolitanisme** بمعنى إقامة مجتمع يضم العالم بأسره"[1].

إن الطموح إلى إقامة مجتمع عالمي سياسي وثقافي, وقيمي واحد أثار العديد من المفكرين على مدار قرون, كما أظهرت كل الأديان عناصر كبرى من هذا التفكير الكوني الذي يفترض وجود منظومة قيم عالمية مشتركة تتفق عليها الحضارات والأديان كمرجعية ونظام معياريين يحددان أنماط العلاقات على أسس تعاونية وليست صراعية. ولا ينحصر جوهر هذه بكونية في الفكر الغربي بل في الفكر الإنساني عامة[2].

ويشجع المفكرون التقدميون هذا الطرح المعياري, حيث قدم ريتشارد فالك نموذج الشعبوية العالمية القائم على التضامن الإنساني, والذي تحتل فيه الطبقة الدنيا من الناس مرتبة أعلى من نظام الدول, والنظام الرأسمالي العالمي, موضحا بقوله " لعل السمة المركزية للتحدي المعياري الذي أريد طرحه...تكمن في قبول التضامن الإنساني بما يحمله من مضامين, وخصوصا المسؤولية المشتركة للعمل من أجل العدالة والكرامة لكل شخص, دون إعارة أي اهتمام للهوية القومية أو الحدود الإقليمية أو الانتماء الإيديولوجي[3].

ويؤكد ريتشارد فالك بأن نموذج الشعبوية العالمية يهدى إلى تحقيق رفاه الجنس البشري ككل, وبأنه يبقي النموذج الوحيد القادر على تلبية المطالب الجماهيرية المتمثلة في السلم, والعدالة الاقتصادية والكرامة الاجتماعية والتوازن البيئي, وهذه المطالب حسب رأيه

لا يمكن بلوغها إلا خارج إطار نظام الدول الذي يعتبر عقبة أمام نشوء تضامن إنساني عالمي.

يقوم نموذج فالك عموما على الرغبة في توجيه الدراسات الحقوقية الدولية, نحو التأسيس لوضع عالمي يمكن الجميع على الأرض, من العيش بسلام ووئام, والتمتع بالعدالة الاقتصادية, ومن العيش في بيئة طبيعية متوازنة, لكن هل ثمة احتمال بانتصار ال عة الشعبوية العالمية؟ (4)

لقد أصبحت السياسة ذات نزعة تستهدف جماهير عالمية, ومن آثارها التحركات السريعة لموجات الاحتجاج المفاجئة التي تحدتا قضايا وأحداث معينة, مثل الاحتجاجات المعادية للعولمة أو الصعود المفاجئ للائتلاف المعادي للضريبة المفروضة على الوقود, مولدا أزمة في السياسة الأوروبية في خريف **2000**.

وما ساهم في تعزيز قيام نزعة جماهيرية عالمية موحدة, الكثير من التحولات, كالموجات الجديدة من الهجرات, وتشكل مدن متنوعة الاشنيات في العالم المتقدم مثل سيدني, برلين, لندن, باريس... وكذلك ظهور أشكال جديدة من التلاقح والتمازج الثقافي في أوساط الجاليات المهاجرة, كما يوجد في حقل العلاقات الاجتماعية والثقافية أشكال من السمة التوفيقية الثقافية في اللغة والطعام واللباس والموسيقي واندثار الهوية بمعنى الولاء لدولة معينة(5).

وتساهم عوامل كالتعليم والسفر والانترنيت والتفاعل الاجتماعي في خلق طبقة معولمة, تتشارك في القيم نفسها, وفي أسلوب الحياة (6), وفي بروز نوع من التمع العابر للقومية فمثلا في الأسرة العلمية من الخبراء المتشابي التفكير, المكونة للمعرفة وتوافقا في الرأي, ويقدمان الأساس لتعاون عـ ـالمي فعال, عن طريق تأطير مواضيع عالمية, مثل تآكل طبقة الأوزون أو تغير المناخ العالمي(7).

إن جميع هذه التحولات والتطورات الحاصلة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية, من شأنا أن تخلق أسرة ذات أخلاق مدنية كوكبية, إذا اعتمدت فإنا ستحدث تغييرا جذريا في الإطار المعياري لسياسة العالم, وهذا النظام الأخلاقي البديل تستدعيه جملة

التغييرات الحاصلة في نصف القرن الأخير, التي بدأت بتحويل سياسة العالم إلى حي عولمي, وتذهب لجنة الحكم العالمي في هذا السياق, إلى أن الأخلاق المدنية كوكبية مطلوبة ليس فقط لملئ الفراغ الناشئ عن تراجع مجتمع الدول, بل من أجل موازنة النظام المتقدم بسرعة للأسواق المعولمة بفضل تكنولوجيا المعلومات.

وتعتقد اللجنة أن التبعية المتبادلة والمتنامية في السياسة العالمية تؤدي إلى تآكل المبادئ الدولية الأساسية كالحدود الإقليمية, الاستقلال, وعدم التدخل, فالحدود اليوم أكثر قابلية لاختراق موجات التغيير الفكري والتكنولوجي, كما أن مفاهيم المواطنة والقومية موشكة على فقدان معناها, مع تركز اهتمام الناس على مجاراة معنى خاص إزاء الماضي, لكنها لا تستطيع فعل ذلك إزاء المستقبل. وهذا لسببين يتمثل الأول في ضغط الانخراط في الاقتصاد العالمي والثاني في الهجرة [8].

إن الناس قابلون للإنتماء إلى هويات عالمية مثل المواطن العالمي أو الوصي على الكرة الأرضية, ومطالبين بالتعاون في ميادين كثيرة للتعامل مع مشكلات عابرة للحدود القومية, على صعيد الأمن والرخاء والتضخم والكساد والهجرة واللاجئين والتلوث وتغير المناخ, وغيرها من المشاكل التي لم يعد معالجتها ممكنا وفعالا في الإطـار المحدود لـتمع الدول القائم [9].

وتحقيق حاجات الحي العولمي أو القرية العالمية, كما تذهب لجنة الحكم العالمي تتطلب اعتماد معايير جديدة معدلة بما يجعلها تتناسب والوقائع المعاصرة, هذه المعايير لا ترتبط بالدولة, وهي عبارة عن سلسلة من الحقوق والواجبات التي تتقاسمها الأطراف كلها, والتي من شأنا أن تعزز الشعور بالالتزام المشترك داخل القرية العالمية, ويتوقف نجاح تجسيد الأخلاق المدنية الكوكبية عموما على قدرة الناس والحكومات على التسامي فوق المصالح الضيقة والاتفاق على أن الخدمة المثلى لمصالح الإنسانية ككل, لا تتم إلا عبر تبني مجموعة من الحقوق والمسؤوليات المشتركة [10].

وتفترض تجسيد الأخلاق المدنية الكوكبية قيام جامعة عالمية, يتم فيها تقليص سلطة الدول مع حرمانا من مكانتها السيادية المهيمنة على الشؤون العالمية, وستكون هذه الأخلاق معتمدة على مؤسسات, وقواعد جديدة في حكم العالم, من منطلق ديمقراطي, فحصر ديمقراطية داخل الدول فقط لم يعد يتناسب مع واقع عالم متبادل التبعية, وهذا فعلى

الديمقراطية الدولية أن تعبر على جميع المصالح ذات العلاقة بالقرية العالمية الناشئة, من خلال اعتماد أسلوب اللامركزية بأشكال جديدة, وبإشراك الناس بقدر أكبر مما كان في سياق الديمقراطية التقليدية المحصورة داخل حدود الدول القومية.

وتتضمن الأخلاق المدنية الكوكبية مفهوما موسعا عن حقوق الإنسان ومسؤولياته, على الإنسانية كلها أن تتبناها, إلى جانب القيم الجوهرية المتمثلة في الحرية, العدالة, الحق, الالتزام المتبادل... وتستمد هذه الأخلاق أفكار امانويل كانط عن أسرة أخلاقية كونية شاملة تنطلق من مبدأ " على الناس أن يعاملوا الآخرين كما يحبون أن يعاملوا" الشيء الذي جعل الناس جميعا مترابطين معنويا وأخلاقيا, بصرف النظر عن المسافات الفاصلة والمصالح المتباينة أو الثقافات والهويات المختلفة[11].

إن زيادة التشابه بين الدول والاقتصادات والمجتمعات في قواعد التجارة والاستثمار, ومبادئ قانونية وسياسية مشتركة حول الحكم الجيد **good governance** والديمقراطية يعكس في المقابل توجهات مشتركة في المجال الثقافي, سواء عند النخب أو الجماهير, فهناك عملية تنميط واسع **homogeniration** وتجانس لثقافة المجتمعات [12].

ويساوي العديد من الباحثين بين التجانس الثقافي للمجتمعات والأمركة حيث يصف **STUART HALL** المجال الثقافي العالمي المعاصر بأنه تسيطر عليه الفنون المرئية والتصويرية... والتلفزيون, وأساليب الإعلانات المتطورة, ويعتبر هذا المجال خاص بالثقافة الشعبية حيث تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الدول[13]. فهي التي تحدد القواعد في كثير من البني الاجتماعية والثقافية العالمية, ويعزى ذلك لامتلاكها قدرة لا تضاهى على الوصول إلى وسائل الإنتاج ونشر أفكارها وقيمها ونمط حياتها في جميع أنحاء العالم, كما أنها تتوفر على مجموعة فريدة من الخصائص الثقافية والتاريخية التي تمكنها من التأثير في الثقافات الأخرى[14].

توجد العديد من العوامل الأخرى للنجاح العالمي للثقافة الأمريكية أهمها اللغة الانجليزية, والتفتح إذ يرجع الكاتب الألماني جوزيف جون تفوق الثقافة الأمريكية إلى

انفتاحها على العالم, واستقبالها بقوة المؤثرات الثقافية الخارجية التي تدمجها في النسيج الثقافي الأمريكي[15].

وترتكز الثقافة الأمريكية على المصداقية وتوافقها مع المعايير العالمية السائدة التي تؤكد على الليبرالية, والتعددية, والحرية, الديمقراطية, حقوق الإنسان... الخ , إضافة على أنا أكثر المنتجات ملائمة للتصدير, حيث ساعدت المميزات الفريدة للسوق الأمريكية على الانتقال العالمي للثقافة الشعبية وكما يقول **WILLIAM REAC** فإن المهارات والخبرات الأساسية المفيدة عند التوسع إلى أسواق أجنبية تم الحصول عليها ضمن الولايات المتحدة , فإرضاء فئات متنوعة كانت أرضية تدريب للتوسع إلى الأسواق العالمية.

تساهم الشركات الأمريكية الخاصة ليس فقط في الإبداع الثقافي وإنما في جزء كبير منه في نشره عالميا, حيث يرى المؤرخ **WALTER LAVIBER** بأن الشركات العابرة للقوميات لا تغير عادات الشراء في مجتمع ما فقط, بل إنا تعدل وتحول تركيبة ا لتمع نفسه, محدثة بذلك آثارا عميقة في البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمعات, لأنا تقوم بتمثيل المبادئ والقيم التي تعجب با الجماهير الأمر الذي يجعل العناصر الكونية تستدعي الاعتراف والتقدير في العالم كله [16].

واعتمادا على الخصائص والعوامل السابقة يرى جوزيف ناي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون القوة العظمى الوحيدة في الثقافة العالمية في القرن الحادي والعشرين من خلال سيطرتا علة وسائل اتصال جماهيرية جديدة, وعلى تقنيات التسلية والبرمجيات, غير أن هذه الثقافة آخذة في التغير بفعل المهاجرين والأفكار والأحداث الخارجية, الأمر الذي يؤكد بأنه رغم ما تنتجه الثورة المعلوماتية من تشابه كبير في العادات الثقافية والاجتماعية, فإنه من الخطأ أن تعزى تلك التشابات إلى الأمركة, وإذا تخيل المرء تجربة فكرية يقوم فيها بعدها بإدخال أجهزة الكومبيوتر والاتصالات بإيقاع سريع فإنه يتوقع حدوث تغيرات اجتماعية وثقافية كبرى, وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية موجودة في طليعة ثورة المعلومات, فهنالك حاليا درجة من الأمركة, ولكن من المحتمل أن تتناقص في القرن مع انتشار التكنولوجيات وتحديث الثقافات المحلية وأساليبها [17].

## المطلب الثاني: التعددية الثقافية

أعطيت المزاعم حول الخصوصية والتقاليد والمجتمع وزنا كبيرا في العالم المعاصر, ليس فقط وزنا أخلاقيا متعلقا بما يجب أن نفعله كأفراد, بل وأيضا وزن تحليلي متعلق بتفسير السلوك الاجتماعي في الدول, والعلاقات بين الدول والمجتمعات, فمنذ انهيار الشيوعية عادت الخلافات الأشينية والثقافية إلى الظهور, وتجددت الأنماط التقليدية والرجعية وازداد عدد المضطهدين, وبروز ما يسمى بالبنيات العميقة, وزيادة التركيز على أهمية الحدود, والصراع, والعدوانية في السلوك الإنساني, في سياق مرتبط بزيادة قبول التوجهات الاجتماعية البيولوجية الساعية إلى شرح السلوك الإنساني وفق الإرث الجيني, الذي على ضوئه تعاد كتابة تاريخ الشعوب وفق تشكيل ثقافي معرف [18].

وأنتجت العودة المتجددة للاهتمام بالثقافة في التشكيل التاريخي للشعوب والدول, إلى تزايد التركيز على دور الثقافة في تغيير وتكوين العالم المعولم والمتخطي للقوميات, لاسيما وأن التسارع الكبير في التبادل المعلوماتي والثقافي, وتنامي ظاهرة الهجرة, يشجعان على الاختلاط أكبر ويؤثران في ثقافات الأفراد.

إن الثقافات المختلفة يمكن أن تنتشر وتتلاقح فيما بينها, ولكنها تظل في المقابل محتفظة بهويتها أثناء التبادل, مما جعل الحلم والأمل في ثقافة عالمية واحدة حلما شعبويا, ويرى سميث أن عالما من ثقافات متنافسة ساعية لتحسين موقعها النسبي بين الثقافات الأخرى, وتوسيع مصادر ثقافية لا تتوافر فيه أسس متينة لتحقيق رؤى ذات أبعاد عالمية, ومع ذلك ومن زاوية مختلفة إذا افترضنا إمكانية وجود ثقافة عالمية حقه, فذلك سيحدث لأن الأبنية الإدراكية في مختلف المواقع تتداخل وتتزايد فيما بينها على نحو أو آخر, جاعلة بذلك المحلية شرطا لإمكانية الوصول للعالمية [19].

إن التعددية الثقافية تمثل قوى للواقع الحالي, ويقوم هذا المذهب التعددي بتصنيف الناس ليس من جانب المواطنة, وإنما من حيث الهوية وذلك لتأكيد سياسة الاختلاف الذي

يخفف من حدته المصالح القومية أو الطبقية المشتركة, كما يستجيب الاختلاف للظاهرة الجماهيرية الحالية الخاصة بالهجرة عبر القومية, هذا وتعد سياسات الاختلاف والهوية استجابة فلسفية للتحرر على نطاق واسع من فرضيات ال عة الفردية الليبرالية وال عة التي تقابلها في الأطروحات الاشتراكية.

لقد أصبح الرجوع إلى الجذور الأصلية للمجتمعات المحلية, العرقية واللغوية والدينية وأشكال الحياة الخاصة, من أهم الخيارات التي تنتهجها الجماعات اليوم من أجل الحصول على امتيازات ثقافية, ومقاومة المؤثرات الناتجة عن الاقتصاد العولمي, ولذلك يعتبر صعود حركات الاحتجاج الاثني والقومي والهويات القومية الضيقة انعكاسا لرد فعل تمردي ضد العولمة, وكمكون من مكوناتا على حد السواء, وبذلك أصبحت الهوية أو الانتساب العاطفي لتمع ما أمر لا يمكن التخلي عنه [20].

وتعتبر ا لتمعات المحلية والهويات كما يذهب من أقوى العوامل التي تولد في الأفراد حسن الالتزام والقدرة الأخلاقية, كما تزود ا لتمعات المحلية, كالعائلات والروابط الدينية والأمم العرقية الأفراد بالإحساس عن معنى حياتم, وتمييزهم عن باقي القيم الأخلاقية والثقافية, وا لتمعات الصغيرة التي تكاد تشبه على حد تعبير كلاوس أوفه مستودعا جينيا ثقافيا للمجتمع, جديرة بالتقدير لصعوبة استنسافها بطريقة مصطنعة, وتصبح على هذا الشكل حماية الثقافات الجماعية المحلية, بصورة خاصة, ضرورة ملحة إزاء خطر زوالها الذي نشأ مع قوي آليات السوق [21].

إن العولمة وثورة المعلومات تعززان التنوع الثقافي, إذ يرى المفكر البريطاني أنتوني غيدنز, بأن العولمة هي سبب إحياء الثقافة المحلية في أجزاء مختلفة من العالم... فالعولمة لا تسحب إلى الأعلى فحسب, وإنما تدفع إلى الأسفل أيضا, مكونة ضغوطا جديدة للحفاظ على الاستقلال المحلي, كما تسمح ثورة المعلومات بإقامة مجموعات أكثر تنوعا من ا لتمعات السياسية, فاستخدام اللغة الويلزية في بريطانيا والغيلية في إيرلندا, هو أكبر اليوم مما كان عليه قبل خمسين عاما, ذلك أن بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا من بين دول أخرى, فوضت سلطات أكبر للأقاليم المحلية.

وتوضح هذه الأمثلة الفكرة القائلة أن الجماعات القائمة على الهويات الدينية والعرقية وغيرها, توفر الطاقات الأخلاقية التي تحفز التجديد والتقدم الاجتماعي والسياسي, الذي يراعي مصالح الجماهير, ففي أماكن عديدة كانت المجتمعات المحلية الأكثر دعوة إلى الحقوق المدنية, وبعث الوعي الأخلاقي والسياسي لقضايا التحرر, والتسامح والعدالة الاجتماعية, والمشاكل البيئية [22].

إن توفير وضمان الفضاء اللازم للعمل السياسي والاجتماعي الخاص بتلك المجتمعات المحلية, وكذلك تعزيز ممارساتها التي تدعم إقامة الروابط بين المجتمعات, يعد شرطا ضروريا لمزيد من الاستفادة الجماعية من قوى وأنماط العمل الجماعي.

وتكشف المجادلات لصالح الهوية الثقافية وضد العولمة كما يقول الكاتب البيروني ماريو فارغاس لوزا, عن موقف جامد اتجاه الثقافة لا تؤيده الحقائق التاريخية, فهل نعرف أية ثقافات ظلت طول الزمن بلا تغير ؟ وللعثور على أي منها يتعين على المرء أن يسافر إلى مجتمعات صغيرة بدائية مكونة من أناس... يصبحون على نحو متزايد عرضة للاستغلال نظرا لحالتهم البدائية [23].

إن الثقافات الحية تتغير باستمرار, وتستعير من الثقافات الأخرى, وليست حتميا أن تكون من الولايات المتحدة, فقد اتجهت مثلا كثير من الدول إلى كندا كنموذج لإقامة الدستور, أكثر مما اتجهت إلى الولايات المتحدة, لأنه بلد يقوم على احترام مبدأ تعدد القوميات, ولا يقتصر الأمر على الحفاظ على الثقافات المحلية, أو إبداء ردود عنيفة إزاء الثقافة الأمريكية, وإنما هناك محاولة لتغيير الثقافة الأمريكية نفسها, حيث نجد أن الأغلبية الأمريكية مؤيدة لسياسة عقوبة الإعدام, في الوقت الذي تعتبر فيه هذه السياسة انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في كثير من أنحاء أوروبا, وكانت هدفا مركزيا لحملة عابرة للقومية, قادتها منظمات حقوق الإنسان, هذا بالإضافة إلى المواقف البيئية الأمريكية, التي تتعرض لانتقاد مماثل, وكما يقول في هذا الصدد المفكر البريطاني جوناثان فريلاند, بأنه في الماضي كان خصوم أمريكا يوفرون سخطهم ليصبوه على مجالين منفصلين من سوء التصرف

الأمريكي, فكانت تثيرهم قبلا التصرفات الأمريكية في الخارج, والداخل... أما الآن فقد تجمع شكلا العداوة معا بفضل العولمة.

والعولمة التي تقود إلى أحادية ثقافية هي مدمرة للإنسانية, وهي ليست مرغوبة أو ضرورية للتغيرات الحاصلة في تنظيم الاقتصاد العالمي, فالتطورات البنيوية التي حدثت في الاقتصاد وحكم العالم, قامت في الوقت نفسه بتقوية المواقف ذات الجذور العميقة نحو القومية, ودولة الأمة وبرأي **ANTHONY SMITH** نحن لا نزال بعيدين حتى من وضع خريطة لنوع الثقافة العالمية والمثل العليا للعالمية, والتي قد تحل مكان عالم الأمم, هذا ويناقش **MANN** أنه بعيدا عن إضعاف القومية, قد يكون رد الفعل على العولمة, قوى الهويات القومية [24].

ويعبر **JAN NIDERVEEN PIETERSE** عن ظاهرة ظهور الثقافة العالمية وتقوية الشعور القومي بفكرة التزامن الثقافي التي لم تكتمل بعد, ويتساءل عن كيفية التعبير عن ظواهر مثل ممارسة الفتيات المغربيات الملاكمة التايلاندية في هولندا, وموسيقي الراب الآسيوية في لندن... ويتوصل **PIETERSE** إلى أن الخبرات الثقافية في الماضي والحاضر, لا تتحرك باتجاه وحدة ثقافية.

ويستعمل **ROLAND ROBERTSON** عبارة المدينة الواحدة **UNICITY** مقابل فكرة التجانس والتماثل **UNIFORMITY** ليصف عالما تبحث فيه التمعات منفردة وجودها وهويتها وأعمالها في سياق مكاني واحد, ويستخدم مروان كريدي عبارة العالمية المحلية **GLOCALIZATION** ليصف مفهوما مماثلا يعتبر السياق المحلي والقومي والعالمي للعمليات التواصلية بين الثقافات, هذه الأخيرة هي في حالة مستمرة من التغير بدرجات متفاوتة, ومتصلة بثقافات أخرى [25].

## المبحث الثاني: جدلية السلام والصراع

### المطلب الأول: الحضارة الكونية

بات العالم بعد انهيار الشيوعية وانتشار العولمة, على مشارف عصر انتصار جديد تهيمن فيه الليبرالية السياسية, واقتصاد السوق والتقدم العلمي, خاصة في مجال علوم الحياة. تمثل هذه الرؤية, النظرة التفاؤلية لفرانسيس فوكوياما وفكرته عن نهاية التاريخ كمحاولة لتحديد معالم العالم المعاصر, والذي ستسيطر عليه حسب اعتقاده منظومة فكرية واحدة في السياسة العالمية , قائمة على الديمقراطية الليبرالية.

برز الاجتماع على مشروعية الديمقراطية الليبرالية على الساحة العالمية, عندما تراجعت الإيديولوجية الشيوعية, واعتبر فوكوياما هذا التراجع بمثابة نهاية تطور البشرية على الصعيد الإيديولوجي, ومن ثم نهاية التاريخ بوصفه مسارا يفضي إلى مصير نهائي محتوم, وتلك المحطة التاريخية بالنسبة إلى هيغل هي الدولة الليبرالية, أما فوكوياما فينظر إلى الديمقراطية الليبرالية على أنها هي نهاية التاريخ (26).

إن الحديث عن تاريخ إنساني مترابط منطقا وهادف لن يلبث أن يوصل البشرية إلى الديمقراطية الليبرالية, وذلك لسببين رئيسيي :

أ- **تحقيق التقدم الاقتصادي عبر العولمة:** لقد نجحت آلية السوق الحرة في توليد ازدهار مادي غير مسبوق للعالم, وهذا الازدهار قابل للاستمرار إلى مالا نهاية, لاسيما مع الاهتمام الشديد لسائر الدول بعملية التحديث الاقتصادي, وبذلك تعتبر العولمة عاملا مهما للتوحد.

ب- **النضال في سبيل الاعتراف الإنساني:** إن الرغبة في نيل الاعتراف هي أهم الاحتياجات البشرية في جميع مراحل التاريخ, ويعكس هذا النضال النزوع الإنساني العام إلى الكرامة واحترام الذات, والحصول على الاعتراف بأنه إنسان لا يقل قيمة عن سائر البشر, ويمثل هذا النضال والكفاح الروحي لهيغل القوة المحركة للتاريخ الإنساني, أما بنظر فوكوياما فإن نظاما ديمقراطيا, قائما على مبدأ سيادة الشعب

وضمان الحقوق الأساسية في ظل سيادة القانون, هو المؤسسة السياسية الوحيدة القادرة على إشباع تلك الرغبة الإنسانية الكونية في نيل الاعتراف بالمساواة على قاعدة تشمل العالم كله.

ينحصر المحور الرئيسي للتاريخ في نمو الحرية, حيث يتلخص مغزاه في نمو أفكار البشر حول طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي العادل, والمضي به نحو غاية أساسية, تحتمل أن تكون نهاية هذا التاريخ وهي الديمقراطية الليبرالية.

ويقوم الأساس النظري للطرح الذي قدمه فوكوياما عن نهاية التاريخ على أفكار ايمانويل كانط حول السلام العالمي في كتابه " محاولة الكتابة تاريخ عالمي من جهة نظر عالمية (1784), حيث ذهب كانط إلى أن التاريخ ستكون له نهاية, بمعني هدف نهائي توحي به الإمكانيات الموجودة عند الإنسان, ويفسر لنا التاريخ كله, وهذه النقطة هي تحقيق الحرية الإنسانية وإخضاعها لقوانين عادلة, كإقامة دستور مدني عادل, والتوصل إلى مثل هذا الدستور, وتعميمه على جميع دول العالم, سيكونان المعيار المعيار الذي يتيح لنا فهم التقدم في التاريخ. أي تقدم البشرية صوب حكومة جمهورية, وهو ما يسميه فوكوياما بالديمقراطية الليبرالية [27].

ويجعل فوكوياما العلم الطابع العالمي الذي يوفر الأساس لتوحيد البشرية كلها, حيث أن منطق العلوم الطبيعية الحديثة والتقدمية, يميل بالمجتمعات البشرية نحو الرأسمالية التي تمكن البشر من تقدير وتحقيق مصالحهم الاقتصادية, فالعالم الاقتصادي الإنتاجي المتميز بالحركية والاستمرارية, والذي خلقته التكنولوجيا المتقدمة, والتنظيم العقلاني للعمل, يتمتع بقدرة هائلة على تحقيق التجانس بين الشعوب والدول, وعلى الربط بين المجتمعات المختلفة عبر إقامة شبكة من الأسواق العالمية, وخلق مطامح وممارسات اقتصادية موحدة, وتعمل هذه القدرة الجذابة للعالم المتقدم على غرس استعداد قوي للغاية لذي كافة المجتمعات للمساهمة والاشتراك في حضارة استهلاكية عالمية تقوم على أساس مبادئ اقتصادية ليبرالية موحدة [28]

ويحاول فوكوياما التأكيد على أن ثمة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات كلها نمطا واحدا في تطورها, ويعد ذلك بمثابة تاريخ عالمي للبشرية, متجه صوب الديمقراطية الليبرالية,

حيث يوجد اليوم اتفاقا عاما, باستثناء العالم الإسلامي, بقبول الديمقراطية على أنها أكثر صور الحكم عقلانية, وتأسيسها في أي مجتمع يتطلب أولا قرارا سياسيا عقلانيا, يناقش بمقتضاه أفراد المجتمع مجموعة القوانين التي ستحكم حياتهم, غير أن هذا القرار قد يفشل في تحقيق هدفه, حيث أن الكثير من دول أمريكا اللاتينية تأسست كديمقراطيات ليبرالية بعد استقلالها, ووضعت دساتير على غرار دستوري الولايات المتحدة وفرنسا, إلا أنها أخفقت في ترسيخ النهج الديمقراطي دون انتهاك لغاية الآن, إضافة إلى الصعوبات التي تعوق وصول الأحزاب الديمقراطية إلى السلطة [29].

ويعود سبب عدم تعميم الديمقراطية في العالم بالدرجة الأولى إلى تفاوت مستوى التجاوب بين الدول وشعوبها, فالدول تشكيلات سياسية ذات هدف, أما الشعوب فهي جماعات معنوية سبقت الدول في الظهور, لها عقائد مشتركة وخصوصا الدين, هذه العقائد لا يعكسها الدستور والقوانين فحسب, وإنما تنعكس في العائلة, الدين, البناء الطبقي, والعادات اليومية...الخ, لهذا نجد ميدان الشعوب في الثقافة والمجتمع الذي نادرا ما تكون قواعده جلية, وكفاءة أداء الديمقراطية يتطلب أولا خلق ثقافة ديمقراطية ومدنية عند الشعوب لغرس اعتزاز في المواطن بالديمقراطية, وتشكل هذه الثقافة أساس استقرار الديمقراطية في المجتمعات على المدى البعيد.

ويمكن للثقافة أن تكون عقبة في سبيل إقامة الديمقراطيات الليبرالية عناصر تتمثل في:

1. **عناصر تتعلق بدرجة وطبيعة الوعي القومي والعرقي** في **الدولة:** لا يمكن أن تنشأ الديمقراطية في دولة تكون فيها النزعة الوطنية أو العرقية قوية لذي الأفراد, خاصة إذا كانت متعصبة, لأن ذلك يفقدهم الإحساس بالأمة الواحدة وقبول الاعتراف بحقوق الآخرين, في حين أن الإحساس القوي بالوحدة الوطنية ضروري لبزوغ ديمقراطية مستقرة.
2. **الدين:** إن الدين القائم على عدم التسامح واللامساواة, يعد عقبة رئيسية في إقامة الديمقراطية, لاسيما إن كان شموليا يسعى إلى تنظيم كافة مجالات الحياة, الأمر الذي يناقض مبدأ الليبرالية, والاعتراف بحقوق الآخرين وحرية المعتقد.

3. **وجود بنية طبقية غير متساوية:** فوجود بنية اجتماعية تتمتع بدرجة عالية من اللامساواة, والتفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي, يمنع ظهور ديمقراطية مستقرة في المجتمع, تتصارع فيه الطبقات كما هو الشأن في البرازيل و البيرو وكثير من دول أمريكا اللاتينية.
4. **القدرة على خلق مجتمع مدني:** فالديمقراطية كما ذهب دي توكفيل تؤدي مهامها بسهولة عندما يكون مسارها من القاعدة إلى القمة, بمعنى أن قدرة الأفراد على إدارة أنفسهم في مدنهم وتنظيماتهم أو نقاباتهم المهنية دون الاعتماد على الدولة من احتمال نجاحهم في حكمهم لأنفسهم على الصعيد القومي.
5. **الخبرة التاريخية بالمؤسسات الليبرالية:** وتشكل جميع هذه العوامل ( الإحساس بالهوية القومية, الدين, المساواة, المجتمع المدني, الخبرة التاريخية) معا حضارة شعب, واختلاف الشعوب في هذه الأمور يفسر كيف أن الدساتير الديمقراطية قد تؤدي مهامها بكفاءة في دول معينة, ولا تؤديها بنفس الكفاءة في دول أخرى [30].

يثير تأثير الثقافة على التنمية الاقتصادية, سواء كانت حافزا أو معوقا لها, عامة إلى العقبات المحتملة التي تعترض سبيل التاريخ العام للبشرية والاقتصاد الحديث يفرض على البشرية طابعا واحدا متجانسا, ويهدم مجموعة متنوعة من الثقافات التقليدية خلال مساره, غير أنه قد يجد صعوبة في احتواء ثقافات معينة, مما يؤدي إلى توقف مسار التجانس الاقتصادي, وينتج عنه مستقبل يشوبه الكثير من الغموض إزاء عملية الأخذ بالديمقراطية في العالم.

والانتقال إلى البدائل الحقيقية للديمقـراطية الليبرالية في الوقت الحاضر يدعو إلى الاعتقاد بظهور بدائل استبدادية جديدة والتي سـوف تنشأ من قبل نوعين متباينين من الدول تتركز في:

- الدول التي فشلت لأسباب حضارية في تحقيق التنمية الاقتصادية رغم محاولاتها لتطبيق الليبرالية الاقتصادية, حيث ظهرت نظريات معادية لليبرالية نتيجة لهذا الفشل, وما حركة الأجباء الراهنة للأصوليات الإسلامية, إلا رد فعل لفشل المجتمعات الإسلامية

بوجه عام في الحفاظ على كرامتها في مواجهة الغرب, كما أن حركة السود في الولايات المتحدة ترفض سبب الإخفاق في إحراز تقدم اقتصادي, الاندماج في المجتمع الأمريكي الذي يقر بالمساواة, وتلجأ للدعوة إلى الافتخار بثقافة افريقية لها تاريخها الخاص, وتقاليدها وقيمها المساوية لثقافة المجتمع الأمريكي ومستقلة عنها, ولهذا حلت رغبة الكثيرين من السود في نيل الاعتراف بتميز ثقافتهم من قبل نظام التعليم, ورؤساء العمل و والدولة ذاتها, محل الرغبة في نيل الاعتراف بكرامتهم الإنسانية.

- الدول التي نجحت في تحقيق ازدهار اقتصادي, ومتمثلة أساسا في المجتمعات الآسيوية التي تجمع بين الاقتصاد الليبرالي والأنظمة الاستبدادية حيث استطاعت هذه الدول وخاصة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية, أن الأخذ بنموذج التحديث في الولايات المتحدة وأوروبا, من التكنولوجيا إلى سبل الإدارة الغربية, ثم النظم السياسية في نهاية الأمر, وتكمن التحديات التي تواجه النزعة الليبرالية العالمية في اعتقاد المجتمعات الآسيوية بأن تقدمها راجع إلى حقيقة واحدة وهي احتفاظها بالمظاهر التقليدية لثقافتها – كأخلاقيات العمل القوية – وإدماجها في بيئة تجارية حديثة (31).

وتعكس التحديات التي تواجه الديمقراطية عن مفارقة تتمثل في انتصار الدولة العامة والمتجانسة مع اختلاف الشعوب, فمن ناحية نلمس ازديادا في تجانس البشرية الناجم عن الاقتصاديات الحديثة والتكنولوجيا, وانتشار فكرة الاعتراف العقلاني باعتبارها الأساس الوحيد المشروع للحكم في مختلف أنحاء العالم, غير أنه نلاحظ من ناحية أخرى مقاومة شديدة لهذا التجانس واتجاها – دون المستوى السياسي – إلى تأكيد الهويات الثقافية, مما يعزز في النهاية الحواجز القائمة بين الشعوب والأمم, وهذا يوحي إلى استمرار الاختلافات بين الدول على الصعيدين الثقافي والاقتصادي رغم تراجع الاختلافات الإيديولوجية, وعلى عدم قدرة نظام الدولة الراهن أن يتحول لنظام الدولة المتجانسة, فالأمة ستظل المحور الرئيسي للهوية, حتى لو تزايد إقبال الأمم على تبني أشكال مشتركة من التنظيم الاقتصادي والثقافي.

ويستبعد فوكوياما من أن يكون العامل الذي يوحد ثقافات المجتمعات و ولاءات الأفراد هو القومية, وهذا لعدة اعتبارات. فالقومية كالدين أو الأيديولوجية, بلوغ قوتها وتأثيرها على الأفراد, غير أنها ظاهرة حديثة وعارضة ليست لها جذور عميقة في النفس البشرية على حد تعبير ارنست جكنر, وكانت الانتماءات القومية للناس تقتصر على تكتلات اجتماعية كبيرة, تسود فيها الاختلافات الطبقية, إلى أن حولت الثورة الصناعية هذه التكتلات إلى وحدات متجانسة لغويا وثقافيا [32].

إن المنطق الاقتصادي للعلوم الطبيعية, مكن كافة المجتمعات أن تحصل على قدر كبير من المساواة والتجانس والتعليم, حيث أصبح الحكام والمحكومين يتحدثون بنفس اللغة, وأضحى الاهتمام المشترك هو تنمية الاقتصاد القومي, فالتصنيع لم يترك للناس غير لغة وثقافة مشتركة تمثلان الشكل الأكبر للانتماء الاجتماعي, وهذا ما يدعو إلى القول بأن القومية هي بصفة أساسية نتيجة للتصنيع والديمقراطية والمساواة, وسيكون مصيرها كمصير الدين الذي أضعفت قوته الثورة الليبرالية, وانحصر بصورة تكاد تكون دائمة عن الحياة السياسية الأوروبية أو سيكون بوسع الجماعات القومية أن تحتفظ بلغاتها المستقلة وبإحساسها بهويتها وممارستها فقط في ميدان الثقافة وليس السياسة. وقد شهد الجيلان الماضيان هذا التطور في الديمقراطيات الليبرالية بأوروبا, حيث تحول انتماء الجماعات من النطاق الضيق للدولة, إلى الولاء للمجتمع الأوروبي ككل, فالقوى الاقتصادية شجعت على قيام القومية باستبدال الحدود الطبقية بالحدود القومية, وأنشأت كيانات مركزية متجانسة لغويا, وتشجع نفس هذه القوى اليوم على انهيار الحدود القومية عن طريق خلق سوق عالمية واحدة متكاملة [33].

وتبرز أهمية الديمقراطيات كما يري فوكوياما ارتباطها الوثيق بالسلام ومن ثم الإتحاد العالمي, حيث يقسم العالم في المستقبل إلى شطر قد تخطى التاريخ, وشطر آخر لا يزال غارقا في التاريخ تكون فيه سياسة القوة هي السائدة في علاقات دولة, في حين سيكون الاقتصاد في عالم ما بعد التاريخ, هو المحور الرئيسي للتفاعل بين الدول, مع تضاؤل أهمية القوة, وتحول التنافس من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي, وسيظل هذا العالم مقسما إلى

دول قومية ليبرالية, تعمل فيه العقلانية الاقتصادية على تآكل المظاهر التقليدية للسيادة, وعلى توحيد متزايد للأسواق والإنتاج (34).

إن الخط الفاصل بين العالمين يتغير بسرعة كبيرة لدرجة يصعب فيها تحديده, هذا بسبب موجة الدمقرطة التي شملت روسيا وبلدان أوروبا الشرقية, وأجزاء من العالم الثالث, خاصة في حقبة التسعينات, إضافة إلى ارتباط هذه الدول القوي بالديمقراطيات الليبرالية بفضل الاعتماد المتبادل وارتباط الاقتصادات. وستكون أهم محاور الصدام بين العالمين هو النفط والذي لا يزال تركز إنتاجه في العالم التاريخي, ويعد عاملا حيويا للرخاء الاقتصادي ما بعد التاريخي, حيث أن التلاعب في سوقه أو زعزعته لأسباب سياسية يؤدي فورا إلى عواقب اقتصادية مدمرة على مستوى عالمي.

وتمثل الهجرة المحور الثاني للتفاعل, رغم أنا أقل وضوحا من النفط في الوقت الحاضر, لكنها قد تصبح سببا للمشاكل مستقبلا, وفشلت الدول الديمقراطية في التصدي لهذه الظاهرة, ويعود ذلك لسببين أولهما قانوني, أي صعوبة صياغة مبدأ عادل يقضي باستبعاد الأجانب من دون أن يبدو هذا المبدأ عنصريا, وهو ما سيخرق المبادئ العامة للحقوق, والتي التزمت بتكريسها الديمقراطيات الليبرالية. أما السبب الثاني فهو اقتصادي بمعنى وجود نقص في نوع معين من العمالة غير الماهرة أو شبه ماهرة, حيث سيؤدي التنافس الاقتصادي داخل السوق العالمية إلى تشجيع الاندماج بين أسواق العمل التقليدية, وبالتالي إلى تدفق كبير من العمالة نحو الدول المتقدمة صناعيا.

وسيتعلق المحور الثالث للتفاعل بمسائل خاصة بالنظام العالمي, ولاسيما المخاطر التي قد يتعرض لها كانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية... مع إمكانية أن يتسع مستقبلا نطاق مسائل النظام العالمي لتشمل قضايا عديدة كالبيئة, السكان... وستتميز العلاقات بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية بالحذر والتخوف, مع بقاء استخدام القوة هو الفاصل النهائي في العلاقات بينها, بالرغم من الدرجة المتزايدة للاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي (35).

ويبقي تعميم السلام في عالم ما بعد التاريخ مرهونا باشتراك الدول في مبدأ واحد للشرعية الديمقراطية, القادرة على إشباع حاجة الإنسان في نيل الاعتراف بحقوقه وإنسانيته. كما يجب على الدول الديمقراطية أن تعمل سويا من أجل نشر الديمقراطية والسلام العالمي لتحقيق الحضارة الكونية, وسيكون الحلف الأطلسي هو الآلية القادرة – بسبب الالتزام المشترك بالمبادئ الليبرالية – على تنسيق العمل الجماعي الفعال بهدف حماية الأمن العالمي, ضد الأخطار الصادرة عن النظم غير الديمقراطية (36).

إن أطروحة قوانين فوكوياما حول إشاعة الديمقراطية عالميا باعتبارها الصيغة السياسية الوحيدة القادرة على تحقيق الكونية الشاملة والمرسخة لجميع حقوق الأفراد والجماعات, على أساس المساواة في إطار قاعدة مؤسساتية دائمة, يشوبها الكثير من النقائص, فبينما كان الاهتمام يتركز على انتشار الديمقراطية في العالم, أصبح اليوم ينصب على تقييم السياسات الديمقراطية في الدول المتقدمة, حيث تبذل مجهودات ليس فقط للحفاظ على النظام الديمقراطي بل وأيضا لإعادة التفكير فيه, وإيجاد أشكال جديدة وتطويرها.

وقد شملت عملية الإصلاحات الدستورية العديد من الدول المتقدمة مثل الاعتراف بتعددية المناطق والثقافات في بريطانيا، إيطاليا وفرنسا وكذا محاولة العمل بأشكال جديدة للحقوق الثقافية والسياسية والمدنية للأقليات في دول كأستراليا وكندا, ولقت هذه العملية تشجيعا من قبل العديدين المنادين بالاعتراف بالتنوع المعاصر الذي برز نتيجة للهجرة والتعددية التاريخية, وهو تنوع كان معرضا لإنكار دائم من قبل طروحات الوحدة القومية, والهيمنة الثقافية (37).

يتعرض النظام الديمقراطي لطروحات مضادة, ترسخ - نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع المعاصر, وكذلك بسبب التحولات العالمية المترتبة عن العولمة, ويتوزع هذا النقد على ثلاث مستويات, مستوى نظري يتعلق بمسألة المساواة, وهذا النقد قديم قدم الديمقراطية نفسها, أين تظل مخاطر استبداد الغالبية ماثلة, ويتجلى ذلك خاصة في المجتمعات ذات التنوع الديني أو العرقي حيث لا يتم المحافظة على حقوق الأقلية.

ويوجه النقد الثاني وهو ظرفي **Conjunctural** لليبرالية بشكل عام, بمعنى إزاء التناقض بين المساواة الشكلية وحيادية النظام السياسي وواقع اللامساواة والانحياز بسبب تدخل المال في السياسة. ويتجسد هذا التناقض بين الديمقراطية وعلاقات السوق, في قدرة السياسيين المقربين من رجال الأعمال على التأثير في نتائج الانتخابات, فإن الحكومة مقيدة لدرجة كبيرة من السلطة المالية, حيث تتشكل وتتغير توجهاتا تبعا للمصالح المالية والاقتصادية, كما يبرز ذلك التناقض في دور الإعلام في تشويه المعلومات والخيارات الانتخابية, ففي البلدان المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا تراجعت استقلالية المؤسسات الإعلامية, وقدرتا على تشكيل مواقف مستقلة اتجاه القضايا السياسية.

ويسعى النقد العولمى **global** ليس إلى تعزيز إمكانات الديمقراطية وإنما إلى تقييدها, بإخضاع عالميتها للمساءلة, وهذا النقد في السنوات الأخيرة أثر تراجع أداء الديمقراطية من جهة, وإعادة إحياء الطرح القائل أن بعض الشعوب غير مؤهلة ديمقراطيا, على شكلين مختلفين يتعلق الأول بالموقف المتبني من الحكام وبعض الفئات في المناطق غير الغربية في العالم لاسيما في العالم العربي وشرق آسيا, وملخصه أن الديمقراطية الغربية غير مناسبة لـتمعاتم, ولقيمهم المحلية, أما الشكل الثاني فيرتبط بالفكرة التي يطرحها بعض المفكرون الليبراليون مثل **rawls , John** والتي تسمح للمجتمعات غير الديمقراطية بأن تحافظ على أشكال من الحكم غير الديمقراطي, مادامت تحترم القواعد الأساسية للنظام[38].

وتعكس التساؤلات حول الديمقراطية تحديا مزدوجا, يكمن في مجموعة المقولات الاجتماعية التي تؤكد الفروق الجوهرية بين الثقافات وشرعية التفسيرات الصادرة عن النخب والسلطات وما تطرحه من تحد لمبدأ العالمية. وتتعزز التحديات التي تواجه الديمقراطية في الـتمعات المتقدمة, والتي تشهد انعداما للثقة على نطاق واسع , وينعكس ذلك من خلال التشكيك بنوايا السياسيين وقدراتم, عدم الثقة بالقطاع العام, وعدم الرضا عن الخدمات العامة, كما يلاحظ مثلا انخفاض في مستويات المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة, وتتشوه العملية الانتخابية بسبب تدخل الأموال الخاصة واللولبيات, ومجموعات المصالح, إضافة إلى الانخفاض المستمر في الوعي السياسي في مجالات عدة, وعلى وجه التحديد في

القضايا الدولية, وكذا اللامبالاة المتزايدة للجيل الجديد تجاه السياسيين, والمشاركة في العملية السياسية. وترجع هذه التحديات عموما لجملة أسباب ترتبط قبل كل شيء بالانتشار العالمي للديمقراطية, غفت تراجع الإيديولوجيات السابقة (خاصة الشيوعية), وظهور أفكار جديدة مرتبطة بتوسع العولمة, تدد قيم التسامح بين ا لتمعات [39].

وتشجع العولمة تأثيرات أخرى مضادة للديمقراطية, تقوي التوجهات النقدية السابقة, من ناحية, وتخلق فروقات كبيرة في مستوي المعيشة جراء تقييدها لقدرة الدولة على إدارة الاقتصاد, من ناحية أخرى, وكذا إتاحة الفرصة أمام الحركات الجماهيرية الاحتجاجية لتعبئة الناس ضد العولمة نفسها, وعلى مستوى آخر تقوي من إغراءات القومية, وهو ما نراه متكرر الحدوث في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة, والدولة الشيوعية سابقا, ففي الولايات المتحدة مثلا يمارس اليمين الديني والمقدر بـ 80 مليونا, تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية, وتصاعد اليمين المتطرف الجديد في النمسا وسويسرا, وهو مؤشر يدل على بروز مؤشر سيء قد يجد صداه في الدول الأوروبية الأخرى [40].

إن التلاقي المتكرر للقومية المتشددة مع السياسات المضادة للديمقراطية, ينفي احتمالية أن يكون ذلك التلاقي عرضي الطابع, لارتكازها على المفهوم الذي يعتبر الأمة معطى تاريخيا, وهذا ما يجعلها غير متغيرة تجاه السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى والشعوب, ومن ثم يصبح النمط السائد إزاء السياسة هو التنافس وتعزيز الفروقات ورفض التعاون, وقد تأخذ شكل رفض المعاهدات الدولية بشأن التجارة والبيئة, حقوق الإنسان, كحالة الصين, إيران والولايات المتحدة مثلا, أما في صيغها الأكثر تطرفا, كما في حالة يوغوسلافيا سابقا, فإن صعود القومية في حقبة التسعينات قاد إلى جرائم بحق الإنسانية على نطاق واسع [41].

وبدا يظهر أثر مرتبط بانتشار الانترنيت والتجارة الإلكترونية حيث تخلق عالما تندثر فيه القيود الديمقراطية التقليدية على المواد الدعائية العدائية والعنصرية, عالما يصبح فيه الأساس المالي والضريبي للدولة أكثر مرونة. مع زيادة تدخل الشركات الكبرى وأشكال التدخلات الأخرى في الفضاء الشخصي للأفراد. وتفاؤل الكثيرون بأن الديمقراطية قد تتعزز

بواسطة ما يوصف بالحكومة الإلكترونية **e-government** ورغم ما يحمله هذا الرأي من وعود بتسهيل الاتصال والتشاور, فإن هذا التوجه ينطوي تجاهل موقف الذين لا يملكون وسيلة الاتصال تلك, أو لا يتوفر لهم الوقـت لاستـخدامها. وبروز ديمقراطية إلكترونية **e-democracy** متواصلة النشاط, وغير متأثرة بتدخلات مجموعات المصالح، وتحيز وسائل الإعلام هو أمر صعب تحقيقه [42].

## المطلب الثاني: الصدام الحضاري

إن الحديث عن الصراع الثقافي, أو الحضاري قديم من الناحية التاريخية, وإذا كان هذا المصطلح يستخدم لفترة ليست بالقصيرة عموما, فإن ألفاظ أخرى استخدمت وعبرت عن المدلول الإشكالي نفسه كالغزو الثقافي والإختراق الحضاري, ولقد تناول علماء الفينولوجيا لفظ الصراع اللغوي, بمعني أن لكل حضارة لغة خاصة بها تحاول فرضها بصورة قسرية أو عفوية على الحضارات التي غزتها, ويطلق على هذه الحالة بالغزو الثقافي, واللغة في اللسانيات الحديثة لهلمسبيف, ليست مجرد أداة تواصل وإنما هي وعاء للتفكير, متكونة من ألفاظ وعبارات تحمل أفكارا وعقائد وآراء, ومن هذا الأساس يمكن الحديث عن فكرة الصراع, كون التأثيرات الدلالية الناتجة عن هذا الصراع ستعزز وتتوسع على المستوى العالمي [43].

وإذا استخدمنا المضمون الماركسي فإن صراع الحضارات يعني ضرورة حتمية وتاريخية, وكان الجدل التاريخي هو اللفظ الأكثر تداولا, ويدل على أن الصراع أمر طبيعي, من الواجب تحققه لاستمرار مسيرة التاريخ, وهذا الأخير لا يمكن تصوره إلا على أنه صراع بين الحضارات المختلفة. غير أنه حل لفظ الصدام مكان الصراع, ليكتسب دلالات جديدة ومغايرة [44].

ويمكننا رصد بداية الحديث عـن الصدام, عنـد الفـكر الألماني النازي, بمعنى الصراع الثقافي والحضاري في المنهاج السيـاسي, والذي تم توظيفه على أساس خطة مدروسة, وأطلق عليه لفظ **KALTUR KAMPF** أي صـراع الثـقافة, ويعـد كتاب**the dynamics of world history** لمؤلفه **DAWSDN** , أول المؤلفات التي أوردت هذا اللفظ واستخدمته بمعناه الجديد.

وسادت عموما النظريات التي جعلت الصراع محور بنائها النظري في فترة الأربعينيات والخمسينيات كالنظرية الماركسية وفكرة صراع الطبقات, ونظرية أخرى تؤكد على الصراع بين الأمم وما يتفرع عن ذلك من تقسيمات في العلاقات الدولية (عالم ثنائي, أو متعدد الأقطاب) تتطلب إيجاد توازن لتجنب انعكاسات الصراع المحتمل. غير هذه النقاشات

لم تكن ترتكز على افتراض خطوط واضحة لأطراف الصراع. الأمر الذي جعل هذه الخطوط غير واضحة ومختلطة في أغلب الأحيان.

وتطرق أرلوند توينبي لموضوع الصراع الحضاري بشكل مفصل في محاضرته الأولى ضمن سلسلة من المحاضرات ألقيت في كلية برين مور, وكانت بعنوان الصراع بين الحضارات, ثم قام بضمها في كتاب **CIVILIZATION TRIAL** (أي الحضارة في الميزان سنة **1937**). وتعتبر هذه المحاضرة نصا مرجعيا لأفكار المقال الذي كتبه صامويل هانتنغتون في مجلة **FOREINGN AFFAIRS** بعنوان **The clash of civilizatins.**

واعتبر توينبي أن الحادثة الأهم في التاريخ والتي وقف عندها المؤرخون كثيرا, هي اصطدام الحضارة الغربية بسائر المجتمعات الأخرى في العالم, وتنبع أهمية هذا الحدث في رأيه من كونه الخطوة الأولى لتوحيد العالم في مجتمع واحد, وذلك بتحطيم التراث الاجتماعي للحضارات الأخرى, عند اصطدامها بالتراث الاجتماعي الغربي, ونوعية وفرادة هذا التوحيد الاجتماعي للعالم لا تكمن أو تتمثل في مجال الاقتصاد, ولا في الحرب والسياسة, وإنما تتمثل في الدين.

ويتابع بالقول أن الديانات الأربع الكبرى ذات الرسالة العالمية في العالم: المسيحية, الإسلام, الهندوسية, البوذية التي تسود في الشرق الأقصى هي من الناحية التاريخية ثمرة الصراع الذي دار بين الحضارة اليونانية – الرومانية ونظيراتها المعاصرة, وهذا الصدام يعطينا فكرة عن الفترة الزمنية التي يستغرقها أي صراع بين الحضارات [45].

وينظر توينبي إلى تاريخ الحضارات على أنه صراع, يقوم على الدين كمعتقد رئيسي ومرجع أساسي في قيامها, وهذه الرؤية للتاريخ ليست بالجديدة تماما لكن الجديد الذي قدمه توينبي هو إسقاطات النظرية على التاريخ المعاصر والمستقبلي, حيث يرى بأنه " لا نزال في الفصل الأول من قصة صراع الحضارة الغربية, مع حضارات المكسيك والبيرو, والمسيحية, والإسلام, والعالم الهندوسي, ومنذ زمن وجيز أخذنا نشاهد بعض آثار صراعنا مع هذه الحضارات, من دون التعرف على آثار الهجوم المضاد الذي ستقوم به, وستكون هذه الآثار هائلة بلا شك".

ولم تتوقف رؤية توينبي على مجرد التنبؤ, وإلا اعتبرنا الأمر مجرد توقعات, لكنه يقدم نظرية في قيام الحضارات وسقوطها, وتقدير لعدد الحضارات القائمة الآن, وتلك التي ستزول في المستقبل القريب, ولتعزيز نظريته. يعتبر توينبي أن إحدى الحركات التي تقوم بها الحضارات غير الغربية في الهجوم المضاد لها, هي تلك التي قامت بها روسيا كفرع من العالم المسيحي الأرثوذكسي بوصفها حركة خطيرة نظرا لقدراتها العسكرية, ولقدرتها على هداية الغرب إلى مذهب فلسفي مغاير. وبناء على هذه الحركة يرى توينبي مستقبل الغرب سوداويا, حينما يعتبر أن الرد الذي وجهته الحركة الروسية يبقي هينا مقارنة بالرد الذي تتصدى به الحضارتان الهندية والصينية التحدي الغربي (46).

ويصر توينبي على ضرورة النظر إلى التاريخ على أساس الحضارات, لا على أساس الدول التي هي عبارة عن كيانات قانونية سريعة الزوال وللدين كعامل عظيم الأهمية, لكونه الملاذ الوحيد الطي لجأت إليه الأغلبية على مدى تاريخ الحضارات, فالرجوع إلى الله عند توينبي هو نهاية المطاف في التطور من حالة الإنسان ما قبل الحضارة, إلى حالة الإنسان المتحضر, ليصل إلى الإنسان الأعلى.

وحاول برنارد لويس أن يقرأ الصراع القادم على أساس أنه توتر هليني- آسيوي, ويتنبأ باري بوزان في السياق نفسه بحدوث صراع بين المركز والأطراف. معتبرا أن التصنيفات التي درج لتداولها منذ الحرب العالمية الثانية, قد فقدت معناها بعد انهيار الكتلة الشيوعية, ولذلك هناك حاجة ملحة لتصنيف جديد لفهم الوضع العالمي الجديد, ويقوم تصنيفه القائم على التحليل بتقسيم العالم ككل إلى مركز وأطراف, يمثل المركز كتلة رئيسية من الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على العالم, أما الأطراف فهي مجموعة الدول المختلفة اقتصاديا وسياسيا, تتحرك ضمن نمط من علاقات يشكلها المركز (47).

وينظر باري بوزان للمركز على أنه أصبح متعدد الأقطاب, وهذا التعدد يقلل من المخاوف السياسية حول تنازعها على الصعيد العالمي, في حين تزداد على المستوى الإقليمي, بمعنى أن الدول العظمى ستنقل منازعاتها إلى الأطراف. ويتجلى ذلك سياسيا بزوال قيمة الأطراف كأقطاب اقتصادية أو مواقع إستراتيجية, واكتفاء المركز بالتدخل في المناطق الحيوية

كالشرق الأوسط, أما اقتصاديا فتظل الأطراف على وضعها بسبب المعوقات الذاتية, والخارجية بالتدخل الاقتصادي للمؤسسات المالية التي يشرف عليها المركز. إضافة إلى ثقل المديونية, هذا ويؤكد بوزان على أهمية الأمن الاجتماعي, في علاقات المركز والأطراف, باعتبارها المسألة الأهم في عالم ما بعد الحرب الباردة, لتعلق الأمر بالإطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية التمعات وثقافاتا.

ويعد الصدام بين الهويات المتنافسة والهجرة أهم قضيتين في هذا الإطار, وسيكون هذا التصادم الحضاري أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام, حيث يقول " إذا اجتمع خطر الهجرة, وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف, ولاسيما بين الغرب والإسلام" (48).

وتمثل جميع التصورات السابقة محاولة لقراءة الوضع المحتمل لعالم ما بعد الحرب الباردة, والمتصور قيامه على الصراع, مع الاختلاف في تحديد الطرف الآخر, وقد حاول صامويل هنتنغتون معالجة هذا الجانب المختلف حوله في طرحه لموضوع صراع الحضارات.

يبدأ هنتنغتون طرحه بالشك في الفكرة القائلة أن سياسة العالم تتقدم من خلال الديمقراطية الليبرالية, منتقدا المنطلقات الكونية الشاملة للحضارة الغربية, والإيمان الأمريكي بالتفوق العالمي للثقافة الأمريكية, من كونا تتضمن ثلاث نقاط ضعف مهدمة من حيث أنا زائفة لا أخلاقية وخطرة قائمة على خطأ عدم الاعتراف بالحضارات الأخرى معبرة بذلك عن غطرسة إمبريالية ثقافية, الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى حرب كبرى بين الحضارات, ويشير إلى ذلك باسم خط الحروب الإندامي (49).

باتت السياسة العالمية برأي هنتنغتون مقبلة على الدخول في مرحلة بالغة الخطورة من مراحل التاريخ, فعملية التحديث ونااية الحرب الباردة يفضيان بدلا من خلق حضارة كونية شاملة, فإنما يقومان بتقريب الناس من ناحية, وتقسيمهم من ناحية أخرى. وفقا لحدود ثقافية وحضارية حيث حلت الأسر الثقافية مكان تكتلات الحرب الباردة, وتحولت خطوط التصدع إلى صراعات ثقافية بين جماعات منتمية إلى حضارات متباينة, وبناءا على ذلك

يجرى إعادة رسم الحدود السياسية, بما يتفق مع الأسس البشرية القائمة على الانتماء العرقي, الديني, الثقافي والحضاري.

ويكمن الفرق الجوهري بين الصراعات الايدولوجية, وصراعات خطوط التصدع, من حيث أن الأولى تحدث من أجل فرض نظرة عالمية موحدة على الجميع في حين تعتبر الثانية صراعات خصوصية ونسبية تقوم على تقسيم العالم إلى كتل حضارية منفصلة [50].

وباعتقاد هنتنغتون فإن سكان العالم في حركة تاريخية على مراحل متباينة, تصل إلى مرحلة سياسية تسمي بالديمقراطية, ويشتمل التاريخ الإنساني هذا, على الكثير من الأحداث تحددها جملة من الثقافات والحضارات, ويطرح هذا التاريخ في المقابل إشكالية حول السلم العالمي.

تختلف جذريا عن تلك التي طرحت خلال الحرب الباردة, حيث كانت (إشكالية السلم) بالنسبة للغرب عبارة عن مشكلة نظام عالمي, قابلة للمعالجة عبر إقامة تحالفات موازية, وإستراتيجية الردع النووي. أما بعد الحرب الباردة فتتوقف المشكلة على الفهم الثقافي لحضارات العالم الكبرى. وتعتبر هذه مسؤولية بالغة الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤمن بتفوق حضارتا, وبمسؤوليتها في جعلها كونية, ومن شأن التخلي عن هذه النظرة برأي هنتنغتون أن يؤدي إلى المزيد من التصادم بين الحضارات ومن ثم تعريض النظام العالمي للخطر [51].

إن الفكرة الأساسية التي ركز عليها هنتنغتون هي أن المصدر الأساسي للا اعات في العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا وإنما ثقافيا, بمعني أن الانقسامات وخطوط التقسيم المستقبلية ستأخذ حدودا حضارية على اعتبار أن الحضارة كيان ثقافي, ستكتسب هويته الثقافية أهمية متزايدة في العالم والذي سيشتمل سبع أو ثمان حضارات كبرى: الحضارة الغربية, والكونفوشيوسية, واليابانية, الإسلامية والهندية, والسلافية الأرثوذوكسية, والحضارة الأمريكية اللاتينية, وربما الإفريقية.

وستحدث أهم ال اعات في المستقبل بناءا على خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات, لاسيما وأن هذه الفروق هي أساسية تتلخص في التاريخ, واللغة والثقافة,

والأهم من ذلك في الدين, الذي يعد القوة المركزية التي تحرك الناس وتحشدهم. وما يزيد من هذه الفرضية هو عدم قابلية الفروقات الثقافية للتغير أو الحلول الوسط, الأمر الذي سينشأ عنه تشكل تحالفات بصورة متزايدة تستغل الدين المشترك, والهوية الحضارية الواحدة, وهذا معناه أن تحديد العلاقات الدولية المستقبلية سيكون بمقياس ديني واثني [52].

وأراد صامويل هنتنغتون أن يكون كتابه تفسيرا لتطور السياسة الكونية بعد الحرب الباردة, طامعا أن يقدم إطار عمل أو نموذج لسياسة عالمية ترتكز على الهويات الثقافية التي هي على المستوى العام هويات حضارية, تشكل بدورها أنماط التماسك والتفسخ والصراع في المستقبل. يوظف ضمن هذه الرؤية عددا من المصطلحات لتحليل السياسة الكونية كحروب الهوية, ودول القربى, ليعني بها الدول المنتمية إلى حضارات واحدة, تتحالف لمواجهة الحضارات الأخرى المكونة أيضا من دول قربى ذات ثقافية حضارية خاصة بها.

ويتخذ الدين كمعيار أساسي في تحديد الحضارات الثمانية التي تتصادم في المستقبل, باعتباره كما يقول الوحيد القادر على أن يفي بالحاجات النفسية والعاطفية والأخلاقية للبشر, وأعمق اختلاف يمكن أن يوجد بين الناس, ولتبرير تصنيفه يستشهد بالحرب فيما بين المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس ( الصرب), والمسيحيين الكاثوليك ( الكروات), في منطقة القوقاز والسودان...[53]

إن الفرضيات التي قدمها هنتنغتون والتي اعتبرها مسلمات, لا تعدو أن تكون إحياء لأفكار أرلوند توينبي, غير أنها أخذت أبعاد مختلفة, من حيث أن أفكار توينبي تعتبر التاريخ قائما على أساس الحضارات وليس الدول, فبالرغم من أننا مطالبون بالولاء للدولة التي شاءت المصادفة أن نكون مواطنين فيها, وبخاصة في العصر الحاضر, فإن للحضارة التي ننتمي إليها في الواقع شأن أكبر في حياة البشر لا فهي (أي الحضارة) تشمل في معظم مراحل تاريخها مواطني دول أخرى, وإضافة إلى ذلك فهي أقدم من الدولة نشأة.

وفكرة تقسيم الحضارات استنادا للمعيار الديني ترجع أساسا إلى أرلوند توينبي, مع أنه لم يتخذ لهجة شديدة الحدة اتجاه الحضارة الإسلامية, وإنما لغة تحذيرية من الإمكانية المدمرة للإسلام, التي لا تظهر الآن حتمية وقوعها, وهذا على حد تعبيره راجع إلى فقدان فكرة

الوحدة الإسلامية التي تدد الغربيين سيطرتا وتأثيرها تدريجيا على عقول المسلمين, لكن هذا لا يستبعد إمكانية تحرك الإسلام وقيامه بدوره التاريخي, إذا تغير الوضع القائم [54].

لقد كانت الأفكار السابقة بمثابة المسلمات الأساسية لنظرية صدام الحضارات وتحولها إلى بنية معرفية نظرية, فالدين إذا كان في نظر توينبي عاملا رئيسيا, فإنه عامل ثابت وغير متحول مهما اختلفت الوجوه التي يظهر با, بالنسبة لـ هنتنغتون مرددا في هذا الصدد مقولة ريجسي دوبريه " ليس الدين أفيون الشعوب وإنما فيتامين الضعفاء".

ويبرز العامل الديني بفعل ما تحدثه عملية التحديث الاقتصادي, والتغير الاجتماعي من انقسامات بين شعوب العالم, ومن إضعافا للأمة باعتبارها مصدرا للهوية. ويتحرك الدين لملأ هذا الفراغ الحاصل, ويعيد المخزون التاريخي للحاضر بما يحمله من حقد تحتفظ به الذاكرة من رفض للتغريب, وسيتخذ هذا الرفض أشكالا مختلفة, أكثر جلاء, التمسك بالخصوصية الثقافية اتجاه الدعوات الغربية للديمقراطية, وحقوق الإنسان والحرية...الخ. ويوظف هنتنغتون في السياق نفسه تعبيرا لريتشارد نيكسون عام 1994 بالغ الدلالة يقول فيه:" إن القوة الاقتصادية الصينية اليوم, تجعل محاضرات الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان عملا وقحا, وخلال عقد من الزمن لن يكون لها لزوم, وبعد عقدين ستكون شيئا مضحكا." ومعنى هذا القول أن ا لتمعات غير الغربية, ترى في الدعوة إلى حقوق الإنسان استعمارا مفهوميا وهي بذا الشكل لا ترفض المفهوم من حيث المبدأ, وإنما ترفض عولمته بالإسقاط الغربي والقسري له, على ا لتمعات الأخرى.

وأخذا بالمعيار الديني, تبرز الحضارة الإسلامية كأشد الخصوم في الصدام الثقافي الذي يواجه الغرب وسيمتد قرونا طويلة, ينشأ خلالها تفاعلا عنيفا بين الحضارة الغربية والكونفوشيوسية, الأمر الذي يسفر عن تشكل تحالفا بين الحضارة الإسلامية, ونظيرتا الكونفوشيوسية مواجها ومهددا للحضارة الغربية. ويشخص هنتنغتون بتفصيل أكثر الخطر الإسلامي بقوله: " ليست الأصولية الإسلامية هي المشكلة الأساسية بالنسبة للغرب وإنما الإسلام, فهو حضارة مختلفة تماما, شعبها مقتنع بتفوق ثقافته, وهاجسه الوحيد ضآلة قوته,

وهذا التمايز الذي يعتقده المسلمون في دينهم, هو سبب مشكلاتم في العيش مع جيرانم, فهم أكثر تورطا في العنف من أي حضارة أخرى... فللإسلام حدود دموية".

ويفسر العنف المرتبط بالإسلام بأنه كان دين سيف منذ البداية, وبتعبير آخر أن مفهوم اللاعنف منعدم من الفكر والممارسة الإسلامية, فالإسلام عقيدة أكثر استبدادية, حتى من المسيحية, لأنه يمزج بين الدين والسياسة ويضع حاجزا فاصلا بين من هم في دار الإسلام ومن هم في دار الحرب [55].

ويختتم هنتنغتون طرحه بالحديث عن مستقبل الحضارات, وكتحديد أكثر عن مميزات الحضارة الغربية, لكونا مجتمعا أصبح ناضجا, سيدخل فيما تسميه الأجيال القادمة بالعصر الذهبي في نظام الحضارات المتكررة, فاستنادا للقيمة المعيارية للمعتقدات الغربية العالمية, يفترض أن تعتنق شعوب العالم القيم والمؤسسات والثقافة نمط الحياة الغربية لأنا تجسد فكرا راقيا, والأكثر بين مثيلاتا استنارة وليبرالية وعقلانية وحداثة, ويرجع المصدر الذي يستمد منه الغرب هذه الطبيعة المميزة لقيمه ومؤسساته, من مسيحيته وتعدديته وفردانيته وحكم القانون, وستكون هذه المميزات السبب في التصادم مع الحضارات الأخرى, وكمحاولة لتجاوز أو تجنب الصدام يورد هنتنغتون ثلاث شروط أساسية:

1. قانون الامتناع: ويقصد به امتناع الدول المحورية عن التدخل في الصراعات الداخلية للحضارات الأخرى.
2. قانون الوساطة المشتركة: والذي يجب على الدول المحورية أن تشارك معا في القيام بمهمات الوساطة بدف احتواء أو إيقاف حروب خطوط التصدع بين دول من حضارات متباينة.
3. قانون العوامل المشتركة: ويحث جميع شعوب الحضارات على البحث عن تلك القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة بينهم والسعي نحو نشرها وتعزيزها [56].

وقد لاقت أفكار السيناريو الذي طرحه هنتنغتون لتفسير معطيات الواقع لاستشراف المستقبل وفق الرؤية الغربية, الكثير من النقد, ليس فقط لكشف تناقضاتا, ومحدودية وقصور

المنطق الذي تقوم عليه ويتحكم في نتائجها, وإنما بدف التوصل لتشخيص أكثر دقة لدوائر الصراع العالمي, الذي ستتقاطع فيه إرادات الهيمنة المتنافرة.

إن فرضية هانتنغتون على وقوع صدام بين الحضارات, أو نبوءته إن صح التعبير, تعكس وتحوي فقرا فلسفيا, يبرز أولا في رفضه لفصل الثقافة عن الحضارة, واعتبارها الفكرة العامة في أي تعريف للحضارة, وهذا ما يبرر ربط مفهومه عن الحضارة بالعامل الديني, غير أن استخدام مفهوم الحضارة, وبالتالي الدين بوصفه المؤشر الأساسي للتمييز بين أطراف الصراعات في عالمنا المعاصر, لا يساعد كثيرا في فهمها.

و الواضح أن هانتنغتون نفسه لم يلتزم بمقياس واحد للتصنيف, فالحضارة الغربية هي نسبة إلى الغرب وهو مساحة جغرافية, والكونفوشيوسية نسبة إلى كونفوشيوس, والحضارة اليونانية والهندية نسبة إلى البلد, أما الحضارة الإسلامية فهي نسبة إلى الدين, والسلافية الأرثوذوكسية نسبة إلى عرق ودين في آن واحد, والحضارة الأمريكية والإفريقية فهي نسبة إلى قارة, وبذلك فإن الدين ليس هو العامل الوحيد في تقسيم الحضارات وإنما هو واحد من بين مجموعة من العوامل التي يفترضها هانتنغتون في تمايز الحضارات, يعتمد تقسيما ثنائيا معبرا عنه بالغرب وبقية العالم **the west and the rest** , ورغم الدلالة الإيديولوجية لهذا التعبير, فإنه يستخدمه ضمن ما يسمي بالمقياس الحضاري, يحدد به كما يقول فؤاد عجمي بقلم رصاص حاد ويد ثابتة, أين تنتهي حضارة ما وأين تبدأ حدود حضارة أخرى (57).

وإذا وفق هانتنغتون إلى حد ما في تحديد سمة الـ اعات القائمة حاليا بالثقافة, حيث لا يمكن تجاهل أن الثقافة هي أحد وجوهها. إلا أن الخطأ يرد إلى اعتبار هذه الاختلافات الثقافية خصائص جوهرية في نشوب الـ اعات غير قابلة للتغيير, ومتجاورة للتاريخ, فمن الناحية النظرية يستحيل ضبط الكتلة الثقافية وفق إستراتيجية تطور حضارية – اقتصادية – سياسية, واحدة وشاملة ولازمة في نتائجها باستمرار, وتداخل وتفاعل الثقافات لابد أن يخلق نوعا من الصراعات بين الجماعات المختلفة, ومع ذلك لا يعني أبدية هذا الصراع الخاضع بدوره لمتغيرات سياسية واقتصادية ومصلحيه. وليس بالضرورة لطبيعة العلاقات التاريخية بين البشر (58).

وحاول هانتنغتون تجنب الاعتماد على المصطلحات السياسية في تحليله, والتي تعني هنا الآتية, والتغير والزوال يضمن استمرارية طرحه لمدى طويل ويتضح ذلك عند توظيفه لمصطلحات الثقافة, والحضارة والاجتماع... الشيء الذي جعله يسقط في فخ إيديولوجية السياسة, عندما لم يدرك أن الحضارات لا تسيطر على الدول, إنما الدول هي التي تسيطر على الحضارات. فعلى حد تعبير فؤاد عجمي " فإن الدول تشبيع بنظرها عن روابط الدم عندما يقتضي الأمر ذلك, وهي ترى الأخوة والعقيدة والقرابة عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك".

وقد تنبه هانتنغتون لهذه الفكرة, عندما اعتبر الدول هي المحددة لموازين القوة, ولهويتها ومصالحها بمقاييس حضارية, غير أنه لم يوضح لنا سبب تحول اللواءات من مستوى الدول (الأمم) إلى مستوى الحضارات, متجاهلا في الوقت نفسه الدافع الذي يحرك هذا التحول المزعوم إلى صراع بين الحضارات, لاسيما إذا علمنا أن الا اع العرقي ليس بالضرورة حضاريا, كما هو الأمر في رواندا وإيرلندا الشمالية... فبؤر الصراع قد تنتج من عوامل وأسباب تجسدها مصالح سياسية واقتصادية ومراكز نفوذ [59].

إن نظرية صدام الحضارات لصامويل هانتغتون, تظل ذات قيمة كمدخل إلى الجانب الحضاري, نتائجها عبارة عن أحكاما قيمية, ولهذا تبقي أسئلتها وفروضها قابلة لإعادة الطرح من جديد لاسيما وأن التنوع الثقافي في صميم المادة الحضارية, لا يكتفي برؤية واحدة لتفسير تطور السياسة الكونية ورصد تقاطعات الصدام المحتملة [60].

وتقابل نظرية صدام الحضارات العديد من الدعوات للحوار ومواجهة المركزية الغربية, وتتجلى بوضوح في خطابات كلود ليفي شتراوس وفوكوودريدا, وغيرهم. والأهم من ذلك دعوة روجيه جارودي في كتابه الحوار بين الحضارات والتي حصرها في الرد على الهيمنة الغربية على الثقافات الأخرى, مانعة بذلك كما عبر جان فرانسوا بايار الحضارات الأخرى من التعبير عن تقاليدها والحفاظ على ثقافتها الخاصة, وقد حاول جارودي أن يبطل الوهم الغربي بكونه المبدع الوحيد للقيم الإنسانية, معتبرا أن حوار الحضارات هو مشروع على مستوى الكوكب كله من أجل ابتكار المستقبل بمشاركة الجميع. حيث يرى أن اللقاء بين

الحضارات قد تم لكن على قاعدة الفتح والغزو والاستعمار, الشيء الذي منع حوارها, ولاسيما وأنه ضرورة أكثر اقتضاء اليوم من أي وقت مضي – لما له من إمكانية ل ع صفة الحتمية عنه محققا بذلك التوازن مع الطبيعة (61).

وعقدت ندوات ومؤتمرات عالمية عديدة محورها حوار الحضارات من أهمها تلك التي عقدت في العاصمة تبليسي لجمهورية جورجيا ( ما بين 13- 15 جويلية 1995), تحت عنوان " من أجل التضامن وضد التعصب وفي سبيل حوار بين الثقـافات", وقد تمت بإشراف كل من مدير اليونسكو فريدريك مايور, والرئيس الجورجي أدوارد شيفاردنازي, وصدر عنها في السنة التالية أعمال ندوة أخرى بعنوان " لقاء بين الحضـارات: صراع أم حوار", كما نظم مركز الدراسات الجهوية في جامعة برنستون بالولايـات المتحـدة ندوة (ما بين 5- 7 ماي 1995) ضمت خمسين شخصية علمية يمثلون جميع حضارات العال (62).

وقد أقرت الأمم المتحدة سنة 2001 عاما للحوار بين الحضارات بناء على دعوة وجهها الرئيس الإيراني محمد خاتمي, تمت على أساسها ندوة في طهران بعنوان " الندوة الإسلامية للحوار بين الحضارات" تمخضت عنها دعوة من الأمم المتحدة لإعداد ميثاق عالمي للحوار بين الحضارات المعاصرة.

وحاول وزير الخارجية كمال خرازي في لندن سنة 2000 أن يشرح الرؤية الإيرانية لحوار الحضارات بقوله: " أن العالم منقسم حقا إلى ثقافات مختلفة, لكن يجب تحديد نوعين من الثقافتين, ثقافة الإقصاء **Culture of escclusion**, التي تتميز بالمركزية والسلطوية, والتمييز وغياب العدالة, ومراكمة الثروة والـ عة المركزية. وثقافة الاستيعاب **culture of inclusion** , المتميزة بالتعددية الثقافية, التنوع, الديمقراطية, الحرية, المشاركة والعدل, والأمن الجماعي", وأكد خرازي أن ثقافة الاستيعاب هي ثقافة الأشخاص المسالمين ذوي التفكير الحر والساعين نحو العدل والنظام العالمي الجديد يجب أن يكون قائما على مبدأ الاستيعاب حتى يستطيع تجاوز ما تبقي من مرحلة ثقافة الغموض, والانتقال إلى ثقافة الاستنارة الجديدة, وترتيب أوضاعه المعولمة على قاعدة حكم القانون والمساواة. ورغم كثرة

هذه الدعوات والندوات إلا أن المسألة لا تكمن في الدعوة إلى حوار الحضارات, وأنا في قدرتنا على إنشاء خطاب مؤسس على التصالح والحوار [63].

إن الحوار لا يطرح نفسه هنا كغاية أو كحاجة ينبغي تحقيقها لاستكمال عملية التجميل التي يجب إجراؤها على الخطاب المعاصر, فالحوار أكثر مكن ذلك يعني خلق مناخا ملائما للتفاهم والتعاون يساعد مسعى الجميع على إيجاد توجهات أكثر إيجابية, ويضعف الميول الكامنة والقائمة لتغذية الرغبة الا اعية والعدوانية, كما يعدو الحوار بدوره بمثابة القدرة على إحداث تغيرات عميقة في طريقة نظر كل طرف إلى الآخر. فيصبح (الحوار) بذلك الأداة المشتركة التي تمكننا من تحقيق فهم أعمق للذات وللآخر, ولكن هل من الممكن تأسيس علاقة بين الحضارات قائمة على الحوار [64].

إن العلاقات بين الحضارات قائمة على أساس توازن القوى والمصالح, وإذا تم الحوار تاريخيا, فقد كان عبارة عن تبادل التأثير بفعل التطور التاريخي, وليس بحاجة إلى دعوة أو تخطيط, كونه يحدث بصورة عفوية. ونظام توازن المصالح هو الذي يفرض نوع الحوار, أو حتى قيامه أساسا, فالتحاور المنسجم يكمن في اعتدال القوى المتنازعة والتجانس البنيوي بين الأفكار المتصارعة, وإذا كان التفكير ينصب اليوم في فكرة الحضارة العالمية, أو كما سماها هانتنغتون الحضارة المشتركة, فعلينا أن نساهم جميعا في العمل على بنائها عن طريق الحوار المؤسس على الشراكة, حتى أن البعض رأى في حوار الحضارات شكلا من أشكال الالتفاف على الصراع بين الثقافات, إلى إشكالية الحوار بين المصائر الثقافية ومستقبل الثقافة البشرية, بمعنى البحث عن فرص لتثقيف الجماعات الإنسانية ووسائل حماية الثقافات المحلية [65].

إن تحقيق حوار حقيقي بين الحضارات يقتضي أولا, تبني لغة تستوعب الاختلاف ولا ترفضه, وأن تتعلم الجماعات كيف تتعايش معا في ظل مبادلات سلمية, يتعلم كل مفهم من الآخر, ويعكف كل واحد على دراسة تاريخ الآخر وأفكاره, وثقافته, مساهمة في إغناء حياة الجميع, فمن دون الوعي بالتكافؤ والتساوي للحضارات والثقافات ستظل كل دعوة للحوار مفرغة من مضمونا القيمي, وسيكون البديل الوحيد هو انعدام التفاهم, والتوتر والصدام.

## هوامش الفصل الثالث:

1. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، ترجمة فاضل بتكي، الرياض: العبيكان 2003، ص 698.
2. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 37.
3. نفس المرجع، ص 40
4. نفس المرجع، ص 681.
5. Pierre de Senarclens, la mondialisation, Paris : Armond Colin 2001, p 117.
6. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع السابق، ص 701.
7. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، المرجع السابق، ص 183.
8. نفس المرجع، ص
9. فرد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد جروب، ط1، بيروت: دار الساقي 2002، ص 78.
10. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، المرجع السابق، ص 179.
11. نفس المرجع، ص 184.
12. نفس المرجع، ص 192.
13. فرد هاليداي، الكونية الجذرية، المرجع السابق، ص 81.
14. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، المرجع السابق، ص ص: 242، 243.
15. كلاوس أوفه، « المجتمع المدني والنظام الاجتماعي»، الثقافة العالمية، العدد 107، جويلية 2001، ص 48.
16. فرد هاليداي، الكونية الجذرية، المرجع السابق، ص 105.
17. نفس المرجع، ص 108.
18. نفس المرجع، ص ص: 111، 112.
19. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع السابق، ص 648.

20. Pierre de Senarclens, la mondialisation, opcit, p 203.
21. ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، المرجع السابق، ص 99.
22. رضوان جودت، « صدام الحضارات»، شؤون الأوسط، العدد 104، خريف 2001، ص 212.
23. نفس المرجع، ص 213.
24. أرنولد تونبي، الحضارة في الميزان، ترجمة أمين محمود، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ص 190.
25. نفس المرجع، ص 195.
26. نفس المرجع، ص 196.
27. رضوان جودت، « صدام الحضارات»، المرجع السابق.
28. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع السابق، ص 221.
29. نفس المرجع، ص 199.
30. Hintington.S, le choc des civilisations, Paris : Odile facob, 2000, p 26.
31. iBid, p 29.
32. iBid, p 32.
33. رضوان جودت، « صدام الحضارات»، المرجع السابق، ص 216.
34. محمود سـلامة، « صدام الحضارات بين العولمة والإسلام»، العربي، العدد 547، جوان 2004، ص 170.
35. صامويل هانتنغون وآخرون، الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق 1999، ص 56.
36. نفس المرجع، ص 64.
37. فريتز ستيبات، «المنظومة الإبراهيمية للحوار»، شؤون الأوسط، العدد 39، مارس 1995، ص 74.
38. رضوان جودت زيادة، « صدى الحداثة»، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2003، ص 213.

39. دافيد رونكولف، «مديح الثقافة الإمبريالية»، الثقافة العالمية، العدد 85، 1997، ص ص: 27، 28.

40. محمد الهاك، موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد، بيروت: دار النفائس، 1995، ص 102.

41. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع السابق، ص 712.

42. سيد صادق حقيقت، حوار الحضارات وصدامها، ترجمة السيد علي الموسوي، بيروت: دار الهادي 2001، ص ص: 129، 130.

## خاتمـــــة

إن القضية الجوهرية لهذا العصر هو الإنسان في علاقته بالبيئة، العمل، الحرية، التكنولوجيا والثورة الجينية. لقد أصبح ينظر للإنسان ليس كمواطن داخل الدولة وإنما كمواطن في هذا العصر الذي يعيش فيه، وكمواطن ينتمي إلى العالم كله، وتتطلب منه هذه المواطنة حقوقا وواجبات. وإن من سيعمل على تشكيل العالم لن يكون التاريخ أو الدول بل الأفراد، وهذا هو التحدي الذي جاء به القرن الحادي والعشرين.

إن دور الفرد دائب على الاتساع والنحو، فثمة حركات دينية وسياسية ذات هويات كوزموبولوتية "تنمو بوتائر سريعة، وأصبح الحديث عن أسرة كوكبية بلغة مفهومة أمر ممكنا الآن، ونرى أن الأفراد والجماعات منخرطون في عملية تحرر متصاعدة للانعتاق من نظام الدول. ويمثل هذا الانقلاب التاريخي الشامل للعالم ثورة حقوقية عامة.

ويبقى الأفراد على الصعيد العملي معظم الوقت خاضعين للقانون لا فوقه، وكموضوعات لا فاعلين، فإعلانات الأمم المتحدة ومواثيقها عن حقوق الإنسان تشير إلى أنا باتت هاجسا دوليا، غير أنا لا تشير حتى هذه اللحظة على الأقل إلى أن البشر الأفراد خاضعون للقانون الدولي على أساس التكافؤ والمساواة مع الدول فالفرد لا يتمتع بأية وضعية حقوقية عالمية ذات شأن.

ويعكس المجتمع العالمي ما يطلق عليه اسم مجتمع عابر للحدود القومية يقوم على منظمات غير حكومية تنشط حول العالم، ونحن هنا بصدد الإشارة إلى المشروعات التجارية ومنظمات العمل والروابط العلمية والمهنية والجمعيات الدينية والحركات الإنسانية والبيئية وعدد لا يحصى من المنظمات الخاصة والطوعية الناشطة والمخترقة للحدود القومية، من خلال مشاركتها القوية في عملية جدول الأعمال الدولي حول عدد واسع من القضايا الجوهرية. وأصبحت هذه المنظمات اليوم تؤلف شبكة محيطة بعالم متزايد التعقيد والحركة.

ويجري الحديث اليوم عن مسح التمع الدولي بفعل تنامي دور منظمات التمع المدني لدرجة أصبحت الدول موشكة على التنازل عن أو فقدان مواقعها الاجتماعية الرئيسية في العلاقات الدولية. وصحيح أن هذه المنظمات باتت تشكل سمة مهمة من سمات التمع العالمي، وأن هناك شبكات معرفة أوجدتا أطراف فاعلة محلية لا مركزية تتجاوز الحدود القومية بقدر من الانتظام دون صعوبات، غير أن الزعم القائم بأن مجتمعا مدنيا عالميا مؤلف من هذه الأطراف والشبكات بات موشكا على الحلول محل الدول السيادية هو قول خاطئ، لأنه يشير بصورة مضمرة بوجود نوع من المساومات بين طرفي المعادلة. ومثل هذه المساومات غير موجودة وإن كانت حقا لوجدنا أنفسنا في عالم مختلف جذريا.

وتنطلق ال عة العابرة للحدود القومية من افتراض مسبق بوجود قبلي للدول السيادية، حيث يقوم نظام الدول بفتح فضاء سياسي من الحرية للنشاط العابر للحدود القومية، وجعله أمرا ممكنا وعمليا بالنسبة للنشاطات الاقتصادية والتجارية. ومثل هذه المنظمات تنشط داخل إطار الدول وليس العكس، بمعنى أنا تتحرك تحت المظلة السياسية الواقية للسلم والاستقرار الذين يعززهما نظام الدول. وفي غياب هذا الشرط الأساسي فمن شأن المنظمات أن تواجه جملة من الصعوبات على الصعيد العملي. كما أن الشركات التجارية العملاقة تفتكر إلى المرتكزات الأساسية مثل الأرض والسيادة التي تمكنها من التحرك بصورة مستقلة، فما من منظمة تستطيع أن تتحرك وتستقر في أجزاء مختلفة من العالم دون إذن من تلك الدول، وحتى إذا استطاعت هذه الشركات أن توظف نفوذها الاقتصادي للتأثير على الحكومات، فإنا تبقى مع ذلك بعيدة عن امتلاك عنصر السيادة، هذا الأخير يعد الشرط الحاسم في عملية ترتيب الفواعل الدولية.

يشكل مفهوم ما بين الدول الافتراض الكامل الذي ينطلق منه التنظير لظاهرة ال عة العابرة للحدود، فالتنظير للمجتمع لا يجري على أساس افتراضي بوجود مجتمع عابر للحدود القومية، وإنما وقبل كل شيء يتم فهم الدول على أنا كيانات بذاتا تمثل المرجعيات الأولى للمجتمع العالمي وبذلك تبقى الدول السلطات الفاعلة، أما المنظمات العابرة للحدود القومية مجرد فعاليات تعبر عن آراء توجهها إلى السلطات الحكومية والفروع التنظيمية الدولية، كما

قد تتمكن من تشكيل الرأي العام على مستوى داخلي ومحلي حول قضايا تهمه كالبيئة، السلم... إلا أنها تبقى قيادات رأي وفكر وليست السلطات المرجعية على الصعيد الوطني والعالمي.

وإن شدة الضغط السكاني في مختلف أقطار الكوكب والصراع المتفاقم من أجل الموارد، واللامساواة الاقتصادية بسبب ظاهرة العولمة التي تعزز من العزوفات، تغذي غالبا أحقادا آتنية وقومية أكثر مما تنتج مواطنين عالميين وبهذا تعتبر فكرة المواطنة العالمية مجرد خدعة لصفوة قليلة جدا في المجتمع العالمي، تلك المسافرة والمستخدمة لنفس الوسائط الإعلامية والمتقاسمة نفس العادات والممارسات الثقافية، هذه الفئة التي لا تتوقف عن التنديد بالتمسك بهويات العصر القديم، وتمجد فوائد تمازج الثقافات، نجدها أكثر تمسكا بهويتها وامتيازاتها، والفئة التي تدعو للمواطنة العالمية هي المستفيد الكبير منها ومن حركة العولمة، لأنها تمثل واجهة العملية تمييز وترتيب طبقي واجتماعي عالمي.

وتعرض دراستنا أن هناك مؤشرات تبين اتجاهات العالمية في حرية تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار، لكننا نعرف القليل عن نتائج هذه التطورات على الشعوب، وعما يشعر به الناس حول العالم، وعما إذا كانت التغيرات البنيوية قد بدلت الهويات الأساسية، فالهوية هي واحدة من أكثر الأمور التي نوقشت ولكنها لا تزال أقل المفاهيم فهما في أواخر القرن العشرين، وفكرة الانتماء إلى العالم هي أكثر تعقيدا.

إن العالميين يبقون من جهة أقلية متميزة، ويبقى معظم الناس مرتبطين بجذور المجتمعات المحلية والإقليمية فتعطيهم إحساسا بالانتماء. ويحتمل أن يرى معظم الناس أنفسهم في برلين أو نيويورك أكثر من المشاركة بالشعور المنتشر بأنهم أوربيون وأقل من ذلك مواطنون عالميون، فالعولمة التي تربطنا بشبكات اتصال جماهيرية وتدفق السلع ورؤوس الأموال والسياحة لم تتمكن بعد من تدمير الروابط المحلية، لكن من جهة أخرى فإن أهم المؤشرات على التغير الثقافي هي اختلافات في المواقف العالمية التي تتبناها أجيال مختلفة، فمعظم الرؤى تؤكد أن الرأي العام على المدى الطويل ينتقل باتجاه عالمية أكثر من خلال مواقف كدعم مؤسسات الحكم العالمي، وسياسات التجارة الحرة وأسواق العمل المفتوحة. وإذا تمت المحافظة على هذا

الاتجاه نستطيع أن نتوقع رؤية مد من التأييد الشعبي للعالمية في العقود المقبلة من خلال عملية تدريجية لموع الأجيال.

إن فكرة المواطنة العالمية هي مقاربة مستقبلية التوجه وتقدمية، تحرص على الإعلان عن وضع مثالي يحلم به الناس للشؤون العالمية، وضع ترى الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية دائبة على تحقيقه في الواقع مثل ترسيخ السلام العالمي، القضاء على الفقر، توسيع دائرة الديمقراطية، الحفاظ على البيئة، التوسيع المتساوي لخيرات الكوكب...الخ، وهناك جملة من الصور المعينة عن المستقبل يجري إبرازها اليوم بوصفها مرجعيات معيارية في السياسة العالمية، لكن الزعم بأننا مواطنون عالميون لا يزال مبالغا فيه، لأن معظم الأفراد في الـتمعات والقارات والثقافات لا يزالوا متجذرون في الأشكال القديمة للانتماء من خلال مجتمع. لكن قد تتحقق هذه الآمال في المستقبل عندما تحل الأجيال القادمة، بحقائبهم على ظهورهم وبطاقات القطار الأوربية متطوعين في مجموعات السلام، أو عاملين في منظمات غير حكومية حول العالم لأنم أكثر عالمية في أعدادهم.

# قائمة المراجع

## باللغة العربية

### الكتب:


1. أبراش إبراهيم، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
2. البداينة ذياب، الأمن وحرب المعلومات، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002
3. الماك محمد، موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد، بيروت: دار النفائس 1995.
4. العلوي السيد وآخرون، التمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992.
5. أمين سمير، بعض القضايا للمستقبل، بيروت: دار الفارابي 2003.
6. أمين سمير، نحو نظرية للثقافة، بيروت: دار الفارابي 2003.
7. أمين سمير، إمبراطورية الفوضى، بيروت: دار الفارابي 2003.
8. بك أولريش، ما هي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، كولن: منشورات الجمل 1997.
9. بك أولريش، هذا العالم الجديد، ترجمة أبو العيد دودو، كولن: منشورات الجمل 2001.
10. بوعشة محمد، التنازع والتكامل في العلاقات الدولية
11. تونبي أرنولد، الحضارة في الميزان، ترجمة أمين محمود، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
12. توفلر ألفن، تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995.

13. تايلور بيتر، فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، صدى الحداثة، ج1 و ج2، الكويت: عالم المعرفة 2002.
14. جاكسون روبرت، ميثاق العولمة، ترجمة فاضل بتكي، الرياض: العبيكان 2003.
15. جودت زيادة رضوان، صدى الحداثة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2003.
16. حتي ناصف وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997.
17. حقيقت صادق سيد، حوار الحضارات وصدامها، ترجمة السيد علي موسوي، بيروت: دار الهادي 2001.
18. دير توزوس، ماذا سيحدث؟ كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا، ترجمة باء شاهين، ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية 2000.
19. زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، الكويت: عالم المعرفة 1987.
20. زكي رمزي، مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة 1999.
21. سنو غسان، العولمة والدولة والمجتمع العالمي، ط1، بيروت: دار الحضارة العربية 2000.
22. علي نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت: عالم المعرفة 1998.
23. فوكوياما فرانسيس: نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
24. كاظم نجاح، العرب وعصر المعلومات، الرباط: المركز الثقافي العربي 2002.
25. كيندي بول، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة نسيم واكيم يازجي، دمشق: دار علاء الدين 2004.
26. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي 1996.
27. مقلد صبري إسماعيل، العلاقات السياسة الدولية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991.
28. ناي جوزيف: العالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض: العبيكان 2002.

29. ناي جوزيف: مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، الرياض: العبيكان 2003.
30. هانتنغون صامويل، الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية 1999.
31. هاليداي فرد، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد جروب، ط1، بيروت: دار الساقي 2002.

المجلات:

1. أبوزيد احمد، « ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل»، العربي، العدد539، أكتوبر 2003.
2. أبوزيد احمد، « برلمان عموم البشر»، العربي، العدد546، ماي 2004.
3. أبوزيد احمد، « هل يمكن إلغاء الدولة من الوجود»، العربي، العدد543، فيفري 2004.
4. أبوزيد احمد، « أخلاقيات المستقبل العلمانية الرشيدة»، العربي، العدد548، جويلية 2004.
5. أبوزيد احمد، « الثورة التكنولوجية الجديدة»، العربي، العدد 537، أوت 2004.
6. أبوزيد احمد، « الإنترنت الساحة الأخيرة للديمقراطية»، العربي، العدد 541، ديسمبر 2003.
7. أبوزيد احمد، « الطريق إلى ما بعد الإنسانية»، العربي، العدد 536، جويلية 2003.
8. أبوزيد احمد، « سياسات وأخلاقيات سكانية جديدة»، العربي، العدد 547، جوان 2004.
9. أبوزيد احمد، « المعرفة صناعة المستقبل»، العربي، العدد 540، نوفمبر 2003.
10. أحمد عبد الرحمن أحمد، « العولمة، المفهوم، المظاهر»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 56، العدد 01، ربيع 1998.

11. السعدني نرمين، « بروتوكول كيوتو وأزمة المناخ»، السياسة الدولية، العدد 146، جويلية 2001.
12. الضرير موسى، « العولمة مفهومها- بعض الملامح»، السياسة الدولية، العدد 58، خريف 1998.
13. أوفه كلاوس، « المجتمع المدني والنظام الاجتماعي»، الثقافة العالمية، العدد 107، جويلية 2001.
14. بتيجرو بيتر، « مستقبل السياسة»، الثقافة العالمية، العدد 106، ماي 2001.
15. برنان تيموثي، « بين الكونية والدولية»، الثقافة العالمية، العدد 113، جويلية 2002.
16. بيروخ بول، « المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة»، الثقافة العالمية، العدد 104، جانفي 2001.
17. حمش منير، « مؤسسات اقتصاد العولمة»، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000.
18. جودت زيادة رضوان، « صدام الحضارات»، شؤون الأوسط، العدد 104، خريف 2001.
19. جويجاتي رفيق، « تطور الاقتصاد الدولي اتجاه العولمة»، معلومات دولية، العدد 58، 1998.
20. روتكولف دافيد، « مديح الثقافة الإمبريالية»، الثقافة العالمية، العدد 45، 1997.
21. ستيبات فريتر، « المنظومة الإبراهيمية للحوار»، شؤون الأوسط، العدد 39، مارس 1995.
22. عباس بشار، « مجتمع المعلومات العربي»، معلومات دولية، العدد 63، 2000.
23. عمران كامل، « ظهور العولمة»، معلومات دولية، العدد 58، 1998.
24. غنام انجي، « المحكمة الجنائية الدولية محكمة القرن 21»، السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001.
25. كومان كريستان، « حول مصطلح المجتمع المدني»، الثقافة العالمية، العدد 107، جويلية 2001.

26. كاينيكوس ألكس، « هل من المستحيل معاداة الرأسمالية»، الثقافة العالمية، العدد 104، جانفي2001.

27. محمد ثامر، « تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية»، شؤون الأوسط، العدد 100، نوفمبر2000.

28. يوسف محمد، « برامج التصحيح الهيكلي ومستقبل حقوق الإنسان»، شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000.

## باللغة الفرنسية

### الكتب:

1. ATT ili Jacque, Dictionnaire du XXème siècle, Paris : FAYARD, 1998.
2. Bourguinat Henri, la tyrannie des marchés, Paris : economica 1995.
3. Capul. Yves jean, Garnier Olivier, dictionnaire d'économie et sciences sociales, Paris : Hatier 1994.
4. Ceppi, l'économie mondiale 2003, Paris : la découverte, 2002.
5. Dondref Vladimir, les multinationales globales, Paris, Repares 1996.
6. Drucker Peter, au-delà du capitalisme, Paris : Dunod 1993.
7. de Senarclens Pierre, la mondialisation, Paris : Armond Colin 2001.
8. de Senarclens Pierre, la politique internationale, Paris : Armond Colin 1992.
9. Emmanuel Kant, Vers la paix perpétuelle, Paris : Flammarion 1991.
10. Huntington Sammuel, le choix des civilisations, Paris : Odile Jacob 2000.
11. Hugon Philippe, Politique internationale et mondialisation, Paris : économica 1997.
12. Lenain Patrick, le FMI, Paris : La découverte 2003.
13. Marie Claude Semont, Les nouvelles relations internationales, Paris : presses de sciences politiques 1997.
14. Neven Erik, Sociologie des mouvements sociaux, Paris : la découverte 2002.
15. Rifkin Jerming, The end of work, New York: GP Putnam's sons 1995.
16. Reich Robert, l'économie mondialisée, Paris : Dénol 1993.
17. Slaughter Mathrew, Swagel Philip, Does globalization lower wages and export jobs, Washington D.C : IMF publication 1997.
18. Reich Robert, l'économie mondialisée, Paris : Dénol 1993.
19. Sand hatz. W, L'union monétaire entre union et nations, Paris, presses de sciences politiques 1998.

20. Veltz pierre, Firmes et territoires à l'épreuves de la mondialisation, Paris : Flammarion 2003.
21. Walton Dominique, L'autre mondialisation, Paris : Flammarion 2003.

## المجلات:

1. Akyz. C, « libéralisation financière, Mythes et réalités », Tiers monde, n° 139, juin – sept 1994.
2. Besset. J P, « La terre se réchauffe», Le monde, 26-28 Nov 1997.
3. Benaroya FranÇois, « que penser des accords de commerce régionaux», économies internationales, n° 63, 1995.
4. Jacque Decornoy, « Les nouveaux maîtres du monde», Le monde diplomatique, mai 1995.
5. Hilewski FranÇois, « Le blanchiment des capitaux», Problèmes économiques, n° 609, mars 1999.
6. Frédéric clairnont, « Sous les ailes du capitalisme planétaire», Le monde diplomatique, mars 1993.
7. Hrlich E, « Food security, population and environment», Population and development review, vol 19, march 1993.
8. De Chozournes Boisson, « La mise en ouvre du droit international dans le domaine de la protection de l'environnement», Le droit international public, 1995.
9. Strange Susan, « States, firms and diplomacy », international affairs, vol 68, 1992.
10. Wolf Martin, « Le mythes de l'économie globale », Problèmes économiques, n° 474, mai 1996.
11. Taylor Frédéric, « Réflexions sur la nouvelle économie », Futuribles, n° 262, mars 2001.
12. Towvals S, « Why the UN Fails», Foreign affairs, vol 73, n° 5, sept – oct 1994.